الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشّهيد حمّه لخضر – الوادي
كلّيّة العلوم الإسلاميّة
قسم الحضارة الإسلاميّة

مطبوعة بيداغوجيّة في مادّة مصادر الاحتجاج اللّغويّ

مطبوعة بيداغوجيّة موجّهة لطلبة سنة أولى ماستر
تخصّص اللّغة العربيّة والدّراسات القرآنيّة

إعداد
الدّكتور: علي زواري أحمد

الموسم الجامعيّ: 1445هـ-1446هـ/2024م-2025م

البرنامج المفصّل للمادّة

عنوان الماستر: اللّغة العربيّة والدّراسات القرآنيّة.

السّداسي: الأوّل.

اسم الوحدة: المنهجيّة.

اسم المادّة: مصادر الاحتجاج اللّغوي.

الرّصيد: 04

المعامل: 02

أهداف المقرّر:

- أن يعرف الطّلبة أهمّ مصادر اللّغة.
- أن يتمكّن الطّالب من معرفة شروط الاحتجاج بالشّعر الجاهلي.
- أن يتعلّم الطّالب بعض خصائص أسرار اللّغة وفرائدها.
- أن يلمّ الطّالب ببعض كتب جمع اللّغة وجهود أصحابها.

محتوى المادّة:

- تقديم عن الاحتجاج اللّغوي وفترته وقواعده.
- القرآن الكريم.
- السّنة النّبويّة والخلاف في ذلك.
- الشّعر الجاهلي وعصر الاحتجاج.
- جمع اللّغة وأهمّ الرّواد (ابن الأعرابي، الأصمعي، أبو عبيد القاسم ابن سلام، ...)
- كتب لغات القبائل واللّهجات.
- كتب عادات العرب في الكلام.
- كتب المعاجم، والشّجرات (التّأليف المعجمي ومدارسه)
- كتب النّظائر والفرائد اللّغويّة والأمالي والتّضاد والتّرادف والمعرب.
- كتب أسرار اللّغة العربيّة.
- كتب شواهد علوم اللّغة (شواهد النّحو، شواهد الصّرف، ...)
- كتب تاريخ آداب العرب.

طريقة انتّقويم: امتحان + متواصل.

المحاضرة الأولى التّمهيديّة

العنوان:

مقدّمة تعريفيّة بالمادّة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين، وبعد:

أيّها الطّلبة الكرام في هذا السّداسيّ الأوّل من سنتكم الدّراسيّة سنكون معكم في مادّة "مصادر الاحتجاج اللّغويّ" وهي مادّة يقوم تقويمها على أساس الامتحان والتّقويم المتواصل، وفي هذه المحاضرة التّمهيديّة نتناول معكم قضيّتين:

الأولى: تتعلّق بمسألة الاحتجاج في الدّرس اللّغويّ العربيّ نعرّج عليها باختصار، نحتسب ذلك كتمهيد أو مدخل للمادّة ليتمّ استيعابها بعد ذلك.

والثّانية: تتعلّق بشرح مختصر لمفردات أو محاور البرنامج المقرّر عليكم في هذه المادّة حتّى يكون الطّالب على علم ومعرفة بما ستناوله في هذا السّداسيّ.

ونبدأ بالمسألة الأولى المتعلّقة بلمحة عن الاحتجاج في اللّغة.

أوّلا – قضيّة الاحتجاج في الدّرس اللّغوي

الاحتجاج اللّغويّ من أهمّ القضايا الأساسيّة التي طُرحت في حقل دراسة اللّغة العربيّة، ويمكن في عالم النّظريات اليوم أن يوسم بـ: "نظرية الاحتجاج اللّغوي" وذلك أنّ الاحتجاج قد أخذ حيّزا من الدّراسات اللّغويّة القديمة – والحديثة – كونه أحد المسائل التي ارتكز عليها الدّرس اللّغوي في تحديد المعايير والقواعد اللّغويّة للّغة العربيّة من خلال الكلام العربيّ الفصيح الذي يصلح حجّة للاستشهاد به.

ولهذا سُمّيت العصور الأولى لجمع اللّغة بعصور الاحتجاج؛ لأنّها قائمة على جمع اللّغة التي تقوم كحجّة في التّقعيد والاستشهاد، وعلى هذا اتّفق علماء اللّغة على جمع وتدوين التّراث اللّغويّ العربيّ من أفواه الفصحاء وأرباب اللّغة والبيان وتحديد ما يُستشهد به وما يُحتجّ به في اللّسان العربيّ، وما يؤخذ به وما لا يؤخذ به ممّا لا يعدّ حجّةً أو استشهادًا.

وإنّما احتاج هؤلاء – الفطاحل من علماء اللّغة – إلى الاحتجاج لمّا خافوا على سلامة اللّغة العربيّة من اللّحن بعد أن اختلط أهل العربيّة الفصحى بالأعاجم إثر الفتوح التي تمّت في بلاد العجم[1]، فسكنوا بلادهم وعايشوهم واختلطوا بهم وتوزّع هؤلاء في مناطق كان لها تأثيرها على اللّغة كالحواضر والأمصار الكبرى والقبائل المجاورة للعجم، فنشأ عن ذلك الاختلاط الأخذ والعطاء في اللّغة والأفكار والأخلاق والأعراف، وتبادل الثّقافات والتّصوّرات،... وقد كان لذلك أثره على اللّسان العربيّ حتّى لوحظ اللّحن على الألسن، وخشي النّاس على لغتهم من التّأثّر

1 – ينظر سعيد بن محمّد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: 1417هـ): من تاريخ النّحو العربيّ، النّاشر: مكتبة الفلاح، ص: 18.

وفساد السّليقة، فتنبّه أولو البصر والبصيرة إلى أنّ الأمر آيل إلى إفساد اللّغة وضياع الفصحى في هذا الجوّ المختلط وخاصّة مع تزايده وتوسّع نطاقه، هذا من جهة، وإلى التّفريط في صيانة الدّين – لو بقي الأمر على حاله – من جهة ثانية، كون القرآن الكريم – الذي هو المصدر الأوّل للدّين – قد نزل باللّسان العربيّ المبين وأيّ لحن في اللّغة يكون له أثره على القرآن نطقا وفهما، فكان لزاما من حماية اللّغة حماية للدّين.

فممّا ذكرنا نشأت فكرة الاحتجاج لكلّ شيء في اللّغة، فلا يقبل شيء إلّا بشاهده من الكلام العربيّ الفصيح، وأنّه من استعمالات العرب في لسانها حتّى يستشهد به، وقد ساق هذا الأمر علماء العربيّة للبحث فيمن تؤخذ عربيّتهم ومن لا تؤخذ من الأعراب، كما تتبّعوا ما نقله الرّواة – من شعر ونثر – عن أهل المدر والوبر والبوادي الموغلة في البداوة، فتقصّوا أحوالهم ونقدوها، وبعدها اتّفقوا على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامة عربيّته، ووضعوا لذلك الشّروط والضّوابط لسلامة الاحتجاج.

هكذا شغلت قضيّة الاحتجاج علماء اللّغة العربيّة – في زمن مبكّر – فكانت من أهمّ اهتماماتهم وأكبر انشغالاتهم التي أعطوها جلّ جهدهم وخيرة وقتهم؛ لأنّها يرتكز عليها حفظ اللّسان العربيّ من اللّحن والتّحريف، ما دفعهم لبناء القواعد اللّغويّة، واستقراء الأساليب التّركيبيّة، ووضع المعايير النّظريّة للّغة على أسس سليمة صحيحة وفق سنن العرب في الكلام لتكون المرجع في معرفة الصّحيح من العليل.

ولمّا أرادوا ضبط اللّغة وتدوينها وفق معايير العرب في التّخاطب – لمعرفة ما يصلح منها للاحتجاج وما لا يصلح – وجدوا أنفسهم أمام تراث لغويّ ضخم وهائل، فنظروا فيه وقدّروا، ماذا يأخذون منه وماذا يتركون، وماذا يقدّمون منه وماذا يؤخّرون؟ فكان كلّ ذلك مجالا للدّراسة والبحث والتّمحيص، والأخذ والعطاء، والنّقد والتّدقيق، فيتّفقون مرّات على أشياء، ويختلفون أحيانا في أخرى، فنتج عن كلّ ذلك تقسيم مصادر اللّغة المحتجّ بها إلى: القرآن الكريم، والحديث النّبويّ الشّريف، وكلام العرب شّعره ونثره... على تفصيل نتناوله في حينه.

وقد أثمر ذلك الجهد ظهور دواوين اللّغة المختلفة، وكتب النّحو والصّرف والبلاغة و... حتّى بلغ الأمر للتّصنيف في جميع فنون اللّغة، كفقه اللّغة، والاشباه والنّظائر، والتّرادف والتّضاد، والشّواهد وأسرار اللّغة، والفرائد والأمالي، والمعرب والدّخيل... وغير هذا ممّا أصبح من مصادر الاحتجاج اللّغويّ بعد ذلك، وكلّ ما ذكرناه في هذا العنصر الأوّل هو محور مادّة دراستنا خلال هذا السّداسيّ.

ثانيّا – شرح مختصر لمفردات البرنامج

بعد أن عرّفنا بنبذة مختصرة قضيّة الاحتجاج في الدّرس اللّغوي العربي تبيّن لنا جملة من المسائل تدخل ضمن هذه المادّة المسمّات بالاحتجاج اللّغوي، وهي مسائل كثيرة ومتنوعة يتشكّل منها موضوع الاحتجاج، ولكن نحن مقيّدون ببرنامج يتكوّن من جملة من المفردات سنوجز الكلام فيها على النّحو الآتي:

– بداية سنتحدّث عن: "الاحتجاج اللّغوي، فترته، وقواعده"، بمعنى سنتكلّم عن تعريف الاحتجاج في اللّغة والاصطلاح، ثمّ نتكلّم عن شروطه، وبعدها نتحدّث عن أطره التي وضعها أهل الاختصاص في هذا الميدان.

– وبعدها نتحدّث عن المصادر الثّلاث التي تؤخذ منها اللّغة، والتي هي:

1 – مصدر القرآن الكريم، الذي يعتبر مصدرا للّغة بحكم نزوله باللّسان العربيّ المبين، ولا ريب أنّه جميعا من الفصيح، وللعلماء بعض الكلام في بعض مسائله – كالقراءات الشّاذة – سنتكلّم عنها في حينها بما يقتضيه المقام.

2 – مصدر الحديث النّبويّ، فبعد الكلام عن مصدر القرآن الكريم يكون لنا وقفة مع مصدر الحديث النّبويّ الشّريف الذي يعدّ من مصادر اللّغة، رغم تأخّر الاحتجاج به، وللعلماء كلام في ذلك أدّى لاختلاف مشهور معلوم يكمن في جواز الاحتجاج به من عدمه، ولكلّ فريق حججه وأدلّته في ذلك، ولذا سنعرّج عن هذا الخلاف ورؤية كلّ فريق فيما ذهب إليه.

3 – مصدر كلام العرب، وبعد القرآن والحديث يكون الكلام عن المصدر الذي لم يختلف فيه من حيث الأصل؛ ألا وهو كلام العرب (الشّعر والنّثر) بداية من الشّعر الجاهلي وإلى أن ينتهي عصر الاحتجاج مع خلاف بين العلماء في تحديده، سيكون لنا بيانا لذلك؛ لأنّه من الأهمّية بمكان في مسألة الاحتجاج.

– وبعد كلّ هذا ننتقل للحديث عن جمع اللّغة وأهمّ المراحل التي مرّت بها وأهمّ الرّواد في هذا الميدان، ولا يفوتنا في هذا السّياق الحديث عن الشّروط والضّوابط التي وضعوها لغربلة اللّغة والتّأكد من مصدرها وصحّة قائلها، تحرّزا منهم من دخول الغثّ الذي يكدّر صفاء اللّغة ويفسد سليقتها.

– وتكون لنا بسطة في مجال كتب مصادر اللّغة، حيث لا يختلف اثنان أنّ بعد مرحلة جمع اللّغة والتّقعيد لها جاءت مرحلة التّدوين والكتابة، فنتج عن ذلك ميلاد العديد من المصنّفات، وفي جوانب مختلفة من اللّغة، حرصا من علماء اللّغة على استقراء اللّغة وحصر

مجالاتها والإحاطة بجوانبها المختلفة، حتّى غدت تلك المصنّفات بعد ذلك هي المصدر الذي يؤول إليه الجميع في اللّغة، ومن تلك المصنّفات – التي سيكون لنا وقفات معها عبر محاضرات متتالية – ما يلي:

كتب لغات القبائل واللّهجات. كتب عادات العرب في الكلام. التّأليف المعجمي ومدارسه. كتب النّظائر والفرائد اللّغويّة والأمالي. كتب التّضاد والتّرادف والمعرب. كتب أسرار اللّغة العربيّة. كتب شواهد علوم اللّغة. كتب تاريخ آداب العرب.

وبهذا نكن قد أحطنا بجميع مفردات البرنامج المقرّر عليكم، والذي يمكنكم تسجيله بإيجاز كما ورد في المقرّر الدّراسيّ (الكانفا) على النّحو التّالي:

محتوى المادّة:

- تقديم عن الاحتجاج اللّغوي وفترته وقواعده.
- القرآن الكريم.
- السّنة النّبويّة والخلاف في ذلك.
- الشّعر الجاهلي وعصر الاحتجاج.
- جمع اللّغة وأهمّ الرّواد (ابن الأعرابي، الأصمعي، أبو عبيد القاسم ابن سلام، ...)
- كتب لغات القبائل واللّهجات.
- كتب عادات العرب في الكلام.
- كتب المعاجم، والشّجرات (التّأليف المعجمي ومدارسه)
- كتب النّظائر والفرائد اللّغويّة والأمالي والتّضاد والتّرادف والمعرب.
- كتب أسرار اللّغة العربيّة.
- كتب شواهد علوم اللّغة (شواهد النّحو، شواهد الصّرف، ...)
- كتب تاريخ آداب العرب.

وصلّى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه.

المحاضرة الثّانية

العنوان:

الاحتجاج، تعريفه، شروطه وأطره

في هذه المحاضرة الثّانية سيكون حديثنا عن تعريف الاحتجاج في اللّغة والاصطلاح، ونتطرّق بعدها لبيان شروطه التي تقنّنه، ثمّ أطره التي تضبطه.

أوّلا – تعريف الاحتجاج لغة واصطلاحا

1 – الاحتجاج في اللّغة:

الاحتجاج، على صيغة الِافْتِعَال، فاحتجاج على وزن افْتِعَال، وهو اسم مفرد، مصدر احتجَّ[1] احتجَّ بكذا: أي استند إليه، بمعنى اتَّخذه حُجَّةً له، ومنه الحُجَّة وهي اسم مفرد جمع حِجاج وحُجَج[2]. ولهذا يقال احتجّ على خصمه بحجَّة[3].

وقد جاء لفظ الحجّة ومشتقّاتها في القرآن الكريم في غير ما آية، منها قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾[4]. حَاجَّ بمعنى جَادَلَ.

وقوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾[5]. حَاجُّوك بمعنى خاصموك. وفي آل عمران أيضا: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾[6]. حَاجَّكَ بمعنى جَادَلَك.

وقوله تعالى في نفس السّورة: ﴿هَاأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾[7]. حَاجَجْتُمْ بمعنى جادلتم وخاصمتم. وقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾[8]. حَاجَّهُ بمعنى جَادَلُوهُ. وقوله تعالى في سورة الشّورى: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾[9]. لَا حُجَّةَ بمعنى لا خُصُومَة.

---

1 – أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفّى: 1424هـ): معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، عالم الكتب، الطّبعة: الأولى، 1429هـ – 2008م، 445/1.

2 – أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، 445/1. نشوان بن سعيد الحميرىّ اليمنيّ (المتوفّى: 573هـ): شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المحقّق: حسين بن عبد الله العمري وآخرون، النّاشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سوريّة)، الطّبعة: الأولى، 1420هـ – 1999م، 1253/3.

3 – الحميري: شمس العلوم، 1300/3.

4 – البقرة: 258.

5 – آل عمران: 20.

6 – آل عمران: 61.

7 – آل عمران: 66.

8 – الأنعام: 80.

9 – الشّورى: 15.

وقوله تعالى في سورة النّساء: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[1]. حُجَّةٌ بمعنى معذرة يعتذرون بها.

وقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2]. الْحُجَّةُ بمعنى البيّنة.

ولهذا يأتي الاحتجاج في اللّغة بمعنى الحجّة التي هي الدّليل والبرهان، قال الأَزهري: "إِنّما سمّيت حُجَّة لأَنّها تُحَجُّ أَي تقتصد؛ لأَنّ القصد لها وإِليها"[3]. أو هي ما يدفع به الخصم، فهي مصدر – كما ذكرنا – بمعنى الاحتجاج[4].

جاء في اللّسان: الحجّة، البرهان، وقيل: الحجةُ ما دفع به الخصم، وحاجه محاجةً وحِجاجا نازعه الحجةُ وحجه يحجه حجا غلبه على حجتهِ. قال الأَزهريُّ: "ومن أَمثال العرب لَجَّ فَحَجَّ معناه لَجَّ فَغَلَبَ مَنْ لاجَّه بحُجَجِه"[5].

وفي المعجم الفلسفيّ لجميل صليبا: الحجّة هي الاستدلال على صدق الدّعوى أو كذبها، وهي مرادفة للدّليل[6]. فالاحتجاج هو إقامة الحجّة. ولهذا نقول: كان نحاة العرب لا يحتجّون على الصّواب اللّغويّ إلاّ بلغة عدد محدود من القبائل. بمعنى إقامة الحجّة على ذلك الصّواب أو إقامة الدّليل عليه.

وعليه يتبيّن لنا أنّ الاحتجاج في معناه اللّغويّ هو إتيان المجادل والمخاصم بالبراهين والأدلّة لإثبات صحّة دعواه، وبيان صدق ادعائه.

2 – الاحتجاج في الاصطلاح:

أمّا من حيث الاصطلاح فإنّ المعنى اللّغويّ للاحتجاج لا يختلف في مضمونه عن المعنى الاصطلاحيّ، سوى ما كان من اختلاف المجال الذي يكون فيه الاحتجاج، ونحن هنا كلامنا عن الاحتجاج اللّغويّ فبالضرورة أنّ يكون تعريفه من خلال هذا الميدان اللّغويّ.

---

1 – النّساء: 165.

2 – الأنعام: 149.

3 – محمّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدّين ابن منظور الأنصاري الرّويفعيّ الإفريقيّ (المتوفّى: 711هـ): لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطّبعة: الثّالثة – 1414هـ، 228/2.

4 – أحمد رضا: معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة – بيروت، عام النّشر: 1377هـ – 1958م، 30/2.

5 – ابن منظور: لسان العرب، 228/2.

6 – جميل صليبا (المتوفّى: 1976م): المعجم الفلسفي، الشّركة العالمية للكتاب – بيروت، تاريخ الطّبع: 1414 هـ – 1994م، 445/1.

ولذا نجد سعيد الأفغاني في كتابه من تاريخ النّحو العربيّ يعرّف الاحتجاج بقوله: "يراد بالاحتجاج هنا إثبات صحّة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقليّ صحّ سنده إلى عربيّ فصيح سليم السّليقة"[1].

ويكاد التّعريف نفسه يذكره الدّكتور صالح بلعيد في كتابه "في أصول النّحو" حيث يقول: "الاحتجاج يعني إثبات شيء بدليل نقليّ يعود إلى من يصحّ الاحتجاج به لتوثيق مسألة من المسائل، أو ما يؤتى به من الكلام الفصيحّ ليشهد بصحّة العبارة دلاليا أو نحويا، ومدى موافقتها، أو مخالفتها للعرف اللغويّ"[2].

فالتّعريف الذي ذهب إليه الأفغانيّ يشتمل على ثلاثة أمور، تضبط الاحتجاج وتحدّد أركانه، هي:

1 – الأشياء المحتجّ لها، مثل القواعد النّحويّة والبلاغيّة والأبنية الصّرفيّة وغيرها، وكذلك استعمال الكلمات من حيث الوضع والتّجاوز، أي الحقيقة والمجاز، أو التّراكيب اللّغويّة، وهذا يتعلّق بالجمل وأحوالها وما يطرأ عليها وما تشمله من أساليب مختلفة، خبريّة وإنشائيّة، فكلّ هذا لا بدّ لإثبات صحّته من دليل وبرهان من الكلام العربيّ.

2 – كما اشتمل التّعريف على مصدر الاحتجاج، أي الشّيء المحتجّ به، الذي هو النّقل الصّحيح المتّصل إلى العربيّ الذي نُقل عنه ذلك القول، نثرا أو شعرا، واشتراط هذا السّند من الرّواية حتّى يثبت أنّ الكلام جاء من العربيّ الفصيح صاحب السّليقيّة، ولهذا قيّده بالعربيّ الفصيح سليم السّليقة.

3 – واشتراط العربيّ الفصيح سليم السّليقة يشير ضمنيّا إلى شيئين:

أوّلهما – تحديد المناطق والأماكن التي يحتجّ بلغتها، والتي توفّرت فيها الشّروط والضّوابط المطلوبة؛ كعدم الاختلاط الكثير بالأعاجم المؤدّي لتأثّر اللّسان، وعدم الاختلاء للحواضر وممّن فسدت لغته منهم، فذلك مدعاة لليونة الجلد وفساد الطّبيعة وخروج اللّسان عن بداوته، وغيرها ممّا سنذكره في حينه.

وثانيهما – يشير إلى الفترة الزّمنيّة للاحتجاج التي يشترط أن تكون في فترة زمنيّة محددّة، فما كان بعدها لا يعدّ من الفصيح السّليم، لذا لا يدخل ضمن دائرة المحتجّ به.

---

1 – الأفغاني: من تاريخ النّحو العربيّ، ص: 17.

2 – صالح بلعيد: في أصول النّحو، الطّبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص: 9.

وفي هذا نجد السّيوطيّ يشير في قضيّة السّماع لهذا المعنى، بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلّى الله عليه وسلّم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع، لا بدّ في كلّ منها من الثّبوت"[1].

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أنّ الأوائل قد أشاروا لقضيّة الاحتجاج وإن لم يفردوه بتعريف خاصّ، فنجد أبا هلال العسكريّ تحدّث عنه في الفصل الحادي والثّلاثين من كتابه الصّناعتين، تحت عنوان: "في الاستشهاد والاحتجاج" فيقول في بدايته: "معناه: وهذا الجنس كثير في كلام القدماء والمحدثين، وهو أحسن ما يتعاطى من أجناس صنعة الشّعر، ومجراه مجرى التّذييل لتوليد المعنى، وهو أن تأتى بمعنى ثمّ تؤكّده بمعنى آخر يجرى مجرى الاستشهاد على الأوّل، والحجّة على صحته"[2].

ويريد بذلك أنّ اللّغويّ إذا ذهب لقاعدة أو رأى معنى في اللّغة باستعمال معيّن جار على سنن العرب في الكلام لا بدّ وأن يكون قد استنبطه من كلامهم ويستشهد عليه منه، ثمّ يأتي عليه بالحجّة من كلام آخر لإثبات صحّته، وكأنّ أحدهما يكون استشهادا، والآخر يكون حجّة على ذلك الاستشهاد.

وأمّا في كتابه الفروق اللّغويّة نجده بيّن الفارق بين الاستدلال والاحتجاج، كون هذه المصطلحات تكاد تكون متناوبة ويحلّ بعضها مكان بعض، مع الفروق التي بينها؛ وهي مصطلحات نسميها اليوم "المصطلحات ذات الصّلة" والتي منها: الاستشهاد، والاستدلال، والتّمثيل، والاحتجاج، فقد كانت كلّها متداولة في وقتها ومتداخلة، فكان لزاما التّفريق بينها، وهو ما قام به أبو هلال العسكريّ، فبيّن الاستدلال ثمّ قال عن الاحتجاج: "الاحتجاج هي الاستقامة في النّظر على ما ذكرنا سواء كان من جهة ما يطلب معرفته أو من جهة غيره"[3].

---

1 – عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (المتوفّى: 911هـ): الاقتراح في أصول النّحو، حقّقه وشرحه: د. محمود فجال، وسمّى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق، الطّبعة: الأولى، 1409 – 1989م، ص: 67.

2 – الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري (المتوفى: نحو 395هـ): الصّناعتين: الكتابة والشّعر، المحقّق: علي محمّد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية – بيروت، عام النّشر: 1419هـ، ص: 416.

3 – الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري (المتوفى: نحو 395هـ): معجم الفروق اللغوية = الفروق اللغوية بترتيب وزيادة، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، الطبعة: الأولى، 1412هـ، ص: 45.

وهذه التّعريفات جميعا متقاربة وإنّما تختلف من حيث الصّياغة، وكيفية الاحتجاج أو الشّيء المحتج له باللّغة، وجميعا تتّفق على شرطية فصاحة وسلامة الكلام المحتجّ به. ولذا يمكن استخلاص مفهوم للاحتجاج مفاده: "أنّ الاحتجاج هو الأخذ بالشّاهد اللّغوي الفصيح الذي يحتجّ به، والمأخوذ بالسّماع الثّابت أو القياس الصّحيح ليتّخذ كدليل على إثبات قاعدة أو قول أو صحّة كلام في اللّغة".

ثانيّا – شروط الاحتجاج وأطره

نقسّم الكلام في هذا العنصر لقسمين، الأوّل يتعلّق بالشّروط، والثّانيّ يتعلّق بالأطر.

1 – شروط الاحتجاج:

أهمّ شرط للاحتجاج باللّغة هو سلامتها من المخالط لها من غير العرب الفصحاء، فالاختلاط مفسد للسّليقة مخرج للّسان عن طبيعته الفصحى، لهذا أجمع علماء اللّغة على أنّ الاحتجاج يكون بقول منْ يُوثق بفصاحته وسلامة عربيّته، فلغة المحتجّ به يجب أن تكون فصحى، وعليه كان مسلك أهل اللّغة أنّ كلّ من يُوثق ببعده عن التّأثير الخارجيّ – دون تحديد لمستوى أدائه اللّغوي – يُحتجّ بكلامه، فبعده عن الاتصال بالأعاجم عامل مساعد على حفظ سليقته، وبالتّالي ضمان سلامة لغته، فكانت القاعدة أنّ كلام العرب يُحتجّ منه بما يثبت عن الفصحاء الموثوق بفصاحتهم.

ومن وصيّة الجاحظ في الحرص على التأكّد من سلامة اللّغة وأخذها على منْ يُوثق بفصاحته وسلامة عربيّته، قوله: "ومتى سمعتَ – حفِظك اللّه – بنادرةٍ من كلام الأعراب، فإيّاك أن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارِجِ ألفاظها؛ فإنَّك إنْ غيَّرتَها بأن تلحَنَ في إعرابها وأخرجْتَها مخارجَ كلام المولّدين والبلديِّين، خرجْتَ من تلك الحكايةِ وعليك فضلٌ كبير، وكذلك إذا سمِعتَ بنادرةٍ من نوادر العوامّ، ومُلْحة من مُلَح الحُشوَة والطَّغام، فإيَّاكَ وأن تستعمِلَ فيها الإعراب، أو تتخيَّرَ لها لفظاً حسناً، أو تجعل لها مِن فيك مخرجاً سَرِيّاً؛ فإنّ ذلك يفسد الإمتاع بها، ويُخرجها من صورتها، ومِن الذي أُرِيدَت له، ويُذهب استطابَتهم إياها واستملاحَهم لها، ثمَّ اعلمْ أنّ أقبَحَ اللَّحن لحنُ أصحاب التّقعير والتّقعيب، والتَّشديق والتّمطيط والجَهْورةِ والتّفخيم، وأقبَحُ مِن ذلك لحنُ الأعاريب النّازلين على طُرُق السَّابلة، وبقُرب مَجامع الأسواق"[1].

1 – عمرو بن بحر بن محبوب الكنانيّ بالولاء، اللّيثي، أبو عثمان، الشّهير بالجاحظ (المتوفّى: 255هـ): البيان والتّبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النّشر: 1423هـ، 136/1.

إذا فالقضيّة مرتهنة بسلامة لغة المتكلّم بها من الأعراب كما ذكر ابن جنّي في الخصائص تحت "باب في ترك الأخذ عن أهل المَدَرِ كما أُخِذَ عن أهل الوبر" فيقول: "علّة امتناع ذلك ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلِمَ أنّ أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك أيضًا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقّي ما يَرِدُ عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنّا لا نكاد نرى بدويًّا فصيحًا. وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغُضّ منه"[1].

وفي هذا يقول ابن خلدون في تاريخه: "ثمّ إنّه لمّا فسدت هذه الملكة لمُضر بمخالطتهم الأعاجم وسبب فسادها أنّ النّاشئ من الجيل صار يسمع في العبارة عن المقاصد كيفيّات أخرى غير الكيفيّات الّتي كانت للعرب فيعبّر بها عن مقصوده لكثرة المخالطين للعرب من غيرهم ويسمع كيفيّات العرب أيضا فاختلط عليه الأمر وأخذ من هذه وهذه فاستحدث ملكة وكانت ناقصة عن الأولى. وهذا معنى فساد اللّسان العربيّ. ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللّغات العربيّة وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم. ثمّ من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم. وأمّا من بعد عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسّان وإياد وقضاعة وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والرّوم والحبشة فلم تكن لغتهم تامّة الملكة بمخالطة الأعاجم. وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصّحّة والفساد عند أهل الصّناعة العربيّة"[2].

وللمحافظة على صحّة الاحتجاج باللّغة الفصيحة السّليمة قعّدوا القواعد الضّابطة لذلك، والتي منها:

– لغات العرب كلّها حجّة. وقد أفرد ابن جنّي لهذا بابا في كتابه الخصائص سمّاه "باب اختلاف اللّغات وكلّها حجة"[3]. وعليه عوّل السّيوطيّ في هذه المسألة، فقد أجاز ابن جنّي فيه

1 – عثمان بن جنّي الموصلي أبو الفتح (المتوفّى: 392هـ): الخصائص، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، الطّبعة: الرّابعة، 7/2.

2 – عبد الرّحمن بن محمّد بن محمّد، ابن خلدون أبو زيد، وليّ الدّين الحضرميّ الإشبيليّ (المتوفّى: 808هـ): تاريخ ابن خلدون، المحقّق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطّبعة: الثّانية، 1408هـ – 1988م، 765/1.

3 – ابن جنّي: الخصائص، 12/2.

الاحتجاج بجميع لغات العرب، وليس المراد جميع ما نطقت العرب به، بل المراد باللّغات لغات القبائل التي يؤخذ عنها ويعتدّ بفصاحتها، إذ إنّ علماء العربيّة لم يأخذوا عن جميع القبائل وإنّما أخذوا عن بعضها وأعرضوا عن بعض، فأخذوا عن القبائل التي سلم أهلها من الاختلاط بالأعاجم، وأعرضوا عن القبائل التي لم تسلم من ذلك، فتسرّب إلى ألسنتهم اللّحن والخطأ في البنية أو التّركيب.

– تقسيم المسموع إلى مطرد وشاذّ[1]. حيث فرّقوا بين الاستعمال الكثير الغالب على العرب من المطرد والاستعمال القليل المحصور من الشّاذ، وفي هذا يقول ابن جنّي: "هذا أصل هذين الأصلين في اللّغة... فجعل أهل علم العربيّة ما استمرّ من الكلام من الإعراب وغيره من مواضع الصّناعة مطردا وما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّ"[2].

ومن القواعد أيضا:

– لا تشترط العدالة في العربيّ المرويّ عنه، وإنّما تشترط في الرّاوي[3].

– ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[4].

– إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعدا اعتبرتا معا[5].

– الإجماع على أنّه لا يحتجّ بكلام المولّدين والمحدثين[6].

وغيرها من القواعد التي تبيّن أنّ علماء اللّغة كانوا على قدر كبير من الحرص على اللّغة الفصحى السّليمة، والاعتصام بجملة من الشّروط والقواعد التي تحافظ على سلامة اللّغة ونقلها سماعا والقياس على قواعدها وما سمعوه من أربابها الفصحاء، لذلك تكلّموا في السّماع والقياس والاجماع والاستصحاب... وما يدخل تحتها من أصول وفروع، تجعل الاحتجاج صحيح البناء على الشّروط الصّحيحة والقواعد السّليمة التي تحفظ للفصحى مكانتها وهيبتها وتحافظ عليها أبد الأبَدِين[7].

---

1 – السّيوطيّ: الاقتراح، ص: 96.

2 – ابن جنّي: الخصائص، 98/1.

3 – السّيوطيّ: الاقتراح، ص: 100.

4 – ابن جنّي: الخصائص، 358/1.

5 – ابن جنّي: الخصائص، 371/1.

6 – السّيوطيّ: الاقتراح، ص: 120.

7 – الأبد يطلق على الآخرة، والأمد يطلق على الدّنيا، ومقولة أبد الأبَدِين أو الآبدين، أو أبد الأبد، مقولة مأثورة تطلق على الخلود والتّعظيم، ومعناها أبد الدّهر أو مدى الدَّهْر، ومثلها: دهر الدّاهرين، وأبد الدّهر.. وغيرها.

2 – أطر الاحتجاج:

شرط الاحتجاج باللّغة الفصحى – الذي تكلّمنا عنه – لا بدّ له من ضابط يضبطه، فهو ليس مجرد شرط وهميّ غير منضبط بضابط يضبطه، بل هو منضبط بأطر معلومة واضحة تكلّم فيها علماء اللّغة من القديم وأشبعوها بحثا، كونها هي الأساس الذي تُبنى عليها كلّ احتجاجات اللّغة، فهذا الضّابط لشرط الفصحى هو الذي أطلقنا عليه "أطر الاحتجاج".

ولذا نجد علماء اللّغة من البدايات في التّأليف والجمع قد صنفوا العرب الفصحاء وفق ثلاثة أطر:

أ – إطار الزّمان:

فقد حدّد أهل اللّغة فترة الاستشهاد اللّغوي الصّحيح إلى منتصف القرن الثّاني الهجري بالنّسبة للحضر، وأواخر القرن الرّابع الهجريّ بالنّسبة للبادية، وجعلوا الاستشهاد الصّحيح من الوجهة النّظريّة محصوراً في القرآن الكريم والحديث الشّريف وشعر العرب ونثرهم. وفي تصوّر اللّغويّين أنّ هذه الفترة تمتاز بسلامة نصوصها من الخطأ وبراءتها من اللّحن وخلوّها من شوائب العجمة، ولهذا حدّدوا الزّمن بناء على افتراض أنّ فصاحة اللّغة انتهت بحدود سنة 150هـ في الحضر ونهاية القرن الرّابع في البادية.

فهذا هو السّائد عند المتأخّرين من أهل اللّغة أنّ عصور الاحتجاج عصران، ينتهى أوّلهما في منتصف القرن الثّاني في الحواضر، وأمّا ثانيهما فعصر الاحتجاج في البادية، وهو مختلف فيه، فيرى بعضهم أنّه ينتهي بنهاية القرن الثّالث، ويرى بعضهم أنّه منتصف القرن الرّابع، وحدّده بعضهم بنهايته، ويشهد لهذا الأخير صنيع أبي منصور الأزهري (ت 370هـ) في التّهذيب ونقله عن أعراب نجد الذين وقع في أسرهم، وكذلك صنيع الجوهري (ت 392هـ) إذ ذكر في مقدّمة الصّحاح أنّ من مصادره مشافهته العرب العاربة في ديارهم بالبادية.

وقد ذكر السّيوطيّ في الاقتراح أنّ أوّل الشّعراء المحدثين الذين بدأت بهم فترة ما بعد عصر الاحتجاج هو الشّاعر بشار بن برد المتوفّى 168هـ، وآخر من خُتم بهم عصر الاحتجاج هو الشّاعر إبراهيم بن هرمه، فقد نقل ثعلب عن الأصمعي، قال: "ختم الشّعر بإبراهيم بن هرمه وهو آخر الحجج"[1]. ومعلوم أنّ وفاة ابن هرمة كانت بعد 150هـ، حيث توفّى في خلافة الرّشيد سنة 176.

1 – السّيوطيّ: الاقتراح، ص: 122.

والكلام عن زمن الاحتجاج والخلاف فيه يحتاج لبسط ليس هذا موطنه، وقد اتّخذ مجمعُ اللّغة العربيّة بالقاهرة قرارًا في هذا الشّأن، يفيد أنّ العربَ الذين يوثق بعربيَّتِهم ويستشهد بكلامهم هم عربُ الأمصار إلى نهاية القرن الثّاني الهجريّ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرّابع الهجريّ[1].

ب – إطار المكان:

اختلفت درجات القبائل في الاحتجاج بحسب قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة فاعتمدوا كلام القبائل الواقعة في قلب الجزيرة العربيّة، ورفضوا كلام القبائل الواقعة على السّاحل أو الحواضر، وقد صنّف الفارابيّ في الاحتجاج، فذكر أنّ أفصح العرب قريش ويليهم قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانه وبعض الطّائيّين ولم يؤخذ عن غيرهم، واستثنوا قبائل تغلب، والنّمر، ولخم، وجذام، قضاعة، غسّان، وإياد، وبكر، وعبد القيس، وأزد، وعمان.

يقول أبو نصر الفارابيّ في أوّل كتابه المسمّى بالألفاظ والحروف: "كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللّسان عند النُّطْق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانَة عمّا في النّفس؛ والذين عنهم نُقِلت اللّغة العربيّة وبهم اقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللّسانُ العربيُّ من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد؛ فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف؛ ثمّ هذيل، وبعض كِنانة، وبعض الطّائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قطّ، ولا عن سكَّان البَرَاري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم؛ فإنّه لم يؤخذ لا مِنْ لَخْم، ولا من جذَام؛ لِمُجاوَرتهم أهل مصر والقِبْط؛ ولا من قُضاعة، وغَسَّان، وإيّاد؛ لمجاورتهم أهل الشّام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانيّة؛ ولا من تغلب واليمن؛ فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان؛ ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس؛ ولا من عبد القيس وأَزْدعُمَان؛ لأنّهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهِند والفُرس؛ ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة؛ ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطّائف؛ لمخالطتهم تجّار اليمن المقيمين عندهم؛ ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الذين نقلوا اللّغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغةَ العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت أَلسِنتهم،

1 – مجمع اللّغة العربيّة: مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، تحت عنوان: المعرّب والأعجمي، رجب 1353هـ – أكتوبر 1934م، طبعت بالطّبعة الأميريّة بالقاهرة سنة 1935م، 202/1.

والذي نقل اللّغةَ واللّسانَ العربيَّ عن هؤلاء وأَثْبَتها في كتاب فصيَّرها عِلْماً وصناعة هم أهلُ البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب"[1].

وكما أخذ علماء اللّغة والنّحو عن أعراب البادية أخذوا عن فصحاء الحضر، وقد قسّمهم أبو المكارم إلى فئتين هما: أعراب البادية الذين أقاموا بالحواضر، وفئة المثقّفين الذين درسوا اللّغة في المدن الكبرى، وقد ثقّفوا أنفسهم بدراسات مرويات اللّغة، ومأثوراتها وتراثها. فليس مُسَلَّما ما قرّره السّيوطيّ نقلا عن الفارابيّ من أنّه لم يؤخذ عن حضريٍّ قط، فقد أخذ النّحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية، ولكن أخذهم عن أهل الحضر يختلف عن أخذهم عن العرب البداوة، حيث اعتبروا أنّ كلّ ما سمعوه في البادية ينتمي إلى مستوى واحد، أمّا المرويات عن الحضر فقد كانت متعدّدة المستويات نظراً للفوارق الشّاسعة في اللّهجات.

يقول الرّافعيّ في تاريخ الأدب العربيّ: "وممّا نذكره ثبتاً لما نحن فيه، أنّ الرّواة قد جاسوا خلال البادية بعد الإسلام بقليل، وضربوا في أطرافها، وشافهوا القبائل، ونقلوا عنهم كثيراً من الشّاذ والدّخيل والوحشيّ والمتروك، ورأيناهم عدّوا ذلك جميعه لغات، بل كانوا يجعلون الاحتجاج بلغاتهم على نسبة بعدهم من قريش التي هي سرّة العرب، فاعتبروا لغة قريش أفصح اللّغات وأصرحها، لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثمّ من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم، ثمّ تركوا الأخذ عمّن بعد عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسان وإيّاد وقضاعة وعرب اليمن، لمجاورتهم الفرس والرّوم والحبشة، فاعتدّوا لغاتهم غير صريحة لذلك، وهو على كونهم أغفلوا أمرها قد نقلوا منها أشياء كما مرّ في لهجات العرب، فلو أنّهم عرفوا لهم عاميّة أو ما هو في حكمها، لأشاروا إليها في بعض الرّوايات، ولما صحّ أن يعدّوا ما نقلوه عنهم في باب اللّغات، هذا على أنّهم أدركوهم وقد تتابعت أجبالهم وانثالوا أواخر على أوائل في مخالطة الأعاجم وملابستهم، فلأن ينزهوا عن العاميّة في جاهليتهم أولى"[2].

ج – إطار أحوال العرب:

العرب رغم فصاحتهم وامتلاكهم لناصية اللّغة وبراعتهم فيها إلّا أنّهم ليسوا على درجة واحدة في البداوة، لهذا نجد العلماء قد آثروا في المرويّ عنه أن يكون أعمق في التّبدّي، وألصق

1 – عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (المتوفّى: 911هـ): المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، المحقّق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1418هـ 1998م، 167/1. والسّيوطيّ: الاقتراح، ص: 90.

2 – مصطفى صادق بن عبد الرّزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرّافعي (المتوفّى: 1356هـ): تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربيّ،163/1.

بعيشة البادية، فالأعرابيّ الفصيح هو الذي عاش في البادية وقلَّ اختلافه إلى المدينة، ولم يطل مُكثه فيها، أمّا إذا لان جلده للحضارة ورقّ طبعه بسببها فإنّه لن يكون جديراً بالاحتجاج؛ لأنّ لين الجلد والتّنعم بأسباب الحضارة يؤدّيان إلى الاستجابة غير المحمودة للّغة الفاسدة في المدن، وهكذا نرى أن الاهتمام بهذه الأطر يكون مردّه إلى الوثوق من سلامة لغة المحتجّ به وعدم تطرّق الفساد إليها.

وما فعله العلماء في التّمييز بين عربيّ وآخر من حيث البداوة والتّعمّق فيها، ليس بدعا من القول في ذلك، فالعرب أنفسهم كان يفاضل بعضهم بعضا في فصاحة اللّغة وسلامتها، فكما كانت العرب تدين للغة قريش، فإنّ العرب القرشيّون القدامى – وهم أكثر دراية بواقع لغتهم وحقيقتها – يختارون لأبنائهم بيئة لغويّة سليمة يتلقّون منها تعليمهم؛ لذا كان اختيارهم بني سعد الذين يمثّلون البيئة اللّغويّة النّقية لرضاعة أبنائهم وتنشئتهم تنشئة لغويّة سليمة تعتمد على المعايشة والسّماع.

بل إنّ قريشا لم يكن لها إلّا هذه المزيّة فقد كانت تتخيّر للغتها من لغات العرب الفصحاء الذين يفيدون إليها قاصدين الكعبة، يقول ابن فارس: "وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقّة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللّغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب"[1].

ويقول أبو نصر الفارابيّ: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللّسان عند النّطق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانة عند النّطق"[2].

وليس لهذه الحَيْطة في أخذ اللّغة، على النّحو الذي وصفه أبو نصر الفارابيّ، إلّا تفسير واحد، هو الحيلولة دون تسرّب الدّخيل إلى العربيّة، ما لم يُطبع بطابع الفصحى تبعًا لأساليب تعريبها؛ لأنّ مثل هذا التّسرب غير الإرادي وغير المقصود يفسد على الباحثين فهمهم أصالة اللّغة وشخصيتها، فقد يستنبط منه خطأ أنّ من خصائصها أوجهًا لا تلزمها، أو صيغًا لم تجيء

1 – أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرّازي، أبو الحسين (المتوفّى: 395هـ): الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمّد علي بيضون، الطّبعة: الأولى 1418هـ–1997م، ص: 28.

2 – السّيوطيّ: المزهر، 1/ 167.

على أبنيّتها؛ لأنّه لم تنبثق عنها، وإنّما انتقلت إليها عن طريق العدوى اللّغويّة بسبب القرب والجوار والمخالطة[1].

ومن ذلك ما يُحْكَى من أنّ أبا عمرو بن العلاء استضعف فصاحة أبي خَيْرَةَ نهشل بن زيد، لما سأله فقال: كيف تقول: استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ"؟ فنصب أبو خيرة التّاء، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جِلْدُكَ[2]. يريد أنّه طال عهده بالبادية حيث الخشونة والقشف، وأثّر فيه الحضر فنال ذلك من فصاحته.

من هذا أصبح العلماء يتوجّسون خيفة من الذين يدّعون الفصاحة، فلا ينخدعون بالبدويّ فيحكموا له بالفصاحة إذا آنسوها منه في وضوح نطقه ورشاقة لفظه فقط، وما كان للبيان وحده أن يكون مقياس الفصاحة، إن لم يرتد إلى أصل ينمّ عليه، أو قياس يسوغه، وهل تظن ادعاء الفصاحة البدوية والتّباعد عن الضّعفة الحضريّة، أمرين عسيرين على رجل يقضي معظم وقته في البادية، ولا يأتي الحاضرة إلّا لمامًا؟[3].

يقول ابن جنّي: "وقد كان طرأ علينا أحد من يدَّعي الفصاحة البدوية ويتباعد عن الضّعفة الحضريّة فتلقيّنا أكثر كلامه بالقبول له، وميّزناه تمييزًا حَسُنَ في النّفوس موقعه، إلى أن أنشدني يومًا شعرًا لنفسه، يقول في بعض قوافيه: أشئؤها[4]، وادأؤها[5] "بوزن أشععها وأدععها" فجمع بين الهمزتين كما ترى، واستأنف من ذلك ما لا أصل له ولا قياس يسوغه. نعم وأبدل إلى الهمز حرفًا لا حظَّ في الهمز له بضد ما يجب؛ لأنّه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما، فكيف أن يقلب إلى الهمز قلبًا ساذجًا عن غير صنعة ما لا حظّ له في الهمز، ثم يحقق الهمزتين جميعًا! هذا ما لا يتيحه قياس ولا ورد بمثله سماع"[6].

1 – ينظر صبحي إبراهيم الصّالح (المتوفّى: 1407هـ): دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، الطّبعة الأولى 1379هـ – 1960م، ص: 113.

2 – ابن جنّي: الخصائص، 385/1.

3 – ينظر صبحي إبراهيم الصّالح: دراسات في فقه اللّغة، ص: 113.

4 – أشئؤها: هو مضارع شأى القوم: سبقهم، وصوابه: أشآها.

5 – أدأؤها: بالذال المهملة في معظم الأصول، وفي نسخة: "أذاؤها"، والأول من دأرت للصيد إذا ختلته، وكأنّه حذف التّيار، والثّاني من ذأوت الإبل: طردّتها وسقتها سوقًا شديدًا وصوابه، أدآها، وأذآها.

6 – ابن جنّي: الخصائص، 7/2.

ثمّ بعد أن بيّن عيب لغة هذا الأعرابيّ، قال: "وما كانت هذه سبيله وجب اطراحه والتّوقف عن لغة من أورده. وأنشدني أيضًا شعرًا لنفسه يقول فيه: كأن فايَ... فقوي في نفسي بذلك بعده عن الفصاحة وضعفه عن القياس الذي ركبه. وذلك أن ياء المتكلّم تُكسر أبدًا ما قبلها"[1].

ويختم ابن جنّي قائلا: "وعلى أنّ هذا الرّجل الذي أومأت إليه من أمثل من رأيناه ممّن جاءنا مجيئه، وتحلَّى عندنا حليته. فأمّا ما تحت ذلك من مرذول أقوال هذه الطّوائف فأصغر حجمًا وأنزل قدرًا أن يُحْكَى في جملة ما يُثْنَّى[2]"[3].

فهكذا كانوا، إذا ارتابوا بفصاحة أعرابيّ وظنّوا أنّ جلده قد لان وذهب جفاؤه الذي يعدّونه مادّة الفصاحة، وضعوا له قياسا غير صحيح وسألوه عنه، فإن نطق به طرحوه، وإلّا كان عندهم بتلك المنزلة، وإنّما يعمدون إلى الأقيسة غالبًا؛ لأنّ قياس العربيّ قريحته، والقريحة مظهر الفطرة السّليمة.

فالأعرابيّ الذي لم تفسد سليقيّته بمواطنة الحضر ولم تلوّث قريحته بمخالطة العجم لا يحيد لسانه عن لغة قومه، فقد نُقل عن أبي حاتم سهل بن محمد السّجستانيّ (توفّى: 255هـ). في كتابه الكبير في القراءات، قال: قرأ عليّ أعرابيّ بالحرم: "طِيبي لَهُمْ وَحُسْنُ مَآب" فقلت: طوبى، فقال: طيبي، فأعدت فقلت: طوبى، فقال: طيبي؛ فلمّا طال عليّ، قلت: طُو طُو، فقال: طي طي"[4].

أما ترى إلى هذه السّليقيّة ما أبقاها وأشدّ محافظة هذا البدوي عليها، حتّى إنّه راوده على تركها فأبى إلّا إخلاداً إليها، يقول ابن جنّيّ: "أفلا ترى إلى هذا الأعرابيّ وأنت تعتقده جافيًا كزّا لا دمثًا ولا طيّعًا؛ كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التّلقين، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفّة هزّ ولا تمرين، وما ظنك به إذا خلي مع سومه[5] وتساند إلى سليقيّته ونجره".

1 – ابن جنّي: الخصائص، 9/2.

2 – يثني من ثنا الحديث: أشاعه وأظهره.

3 – ابن جنّي: الخصائص، 10/2.

4 – ابن جنّي: الخصائص، 77/1.

5 – أي ترك يفعل كيف يشاء وأصل ذلك في الماشية وهي ترسل المرعى ترعى حيث شاءت؛ فيقال: خلاها وسومها.

المحاضرة الثّالثة

العنوان:

مصادر الاحتجاج بالتّراث اللّغويّ

أوّلا – مصدر القرآن الكريم

لقد شغلت قضية الاحتجاج علماء اللّغة؛ وذلك لمّا أرادوا جمع اللّغة وتدوينها وجدوا أنفسهم أمام تراث لغويّ كبير، حتّى أنّنا نجد أحمد ابن فارس ترجم بابا في كتابه الصّاحبيّ، بعنوان: "باب القول على أنّ لغة العرب لن تنته إلينا بكلّيّتها" قال فيه: "وأنّ الَّذِي جاءنا عن العرب قليل من كثير وأنّ كثيراً من الكلام ذهب بذهاب أهله: ذهب علماؤنا أَوْ أكثرهم إِلَى أنّ الَّذِي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقلّ. ولو جاءنا جميعُ ما قالوه لجاءنا شعرٌ كثيرٌ وكلام كثير. وأحر بهذا القول أن يكون صحيحاً. لأنّا نرى علماء اللّغة يختلفون فِي كثير ممّا قالته العرب، فلا يكاد واحد منهم يُخبّر عن حقيقة مَا خولف فيه، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان"[1].

ومع اتّساع دائرة القبائل العربيّة وقربها وبعدها من أسباب التّأثر المؤدّي لفساد اللّسان نظر هؤلاء العلماء في أحوال العرب ماذا يأخذون وماذا يتركون من تلك اللّغات القبليّة العربيّة؟ فقاموا بتقسيم هذا التّراث اللّغويّ إلى ثلاثة أقسام: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب؛ الشّعر والنّثر.

جاء في الاقتراح للسّيوطيّ عند حديثه عن السّماع، قوله: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلّى الله عليه وسلّم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع، لا بدّ في كلّ منها من الثّبوت"[2].

ونحن – إن شاء الله تعالى – سنتناول في محاضراتنا كلّ واحد منها على حده، بداية بمصدر القرآن الكريم.

يعتبر القرآن الكريم أوثق نصّ لغويّ في لغتنا العربيّة، فقد نال الحظوة العالية من العناية والضّبط والدّقة في الأداء من زمن الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم – ومن بعده أصحابه، ولذا فهو يمثّل اللّغة المثاليّة الرّفيعة التي فهمها التّميميّ والقرشيّ والأسديّ... وكلّ القبائل العربيّة الضّاربة في أطراف الجزيرة العربيّة، فتعارفت عليها الألسن في المحافل الأدبيّة.

والقرآن الكريم كما هو معلوم فإنّه نزل بقراءات متواترة على الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم – وهنا اختلفت وجهات نظر اللّغويّين في النّظر إلى القراءات القرآنيّة، فذهب بعضهم إلى قبول القراءة وأخضع القاعدة للنّصّ القرآنيّ، وذهب فريق إلى قبول القراءة في ذلك الحرف مع

1 – ابن فارس: الصّاحبي، ص: 36.

2 – السّيوطيّ: الاقتراح، ص: 67.

مخالفاتها للقياس ولكن لا يقاس عليها، وذهب فريق ثالث إلى تخطئة القراء الثّقات واتّهامهم باللّحن ما لم تتوافق قراءاتهم مع قاعدتهم وقياسهم.

ويرى بعض الباحثين أنّ النّصّ القرآنيّ لا بدّ أن يجعله اللّغويّون في مقدّمة نصوص الاستشهاد دون منازع، حيث لم يتوفّر لنصّ آخر ما توفّر للنّصّ القرآنيّ من تواتر روايته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها مشافهةً عن القراء الموثوق بهم، فهو النّصّ العربيّ الصّحيح المجمع على تلاوته وتواتره، فلم تعتن أمّة بنصّ عناية المسلمين بالنّصّ القرآنيّ.

وعليه يكون النّصّ القرآنيّ هو النّصّ الصّحيح المجمع على الاحتجاج به في اللّغة والنّحو والصّرف وعلوم البلاغة، وقراءاته كلّها التي وصلت إلينا بالسّند الصّحيح حجّة لا تضاهيها حجّة.

وهذا ما يؤيّده السّيوطيّ بقوله: "أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة، سواء كان متواترا، أو آحادا، أم شاذّا. وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذة في العربيّة إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل ولو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتجّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ويأبى. وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشّاذّة لا أعلم فيه خلافا بين النّحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"[1].

أمّا من ناحية مذهب مدرستي البصرة والكوفة في القرآن الكريم وقراءاته، فنحن نعلم مدى تشدّد البصريين في قياسهم، وتضييقهم النّطاق على ما يعتمدون عليه من نصوص، الأمر الذي جعلهم يخضعون القراءات القرآنيّة إلى قواعدهم وأقيستهم، فما وافق هذه القواعد المقرّرة قبلوه واحتجّوا به، وما خالفها رفضوه ووصفوه بالشّذوذ.

في حين أنّ الكوفيّين كان موقفهم من القراءات القرآنيّة معتمدا على التّوسع، فأخذوا بها وتحرجّوا من مخالفتها، منطلقين إلى ذلك من أسسهم المنهجيّة في دراسة اللّغة بصفة عامّة، فهم يرجّحون السّماع والرّواية حين يصدمان بالقاعدة المقيسة، لذا كان اتّباع القراءة مبنيّا على أساس منهجيّ. وهذا ما صرّح به الفرّاء بقوله: "اتّباع المصحف – إذا وجدّت له وجها من كلام العرب

1 – السّيوطيّ: الاقتراح، ص: 67.

وقراءة القرّاء – أحبّ إليّ من خلافه، قال: كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ: ﴿إِنْ هَذَينِ لَسَاحِرَانِ﴾ ولست أجترئ على ذلك، وقرأ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُون﴾ فزاد واوا في الكتاب ولست أستحب ذلك"[1].

ولتّنبيه فإنّ ما نُقل عن البصريّين من ردّهم القراءات الشّاذّة أو المخالفة مطلقا فهو شيء مبالغ فيه، ولم يكن خطّا عامّا لكلّ البصريّين ولا لكلّ فترات المدرسة، يقول شوقي ضيف: "وكان القرآن الكريم وقراءاته مددا لا ينضب لقواعدهم، وتوقّف نفر منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وجدوها لا تطّرد مع قواعدهم، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها، وتوسّع في وصف ذلك بعض المعاصرين، فقالوا: إنّهم كانوا يردّون بعض القراءات ويضعّفونها، كأنّ ذلك كان ظاهرة عامّة عند نحاة البصرة مع أنّه لا يوجد في كتاب سيبويه نصوص صريحة مختلفة تشهد لهذه التّهمة الكبيرة. وسنرى الأخفش الأوسط يسبق الكوفيين المتأخّرين إلى التّمسك بشواذ القراءات والاستدلال عليها من كلام العرب وأشعارهم. وفي الحقّ، إنّ بصريي القرن الثّالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات، وهي أمثلة قليلة لا يصحّ أن تتّخذ منها ظاهرة ولا خاصّة عامّة، وقد كانوا يصفونها بالشّذوذ ويؤوّلونها ما وجدوا إلى التّأويل سبيلا"[2].

ويقول أيضا: "ولعلّ من الغريب أن نجد بعض المعاصرين يكثرون من أنّ الكوفيين كانوا يختلفون مع البصريين في قبول بعض القراءات الشّاذّة وتوجيهها، بانين آراءهم في ذلك على هاتين الآيتين غالبا، وها هو الأخفش البصريّ يقبلهما، بل هو في رأينا الذي دفع الكوفيّين إلى اتّخاذ القراءات مصدرا للقواعد، مهما كانت شاذّة. وبذلك لا يكون هناك شيء يتميّز به النّحو الكوفي من النّحو البصري إلّا نجد أصوله عند الأخفش، لا من حيث قبول القراءات الشّاذّة على مقاييس سيبويه والخليل فحسب، بل أيضا من حيث قبول بعض الأشعار الشّاذّة واتّخاذها أصلا للقياس[3].

والفرّاء نفسه إمام المدرسة الكوفية بعد الكسائيّ – الذي نقلنا عنه من كلام ابن فارس السّباق الذّكر – يعتبر هو وأستاذه الكسائيّ أوّل من تعرّض للقراءات الشّاذّة بالإنكار العنيف، وتابعه في ذلك المازنيّ وتلميذه المبرّد آخر أئمّة المدرسة البصريّة النّابهين.

1 – ابن فارس: الصّاحبي، ص: 18.

2 – أحمد شوقي عبد السّلام ضيف الشّهير بشوقي ضيف (المتوفى: 1426هـ): المدارس النّحويّة، دار المعارف، ص: 19.

3 – شوقي ضيف: المدارس النّحويّة، ص: 100.

يقول شوقي ضيف: "ومن هنا كنّا نؤمن بأنّه (أي الفرّاء) هو وأستاذه (أي الكسائيّ) اللّذان فتحا للبصريين التّالين لهما تخطئة بعض القراءات من أمثال المازني والمبرّد والزّجّاج، بينما أغلق الكوفيون الذين خلفوهما هذا الباب، بل لقد مضوا يتوسّعون في الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة مقتدين بالأخفش (البصريّ). ولعلّ في ذلك ما يسقط التّهمة التي اتّهم بها بعض المعاصرين نحاة البصرة عامّة، إذ زعموا أنّهم كانوا يطعنون على القراءات، كما زعموا أنّ الكوفيين عامّة كانوا يقبلونها ويحتجّون بها. وسنرى أنّ الفرّاء الكوفي هو الذي بدأ بقوّة تخطئة القراء. وينبغي أن نعرف أنّ حروفا معدودة هي التي وقف عندها الكسائيّ والفرّاء ومن تلاهما من البصريين بحيث يكون من الإسراف أن يقال: إنّهم كانوا يخطِّئون القرّاء، إنّما الذي ينبغي أن يقال: إنّهم وقفوا عند بعض حروف في قراءات القرآن الكريم، رغبة منهم في التّحري الدّقيق للفظ الذّكر الحكيم ونطقه"[1].

ومجال البحث يطول في ذكر الاختلاف الحاصل بين اللّغويّين في مسألة الاحتجاج بالقراءات – وخاصّة في التّقعيد – كما هو الحال في الاختلاف الحاصل بين القرّاء واللّغويّين في التّعامل مع القراءات، وخير ما نختم به الكلام في هذا الموضوع ما ذكره الأستاذ أحمد مختار عبد الحميد عمر في كتابه البحث اللّغويّ عند العرب حيث حوصل لنا النّتيجة التي يمكن أن نخرج بها، فيقول: "تختلف نظرة اللّغويّين إلى القراءة باختلاف الغاية من الاستشهاد بها. فإن كانت الغاية إثبات وجود اللّفظ في اللّغة، أو ضبط نطقه أو ذكر معناه، أو غير ذلك من النّتائج الجزئيّة التي لا تعمّم حكمًا ولا تبني قاعدة، إذا كانت الغاية كذلك فلا يهمّ كثرة النّماذج اللّغويّة الموافقة لهذه القراءة أو قلّتها، كما لا يهمّ أن تكون القراءة هي النّموذج الوحيد المنقول إلينا. وقد قبل اللّغويّون روايات الآحاد بالنّسبة لجميع الشّواهد اللّغويّة في مثل هذه الحالة.

أمّا إذا كانت الغاية من الاستشهاد وضع قاعدة، أو استنباط حكم أن تقنين نمط فإنّ اللّغويّ حينئذ يضع القراءة إلى جانب غيرها من النّصوص، ويوازن بينها، ويبني القاعدة على الكثير الشّائع، سواء كان مقروءًا به، أو غير مقروء، وسواء كانت القراءة متواترة أو غير متواترة، والقراءة حينئذ لا تتميّز بوضع خاصّ، ولا تنفرد بنظرة معيّنة بالنّسبة لسائر المصادر اللّغويّة. وكيف تتميّز والنّصّ القرآنيّ نفسه لم يعط أي ميزة في مجال التّقعيد على غيره من النّصوص؟ ألم يتوقّف اللّغويّون عند بعض الآيات القرآنيّة فحفظوها ولم يقيسوا عليها لأنّها لم تأت طبقًا للنّموذج الشّائع في لغة العرب؟

1 – شوقي ضيف: المدارس النّحويّة، ص: 157.

أيُّنا يسمح بأن يقيس المتعلّم على الآية القرآنيّة "إنّ" بنون مشدّدة "هذان لساحران" فيرفع الطّرفين بعد "إنّ"؟ "الآية 63 طه" وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة وعاصم والكسائيّ من القرّاء السّبعة.

ومثل هذا يقال عن قراءة معظم السّبعة ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ "النّساء 162."

فالقراءة إذن في مجال التّقنين والتّقعيد لا تعزل عن بقية المصادر اللّغويّة وهي القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف والشّعر الجاهليّ والإسلاميّ ومأثور النّثر من حكم وأمثال وخطب ... وهي توضع مع غيرها في سلّة واحدة ويصنّف الجميع ويحلّل ثمّ توضع القاعدة على ما تثبت كثرته ويتّضح شيوعه واطّراده، لأنّه هو الذي يمثّل اللّغة المشتركة أو القاعدة التي يجب محاكاتها والالتزام بها.

ومعنى هذا أنّ معيار اللّغويّ ومنهجه يختلف عن معيار القارئ ومنهجه، وأنّ أيّ محاولة لفرض منهج القراءة على اللّغويّين سيعني فرض منهج علم على علم آخر، كما سيُظهر اللّغويّ بمظهر المضطرب أو المتناقض في أقواله وأفعاله"[1].

وإلى أن يقول: "فليس معنى هذا أنّهم لا بدّ أن يقعّدوا عليها بصورة مطلقة، وأن يخالفوا أمثلتهم الكثيرة ليبنوا على ما كان منها قليلًا. كما أنّه ليس معنى رفضهم التّقعيد على بعض القراءات أنّهم يرفضون قبول القراءات ككلّ. وبهذا يمكننا أن نفهم وجهة نظر اللّغويّين القدماء الذين استبعدوا من مجال الاستشهاد قراءات سبعيّة... وفي نفس الوقت قبلوا في الاستشهاد قراءات غير سبعيّة... فالنّوع الأوّل وإن حقّق شروط القراء لم يحقّق شروط اللّغويّين، والنّوع الثّانيّ وإن لم يحقّق شروط القراء فقد حقّق شروط اللّغويّين"[2].

1 – أحمد مختار عبد الحميد عمر: البحث اللّغويّ عند العرب، عالم الكتب، الطّبعة: الثّامنة 2003م، ص: 24.

2 – أحمد مختار: البحث اللّغويّ عند العرب، ص: 26.

المحاضرة الرّابعة

العنوان:

مصادر الاحتجاج بالتّراث اللّغويّ

ثانيّا – مصدر الحديث النّبويّ الشّريف

تضاربت الآراء واتّسعت دائرة الخلاف بين اللّغويين حول الاحتجاج بالحديث النّبويّ، وكانت لهم أسبابهم التي أدّت لذلك على الرّغم من أنَّ الحديث يحتلّ المرتبة الثّانية من مراتب الاستشهاد بعد القرآن الكريم إلّا أنّ بعض النّحاة لم يعتمد عليه في التّقعيد.

ومنهم سيبويه (المتوفّى: 180هـ) لم يحتج في كتابه "الكتاب" إلّا بأحاديث معدودة ولم يصرّح بأنّها للرّسول – صلّى الله عليه وسلّم – ثمّ جاء بعده نحاة احتجّوا بما ورد عنده من أحاديث وأضافوا عليها حسب ما تطلّبته قواعدهم، فأخذ اللّاحق عن السّابق بما يخدم مذهبه، يقول الشّيخ أحمد الإسكندري: "مضت ثمانية قرون والعلماء من أوّل أبي الأسود الدّؤلي إلى ابن مالك لا يحتجّون بلفظ الحديث في اللّغة إلّا الأحاديث المتواترة"[1].

وهذا الخلاف الذي دار بين علماء اللّغة في قضية الاستشهاد بالحديث النّبويّ أثاره المتأخّرون بسبب إكثار ابن خَرُوف (المتوفّى: 609هـ) وابن مالك (المتوفّى: 672هـ) من الاستشهاد به فأثار ذلك حفيظة أبي حيّان الأندلسيّ (المتوفّى: 745هـ) فنقد هذا الاتجاه وعدّه خروجاً عن منهج القدماء الأوائل، وكأنّ ذلك الخلاف أوحي بأن الأوائل كأبي عمرو أبي العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وغيرهم كانوا يعزفون عن الاستشهاد بالحديث.

ويمكن إجمال مواقف النّحاة من الاستشهاد بالحديث النّبويّ في ثلاثة مذاهب، كما يلي:

أ – مذهب المجيزين:

أجاز هذا المذهب الاستشهادَ بالحديث النّبويّ ما دام النّصُّ هو قولَ خير البشريّة – صلّى الله عليه وسلّم – إذ هو أفصحُ العرب، ويمثّل هذا المذهب أبو عليّ الفارسيّ (المتوفّى: 377هـ) وابن جنّي (المتوفّى: 392هـ)، والجوهري (المتوفّى: 393هـ)، وابن سيّده (المتوفّى: 495هـ)، والحريري (المتوفّى:516هـ)، والسُّهَيلي (المتوفّى:581هـ)، وابن بري(المتوفّى:582هـ)، وبعدهم جاء من أكثر الاستشهاد بالحديث كابن خَرُوف (المتوفّى: 609هـ) وابن مالك (المتوفّى: 672هـ) ورضي الدّين الأستر آبادي (المتوفّى: 686هـ) وتابعهم ابن هشام الأنصاري (المتوفّى: 761هـ) إلّا أنَّه فاق ابن مالك بكثرة الاستشهاد بالحديث[2].

---

1 – مجمع اللّغة العربيّة: مجلة مجمع اللّغة العربيّة، 299/1.

2 – ينظر محمّد بن علي بن محمّد، أبو سهل الهروي (المتوفّى: 433هـ): إسفار الفصيح، المحقّق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأوّلى، 1420هـ،232/1. وداود بن سليمان الهويمل: المسائل النّحويّة في كتاب التّوضيح لشرح الجامع الصّحيح لابن المُلقِّن، رسالة مقدّمة لاستكمال متطلّبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الدّراسات اللّغويّة – كليّة اللّغة العربيّة والدّراسات

ولعلّ ابن مالك أشهر من عُرف عنه الاستشهاد بالحديث النّبويّ، فهو الإمام محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ الجَيَّانيّ من أشهر نحاة الأندلس المبتكرين في القرن السّابع الهجريّ، ولد في بلدة جَيَّان بالأندلس حيث تعلَّم القراءات على يد أبي العبّاس أحمد بن نوار، وقرأ العربيّة على ثابت بن محمّد جَيَّان الكلاعيّ، كما قرأها على ابن يعيش شارح (المفصل)، ويغلب عليه العصاميّة حتّى بلغ مبتغاه، وقد انتقل إلى دمشق وتوفّى فيها سنة 672هـ.

وابن مالك الأندلسيّ هذا هو صاحب الألفية المشهورة باسمه، وقد كثر شرّاحها وكان من أبرز هؤلاء ابنه بدر الدّين محمّد بن مالك (686هـ)، وقد عُرف بحذقه للمنطق فجاء شرحه مشوباً بالنّهج المنطقي، فاختط ذلك لسائر شراح الألفية وحملهم على جادته. وإذا كان نحاة الأندلس قد نادوا بصحّة استنباط القواعد اعتماداً على الحديث النّبويّ منذ دعا إلى ذلك الإمام ابن حزم الأندلسي في القرن (المتوفّى: 456هـ) وتبعه في ذلك السّهيليّ وابن خَرُوف، كان ابن مالك أكثرهم حماسة لهذا الرّأي وأشدّهم تمسّكا به، وقد جرى على الاستشهاد بالحديث في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور، فاختار في كلّ مسألة ما هدّاه إليه اجتهاده بالحجّة.

ومن الذين أنكروا على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث في التّقعيد اللّغويّ أبو حيان الأندلسيّ، حيث قال في شرح التّسهيل كما نقله عنه السّيوطيّ في الاقتراح: "قد أكثر هذا المصنف – يقصد ابن مالك – من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدّمين والمتأخّرين سلك هذه الطّريقة غيره. على أنّ الواضعين الأوّلين لعلم النّحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمّة البصريين، والكسائيّ، والفرّاء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضّرير من أئمّة الكوفيين لم يفعلوا ذلك"[1].

ودعوى إنكار أبي حيّان على ابن مالك وإن لاقت قبولا عند الكثيرين فإنّها لم تسلم من النقد عند غيرهم، يقول سعيد الأفغانيّ: "والشّيء الذي يجوز أن يناقش هنا ما ذكروا من أنّ ابن مالك وابن خروف شرّعا الاستشهاد بالحديث الشّريف والاحتجاج به في قضايا اللّغة والنّحو، فخالفا بذلك – زعموا – سنّة من قبلهم من النّحاة، وإذ كانا أندلسيين جعل بعضهم هذا الاحتجاج مذهبا أندلسيّا.

الاجتماعيّة (قسم اللّغة العربيّة وآدابها)، جامعة القصيم – المملكة العربيّة السّعوديّة، إشراف: د. سليمان يوسف خاطر، العام الجامعيّ: 1437/ 1438هـ، ص: 25.

1 – السّيوطيّ: الاقتراح، ص: 76.

وكلّ ذلك وهمّ لا يقرّه تاريخ الفنّ، ولعلّ الذي حداهم عليه كلمة أبي حيّان في شرح التّسهيل: "إنّ الواضعين الأوّلين لعلم النّحو... لم يفعلوا ذلك" ا. هـ. والتّحقيق غير هذا: فالجوهريّ، وابن سيّده، وابن فارس، وابن جنّيّ، وابن برّي، ومن بعدهم من أصحاب المعجمات وكتب النّحو، كلّهم احتجّ بالحديث، بل قال السّهيليّ: "لا نعلم أحدا من علماء العربيّة خالف في هذه المسألة إلّا ما أبداه الشّيخ أبو حيّان في شرح التّسهيل، وأبو الحسن الضّائع في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الجلال السّيوطيّ".

فنزعة الاحتجاج بالحديث إذًا مشرقيّة قديمة، وإنّما سار ابن مالك وابن خروف سيرة من قبلهما من الأئمّة المتبوعين في المشرق، ومع جزئيّة هذه القضيّة ليس فيها مذهب أندلسيّ"[1].

ب – مذهب المانعين:

منع أصحاب هذا المذهب الاحتجاج بالحديث النّبويّ على القواعد النّحوية مطلقًا؛ وممّن يُمثِّلُ هذه الاتجاه: ابن الضَّائِعِ (المتوفّى:680هـ)، وأبو حيَّان الأندلسي (المتوفّى:745هـ) حيثُ تعقبّا من سبقهما ممّن يستشهد بالحديث، ونسبا إلى متقدّمي النّحاة – كسيبويه وغيره – ترك الاستشهاد بالحديث على إثبات اللّغة، وتبعهم في ذلك السّيوطيّ (المتوفّى:911هـ).

لهذا فأوَّل من رفع لواء منع الاستشهاد بالحديث في مجال الدّراسات النّحويّة – حسب ما هو محقّق – هو ابن الضائع، وهو أبو الحسن علي بن محمّد بن علي الإشبيليّ الكتامي المتوفّى سنة ثمانين وستمائة من الهجرة، ثمّ تلميذه من بعده أبو حيان محمّد أثير الدّين بن يوسف الغرناطيّ المتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة من الهجرة، الذي كان على مذهب أستاذه ابن الضّائع في منع الاستشهاد بالحديث.

وحجّتهما في ذلك أنّ الرّواة أجازوا رواية الحديث بالمعنى، وأنّه وقع اللّحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأنّ كثيرا من الرّواة كانوا غير عرب بالطّبع، وأنّ أئمّة النّحو المتقدّمين لم يحتجّوا بشيء منه كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمّة البصريّين، والكسائيّ والفرّاء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضّرير من الكوفيين[2].

ثمّ جاء من بعدهما جلال الدّين السّيوطيّ المصريّ المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة من الهجرة، وهو صاحب كتاب "الاقتراح" فوجدناه أقرب إلى المنع منه إلى الإجازة، ولعلّه في هذا

1 – الأفغانيّ: من تاريخ النّحو العربيّ، ص: 101.

2 – الهرويّ: إسفار الفصيح،232/1.

كان متأثرًا بأستاذه أبي حيّان الذي يُعدُّ كتابه "ارتشاف الضّرب من لسان العرب" من أهمّ المصادر العلميّة التي استقى منها السّيوطيّ مادّة كتابه "همع الهوامع".

فقد ضيّق السّيوطيّ الاستشهاد بالحديث بقوله: "وأما كلامه – صلّى الله عليه وسلّم – فيستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللّفظ المرويّ وذلك نادر جدّا، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضا، فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عباراتهم فزادوا ونقّصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، لهذا ترى الحديث الواحد في القصّة الواحدة مرويّا على أوجه شتّى بعبارات مختلفة، ومن ثمّ أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النّحويّة بالألفاظ الواردة في الحديث"[1].

وقد تحدّث ابن الطّيّب الفاسي عن موقف المانعين من الاستشهاد بقوله: "على أنّا لا نعلم أحدًا من علماء العربيّة خالف في هذه المسألة إلّا ما أبداه الشّيخ أبو حيّان في شرح التّسهيل، وأبو الحسن بن الضّائع في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الجلال السّيوطيّ – رحمه الله – فأولع بنقل كلامهما، وألهج به في كتبه، واعتنى باستيفائه في كتاب الموسوم بـ «الاقتراح في علم أصول النحو»... واستوفاه أيضًا فيما كتبه على المغني، ولهج به في غيرهما من كتبه ظانًا أنّه من الفوائد الغريبة، متلقيًا له بالقبول تقليدًا، غافلًا عن أنّه في هذا الباب لا يسمن ولا يغني"[2].

يقول الأستاذ أحمد مختار عمر في كتابه البحث اللّغويّ عند العرب: "والذي نحبّ أن نلفت النّظر إليه أنّ هؤلاء القدماء الذين نسب إليهم رفضهم الاستشهاد بالحديث لم يثيروا هذه المسألة، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، وبالتّالي لم يصرّحوا برفض الاستشهاد به. وإنّما هو استنتاج من المتأخّرين الذين لاحظوا – خطأ – أنّ القدامى لم يستشهدوا بالحديث، فبنوا عليه أنّهم يرفضون الاستشهاد به، ثمّ حاولوا تعليل ذلك.

وهناك أسباب كثيرة تحمل على الشّك في صحّة ما نسب إلى الأقدمين من رفضهم الاستشهاد بالحديث، بل هناك من الدّلائل ما يكاد يقطع – إن لم يكن يقطع فعلًا – أنّهم كانوا يستشهدون به ويبنون عليه قواعدهم، سواء منهم من اشتغل باللّغة أو النّحو أو بهما معا"[3].

ج – مذهب المتوسّطين:

---

1 – السّيوطيّ: الاقتراح، ص: 75.

2 – محمّد بن الطّيب الفاسي: شرح كفاية المتحفّظ تحرير الرّواية في تقرير الكفاية، المحقّق: علي حسين البواب، دار العلوم للطّباعة والنّشر، الرّياض – المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، 1403هـ – 1983م، ص: 96.

3 – أحمد مختار: البحث اللّغويّ عند العرب، ص: 35

أصحاب هذا المذهب انتهجوا منهجًا وسطًا – لا هي إلى الأخذ المطلق أقربُ، ولا إلى المنع المطلق أقرب؛ إذ كان منظورُهم لهذه المسألة مبنيًّا على غلبة الظّنّ بأنّ ما ورد في حديثٍ ما هو من قوله – صلّى الله عليه وسلّم – لفظًا؛ فما ترجَّح لديهم أنّه رُوي باللّفظ فإنّه يُستدلّ به، وما لم يكن كذلك فلا، وكان ممَّن سار على هذا النّهج الإمام الشّاطبيُّ (المتوفّى:790هـ). يقول الهرويّ: "فئة توسّطت بين الفئتين، وهذه الفئة أجازت الاستشهاد بالحديث بشرط أن يكون موافقا للّفظ المرويّ عن النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – ومن هذه الفئة السّيوطيّ والشّاطبيّ[1].

فالشّاطبيّ أجاز الاحتجاج بالحديث متى ما اعتنى بنقل ألفاظه، يقول في ذلك: "إنّ الحديث في النّقل ينقسم قسمين: أحدهما: ما عرف أنّ المعتنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللّسان. والثّانيّ: ما عرف أنّ المعتنى به في نقل ألفاظه لمقصودٍ خاصّ بها، فهذا يصحّ الاستشهاد به في أحكام اللّسان العربيّ، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحةِ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ككتابه إلى همدان: أنّ لكم "فراعها ووهاطها وعزازها، تأكلون علافها، وترعون عفاءها، لنا من دفئهم وصرامهم ما سلموا بالميثاق والأمانة، ولهم من الصدقة الثّلب، والنّاب، والفصيل، والفارض، والدّاجن والكبش الحوري، وعليهم فيها الصّالغ، والقارح" وكتابه إلى وائل بن حجر الذي فيه: "في التّيعة شاةٌ لا منوطة الألياط ولا ضناك" إلى آخر ما كتب عليه ... إلى أمثال هذا من الأحاديث المتحرّى فيها اللّفظ، وابن مالك – رحمه الله – لم يفصل هذا التّفصيل الضّروريّ الذي لا بدّ منه، فبنى الأحكام على الحديث مطلقًا، ولا أعرف له فيه من النّحاة سلفًا إلّا أنّ ابن خروف يأتي بأحاديث في تمثيل جملةٍ من المسائل، وقصده في الغالب لا يتبيّن في ذلك حتّى قال ابن الضّائع: لا أدري هل يأتي بها بانيًا عليها أم هي لمجرد التمثيل، هذا معنى كلامه"[2].

وقد استثمر رأيَ الشّاطبيّ هذا من الباحثين الشّيخ محمّد الخضر حسين بعد جولات له مع المانعين والمُجوّزين، وارتأى أنْ يُستشهد بستّة أنواع من الأحاديث، ويمتنع نوعٌ، ويُختلف في نوعين، ثمّ قرَّر مَجْمَع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة – بعد مناقشته للمسألة وإفادته ممّا قدّمه

1 – الهرويّ: إسفار الفصيح، 232/1.

2 – إبراهيم بن موسى أبو إسحق الشّاطبيّ (المتوفّى:790هـ): شرح ألفية ابن مالك = المقاصد الشّافيّة، المحقّق: مجموعة محقّقين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى – مكّة المكرّمة الطبعة: الأولى، 1428هـ – 2007م، 402/3.

الشّيخ محمّد الخضر حسين – جواز الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصّة، فأصدر قراراً بهذا الشّأن مفاده الآتي:

اختلف علماء العربيّة في الاحتجاج بالأحاديث النّبويّة، لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم في روّاتها. وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصّة، مبيّنة فيما يأتي:

1 – لا يحتج في العربيّة بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصّدر الأوّل كالكتب الصّحاح في السّنة النّبويّة فما قبلها.

2 – يحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذّكر على الوجه الآتي–:

أ – الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب – الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج – الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.

د – كتب النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم.

هـ – الأحاديث المرويّة لبيان أنّه – صلّى الله عليه وسلّم – يخاطب كلّ قوم بلغتهم.

و – الأحاديث التي عرف من حال روّاتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم ابن محمّد، ورجاء بن حيوه، وابن سيرين.

ز – الأحاديث المرويّة من طرق متعدّدة وألفاظها واحدة[1].

1 – ينظر مجموع القرارات: 5 صدر في الدّورة 4 في الجلسة 35، ينظر ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التّجديد النّحوي لدى مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة حتّى عام 1983، عالم الكتاب الحديث، إربد الأردن، جدارا للكتاب العالميّ، عمّان الأردن، الطّبعة الأولى: 1429هـ – 2008م، ص: 13.

المحاضرة الخامسة

العنوان:

مصادر الاحتجاج بالتّراث اللّغويّ

ثالثا – مصدر كلام العرب (النّثر والشّعر)

كلام العرب هو المصدر الثّالث لما يستشهد به في اللّغة والنّحو، ويقصد به كلام القبائل العربيّة الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها، قبل بعثة الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم – وفي زمنه إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولّدين وانتشار اللّحن.

وعليه فكلام العرب لدى علماء اللّغة هو تلك النّصوص اللّغويّة التي من أجلها قام علم الرّواية اللّغويّة والأدبيّة عند الأئمّة الأوائل الذين جعلوا من لغة الأعراب مصدرا مهمّا يستنبطون منه القواعد النّحويّة واللّغويّة، ومنبعا عذبا يستخرجون منه الأحكام الإعرابيّة وحكماً عدلاً يتقاضون إليه فيما يشجر بينهم من صدق اللّفظ وصحّة القالب.

ويشمل الكلام العربيّ – كما قسّمه علماء اللّغة والأدب – مستويين لغويّين هما؛ النّثر والشّعر.

1 – النّثر:

النّثر هو ذلك الكلام الفصيح الذي لم ينظّم في أوزانٍ وقوافٍ، وإنّما زيّن بزينةٍ أخرى كالسّجع. ويمثّل النّثر الأسلوب العامّ للّغة، وهو على قسمين:

أ – النّثر المتمثّل في الكلام العادي ولغة التّخاطب بين العامّة. وقد كان له حظّ وافر أثناء جمع اللّغة، وخاصّة من الجانب المعجميّ، كما وجدت في كتب النّحاة عبارات تدلّ على استعمالهم له في مصنّفاتهم، فنجد في الكتاب لسيبويه بعض العبارات التي تدلّ على أنّه أخذ من كلام العرب اليوميّ، كقوله: "وسمعتُ بعض العرب"[1]. وقوله: "كما قال بعض العرب"[2]. وقوله: "ومن يقول من العرب"[3]. "وسمعنا من العرب"[4].

"وأهل الجَفاَء من العرب يقولون"[5]. "فمن ذلك قولُ بعض العرب"[6]. "قال قومٌ من العرب تُرضىَ عربيَّتُهم"[7]. "وسمعتُ من أَثِقُ به من العرب يقول"[8]. وغيرها كثير.

---

1 – عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفّى: 180هـ): الكتاب، المحقّق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة: الثّالثة، 1408هـ – 1988م، 47/1.

2 – سيبويه: الكتاب، /51.

3 – سيبويه: الكتاب، 51/1.

4 – سيبويه: الكتاب، 53/1.

5 – سيبويه: الكتاب، 56/1.

6 – سيبويه: الكتاب، 70/1.

7 – سيبويه: الكتاب، 182/1.

8 – سيبويه: الكتاب، 230/1.

ب – والنّثر الأدبيّ، الذي هو نوع من الأدب يمثّل الإبداع الفنّيّ، بمعنى أنّه شكل من أشكال الكتابة الأدبيّة يخالف الشّعر في كونه غير موزون أو مقفّى، يكثر فيه استخدام المحسّنات البديعيّة، لتيسير حفظه وسهوله نقله، وله العديد من الخصائص الجماليّة، ويكثر في معظم الأعمال الأدبيّة.

فإن كان الشّعر ينتظم بالوزن والقافية؛ فإنّ هذا النّثر يلتزم بالمحسّنات والمقاطع، جاء في البيان والتّبيين للجاحظ: "قيل لعبد الصّمد بن الفضل بن عيسى الرّقاشي: لِمَ تؤثر السّجع على المنثور، وتلزم نفسك القوافي وإقامة الوزن؟ قال: إنّ كلامي لو كنت لا آمل فيه إلّا سماع الشّاهد لقلّ خلافي عليك، ولكنّي أريد الغائب والحاضر، والرّاهن والغابر، فالحفظ إليه أسرع، والآذان لسماعه أنشط، وهو أحقّ بالتّقييد وبقلّة التّفلّت. وما تكلّمت به العرب من جيّد المنثور، أكثر ممّا تكلّمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشرة، ولا ضاع من الموزون عشره"[1].

ويتمثّل هذا النّوع من النّثر في الخطب والرّسائل والحِكم والأمثال والوصايا، فالعرب اشتهروا بالخطابة؛ فهي المنبر الذي يحقّق به الحاكم أو الخليفة ما يريده، ولها تأثير كبير في نفوس العامّة، ومن شروط الخطيب أن يكون فصيحا بليغا، ومع شهرة الخطابة وعلوّ شأنها عند العرب إلّا أنّ النّحاة لم يلتفتوا أو يهتمّوا بأساليبها لاستنباط قواعدهم منها. وكذلك الرّسائل وحِكَم العرب وأمثالهم لا يوجد لها أثر في تقنين اللّغة إلّا في حدود ضيّقة عند بعض العلماء.

2 – الشّعر:

للشّعر الحظّ الأوفر في الاحتجاج، فهو يمثّل لغة العرب، وهو كثير في كلامهم، كما أنّه النّصّ الخصب الذي يسهل حفظه وروايته، وعندما شعر النّحويّون بذلك اعتمدوا عليه في تقعيد اللّغة، فغلب الاستشهاد به على الاستشهاد بغيره من النّصوص، وذلك لأنسهم به وإحساسهم أنّه يمثّل لغة العرب، فمادّته خصيبة وفيرة مع سهولة الحفظ والرّواية فاعتمدوا عليه.

والملاحظ أنّ الاحتجاج بالشّعر أشيع كثيرا من الاحتجاج بكلام العرب النّثريّ، ولعلّ هذا سببه شيوع حفظ الشّعر؛ لأنّ إيقاعاته تساعد على ذلك. وبذلك نال الشّعر عنصر الضّبط الذي جعله حريّاً بأن يتصدّر ويصل إلى مرتبة عليا من الاحتجاج، حيث احتلّت شواهده مكانة كبيرة من اهتمام النّحاة وعموم أهل اللّغة.

يقول ابن رشيق: "وكلام العرب نوعان: منظوم، ومنثور. ولكلّ منهما ثلاث طبقات: جيّدة، ومتوسّطة، ورديئة، فإذا اتّفق الطّبقتان في القدر، وتساوتا في القيمة، ولم يكن لإحداهما فضل

1 – الجاحظ: البيان والتّبيين، 239/1.

على الأخرى كان الحكم للشّعر ظاهراً في التّسميّة؛ لأنّ كلّ منظوم أحسن من كلّ منثور من جنسه في معترف العادة، ألا ترى أنّ الدّر وهو أخو اللّفظ ونسيبه، وإليه يُقاس، وبه يشبّه إذا كان منثوراً لم يؤمن عليه، ولم ينتفع به في الباب الذي له كسب، ومن أجله انتخب؛ وإن كان أعلى قدراً وأغلى ثمناً، فإذا نظم كان أصون له من الابتذال، وأظهر لحسنه مع كثرة الاستعمال، وكذلك اللّفظ إذا كان منثوراً تبدّد في الأسماع، وتدحرج عن الطّباع، ولم تستقر منه إلّا المفرطة في اللّفظ وإن كانت أجمله"[1].

وكما نعلم أنّ العرب لم تكن أمّة قارئة ولا كاتبة، ولم يكن يساعدها على حفظ تاريخها وأمجادها سوى الشّعر، فهو ديوان العرب وخزانة تراثها، ولأجل هذه الأهميّة التي أكتسبها الشّعر أحاطت به هالة من التّقديس والعناية بين قبائل العرب، فمن ذكره الشّعر وأشاد به وعدّد مكارمه فقد ذكره تاريخهم وذاع صيته، ومن هنا برزت أهميّة الشّعراء والرّواة وعظمت العناية بهم، وهذا ما جعل جامعي اللّغة والنّحاة يلتفتوا إليه ويطّمئنوا إلى فصاحته، فهو سهل الحفظ قوي الأثر، الأمر الذي مكّنه من البقاء في نفوس النّاس.

يقول ابن فارس: " والشِّعر ديوانُ العرب، وبه حُفِظت الأنساب، وعُرِفت المآثر، ومنه تُعلِّمت اللّغة. وهو حُجَّةٌ فيما أشْكَلَ من غريب كتاب الله جلّ ثناؤه وغريب حديث رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– وحديث صحابته والتّابعين، وقد يكون شاعرٌ أشعر، وشِعْرٌ أحلى وأظرف فأمّا أن يتفاوت الأشعار القديمة حتّى يتباعد ما بينهما في الجودة فلا وبكلٍّ يُحتجّ، وإلى كلّ يُحتاج، فأمّا الاختيارُ الذي يراه النّاس للنّاس فشهوات كلٌّ مستحسن شيئا"[2].

وما يدلّك على مكانة الشّعر في الاحتجاج أنّك إذا تمعّنت مصطلح الشّاهد عند اللّغويّن والنّحاة وجدّته يكاد يكون مقصورا على الشّاهد الشّعريّ. ولذلك نجد كتب الشّواهد لا تحوي غير الشّعر ولا تهتمّ بما عداه. روى أبو عبيدة قال: كان ابن عبّاس يقول: "إذا أشكل عليكم الشّيء من القرآن فارجعوا فيه إلى الشّعر فإنّه ديوان العرب. وكان يُسأل عن القرآن فينشد الشّعر"[3].

يقول الخليل بن أحمد الفراهيديّ: "الشّعراء أمراء الكلام يصرّفونه أنّى شاءوا. ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللّفظ وتعقيده ومدّ المقصور وقصر

1 – الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي أبو على (المتوفّى: 463 هـ): العمدة في محاسن الشّعر وآدابه، المحقّق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، الطّبعة: الخامسة، 1401هـ – 1981م، 19/1.

2 – ابن فارس: الصّاحبي، ص: 212.

3 – محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفّى: 285هـ): الفاضل، دار الكتب المصريّة، القاهرة، الطّبعة: الثّالثة، 1421هـ، ص: 10.

الممدود والجمع بين لغاته والتّفريق بين صفاته واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه. فيقرّبون البعيد ويبعّدون القريب ويحتجّ بهم ولا يحتجّ عليهم"[1].

ويعلّق حازم القرطاجنّي على كلام الخليل بقوله: "فلأجل ما أشار إليه الخليل، رحمه الله، من بعد غايات الشّعراء وامتداد آمادهم في معرفة الكلام واتساع مجالهم في جميع ذلك، يحتاج أن يحتال في تخريج كلامهم على وجوه من الصحّة، فإنّهم قلّ ما يخفى عليهم ما يظهر لغيرهم، فليسوا يقولون شيئا إلّا وله وجه، فلذلك يجب تأوّل كلامهم على الصحّة والتّوقف عن تخطئتهم فيما ليس يلوح له وجه"[2].

- اعتماد اللّغويّين على السّماع والرّواية

عندما أراد اللّغويون والنّحاة وضع القواعد النّحويّة وضبط اللّغة – من خلال سنن العرب في الكلام – كان اعتمادهم على أمرين هما:

أ – السّماع: أطلق عليه ابن الأنباريّ مصطلح النّقل، وعرّفه بقوله: "هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول النّقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"[3].

وقد نقل كلامه هذا السّيوطيّ ولكنّه استعمل مصطلح السّماع بدل النّقل وقدّم له تعريفا، فقال: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته"[4].

وقد عوّل علماء العربيّة الأوائل على السّماع في تدوين اللّغة التي كان يتكلّم بها العرب الخلّص، وغايتهم في ذلك المحافظة على لغة العرب من التّأثر بالأعاجم ودخول اللّحن. فهذا الخليل بن أحمد الفراهيديّ نجده اعتمد في تأصيله لقواعد النّحو وإقامة بنيانه على السّماع، وهو عنده إنّما يعني نبعين كبيرين؛ نبع النّقل عن القراء للذّكر الحكيم، وكان هو نفسه من قرائه وحَمَلته، ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخلّص الذين يوثق بفصاحتهم، ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يحدّثهم ويشافههم ويأخذ عنهم الشّعر واللّغة، ويروى أنّ الكسائيّ سأله وقد بهره كثرة ما يحفظ: من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة[5].

---

1 – حازم القرطاجنّي أبو الحسن (المتوفّى: 684هـ): منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمّد الحبيب ابن الخوجة، الطّبعة الثّالثة، دار الغرب الإسلاميّ، ص: 143.

2 – القرطاجنّي: منهاج البلغاء، ص: 144.

3 – السّيوطيّ: الاقتراح، ص: 152.

4 – السّيوطيّ: الاقتراح، ص: 67.

5 – ينظر شوقي ضيف: المدارس النّحويّة، ص: 46.

وهكذا فعل علماء اللّغة في حقبة الفصاحة فقد تنقلوا للبوادي لسماع اللّغة من أفواه الأعراب، كما سمعوا من الرّواة الذين أخذوا عن الأعراب بأنفسهم، وهم بذلك يؤصّلون لطرق الأخذ والتّحمل، وقد بوّب ابن فارس لذلك بابا في كتابه الصّحابي، سمّاه "باب القول فِي مأخذ اللّغة" قال فيه: تؤخذ اللّغة اعتياداً كالصّبيّ العربيّ يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللّغة عنهم عَلَى مرّ الأوقات. وتؤخذ تلقُّناً من ملقّن، وتؤخذ سماعاً من الرُّواة الثّقات ذوي الصّدق والأمانة، ويُتَّقى المظنّون. فحدّثنا علي بن إبراهيم عن المَعْدَانيّ عن أبيه عن معروف بن حسان عن اللَّيْث عن الخليل قال: إن النَّحارير[1] رُبَّما أدخلوا عَلَى الناس مَا لَيْسَ من كلام العرب إرادة اللَّبْس والتَّعْنِيت[2].

قلنا فَلْيَتَحرّ آخذ اللّغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثّقة والصّدق والعدالة. فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد مَا بلغنا. واللهَ جلّ ثناؤه نستهدي التّوفيق، وإليه نرغب فِي إرشادنا لسُبُل الصّدق، إنّه خير موفق ومعين"[3].

ب – الرّواية: هي عملية جمع المادّة اللّغويّة من أفواه العرب الفصحاء، بالذّهاب إليهم في بواديهم أو بلقائهم في الحواضر، ثمّ نَقْل ذلك للدّارسين والباحثين من أهل العلم.

وعلم الرِّواية: العلم الذي يعتمد فيه صاحبه على الرّواية والنّقل عن الغير، وليس له فضل في إضافة جديد إليه أو ابتكار شيء فيه[4].

– الفرق بين السّماع والرّواية

كلّ من السّماع والرّواية هو أخذ اللّغة عن الأعراب إلّا أنّ هناك فرقا في كيفية حصول هذا الأخذ، فيكون السّماع هو الرّواية إذا كان الرّاوي سمع ما يرويه عن غيره بنفسه، فإن كان هناك ما يفصل بين السّامع والمروي عنه، كأن يكون بينهما راوٍ آخر وكتاب مؤلف، فيعدّ ذلك رواية لا سماعا؛ لأنّ السّماع هو الأخذ المباشر للمادّة اللّغويّة عن النّاطقين بها، وهذه المباشرة هي التي تفرّق بين السّماع والرّواية، فالرّواية عامّة والسّماع خاصّ لا يصدق إلاّ على المشافهة، لذا اهتمّ علماؤنا الأوائل بالسّماع عن العرب؛ لأنَّه المصدر الصّحيح لنقل اللّغة وتقنين قواعدها.

– التّقعيد بالشّاهد الشّعريّ

---

1 – النّحارير: جمع النّحرير: الحاذق الماهر.

2 – التّعنيت: المشقّة والفساد والخطأ.

3 – ابن فارس: الصّاحبي، ص: 34.

4 – مختار عمر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، 964/2.

وبعد الانتهاء من جمع الشّعر العربيّ – سماعا ورواية – وتدوينه، عكف العلماء عليه لاستخراج سنن الفصحى وقوانينها منه؛ وتبويب ذلك النّتاج في مؤلّفات تزخر بقواعد علم اللّغة والأدب، فيستدلّ بالشّواهد الشّعرية منفردة، أي يكتفي النّحوي أو اللّغوي بالاستدلال بالشّاهد الشّعريّ دون الاستعانة بغيره من الشّواهد، ويكتفى به لإقامة القاعدة النّحويّة، وقد يرد الشّاهد الشّعريّ ومعه شاهد من القرآن الكريم يؤيّده، أو من غيره من مصادر الاحتجاج، وعليه يمكن القول أنّ الشّاهد الشّعريّ عماد أدلّة النّقل.

فتجد أنّ الشّاهد الشّعريّ في الكتب النّحويّة يقدّم منسوبا إلى قائله، أو لقبيلة معيّنة أو لراوٍ ثقة، كما قد تجده بلا نسبه أو إشارة تدلّنا على مصدره، ولم يسلم كتاب سيبويه من أبيات لم تنسب لأصحابها، وقد أُثيرت هذه القضية ودار حولها جدل كثير.. .

وعلى الرّغم من اكتساب الدّليل الشّعريّ هذه الأهميّة في إثبات اللّغة، فإنّه قد يُطعن أحيانا في صحّته وتوثيقه فتُنَقض بعض القواعد المبنية عليه، وذلك مراعاة لمذهب مدرسة نحويّة أو خدمة لرأي مخالف، وهذا نجده في المسائل الخلافيّة في النّحو، فكلّ مدرسة تحاول جاهدة إثبات صحّة مذهبها ودحض رأي الآخرين، فيتخذّ النّحويّ من الدّليل الشّعريّ وسيلة لتخطئة الطّرف الآخر والاعتراض عليه وإسقاط حجّته، فقد يسقط الاستدلال بالشّاهد الشّعريّ لعدّة أمور بعضها يتعلّق بالشّاهد ذاته، وبعضها بالقائل، أي إمّا الإسناد أو المتن.

يقول ابن الأنباري فيما نقله عنه السّيوطيّ: "إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، والتّرجيح في شيئين: أحدهما: الإسناد، والآخر المتن. فأمّا التّرجيح بالإسناد فبأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أحفظ... وأمّا التّرجيح في المتن فبأن يكون أحد النّقلين على وفق القياس والآخر على خلافه"[1].

– طبقات الشّعراء والاحتجاج بشعرهم

لا شكّ أنّ الشّعر من أهمّ مصادر الاستشهاد عند العلماء – كما ذكرنا – ولم يكن الاستشهاد بالشّعر همّ علماء العربيّة وحدهم، بل شاركهم في الاهتمام به الفقهاء والأصوليون والمحدثون والمفسّرون، وكان ابن العباس يقول: "إذا أشكل عليكم الشّيء من القرآن فارجعوا فيه إلى الشّعر فإنّه ديوان العرب".

1 – السّيوطيّ: الاقتراح، ص: 383.

وقد عُني علماء العربيّة بالشّعر إلى جانب عنايتهم بالقرآن الكريم، فاعتمدوا عليه في بناء الكثير من القواعد وإصدار العديد من الأحكام، ولجأوا إليه في شرح غوامض اللّغة وتوضيح معانيها، وإحكام أصولها.

وقد اختلف موقف علماء العربيّة من الشّعراء الذين يحتجّ بشعرهم، فقسّموهم على أربع طبقات[1]:

يقول البغدادي في خزانة الأدب: "وَأعلم أَن الشُّعَرَاء أَربع طَبَقَات؛ الأولى جاهلي قديم، الثَّانِيَة المخضرم، الثَّالِثَة إسلامي، الرَّابِعَة مُحدث"[2].

أ – طبقة الجاهليّين، يعني الشّعر الجاهليّ القديم قبل مجيء الإسلام، ويُستشهد بشعرهم إجماعًا، وشعراء الجاهلية معروف أكثرهم، مثل امرئ القيس، والأعشى، وزهير، وطرفة بن العبد، وعنترة، وعدي بن زيد، وعلقمة الفحل، وغيرهم.

ب – طبقة المخضرمين، وأصل المخضرم من أدرك الجاهلية والإسلام، ثمّ أُطلق على هذه الطّبقة، فقالوا: شاعر مخضرم، ويُستشهد بشعرهم إجماعًا، وأشهر الشّعراء المخضرمين، لبيد بن أبي ربيعة، وحسّان بن ثابت، والحطيئة، والنّابغة الجعدي، وكعب بن زهير، وغيرهم.

يقول الهروي: "ولا يضير ذلك طعن بعض اللّغويين المتشدّدين بطائفة من شعراء هاتين الطّبقتين، كعدي بن زيد، وأبي دؤاد الإيادي"[3].

ج – طبقة شعراء عصر صدر الإسلام، يُستشهد بصحّة كلامهم دون شِعرهم، مثل جرير والفرزدق والأخطل، وغيرهم. يقول الهروي: "واختلفوا في الثّالثة، فذكر البغداديّ: "أنّ الصّحيح صحّة الاستشهاد بكلامها"، على الرّغم ممّا أخذه بعض العلماء على بعض شعراء هذه الطّبقة، فقد "كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرّمة ... وكانوا يعدّونهم ممن المولدين". وكان الأصمعيّ – كذلك – لا يحتجّ بشعر الكميت والطِّرِمَّاح، ويعدّهما مولدين ليسا بحجّة"[4].

---

1 – ينظر الهروي: إسفار الفصيح،239/1. ومحمّد بن يوسف محبّ الدّين الحلبي المعروف بناظر الجيش (المتوفّى: 778هـ): تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمّد فاخر وآخرون، دار السّلام للطبّاعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربيّة، الطّبعة: الأولى، 1428هـ، 73/1. والرّافعي: تاريخ آداب العرب، 43/3.

2 – عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفّى: 1093هـ): خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة: الرّابعة، 1418هـ – 1997م،269/1.

3 – الهروي: إسفار الفصيح، 240/1.

4 – الهروي: إسفار الفصيح، 240/1.

د – طبقة المولّدين، ويقال لهم المحدثون، وبعضهم يطلق هذا اللّقب على الإسلاميّين ويخصّه بهم. وهؤلاء لا يُستشهد بشعرهم إطلاقًا، وذكر البغداديّ أنّ ذلك هو الصّحيح، وهم من تلوا عصر صدر الإسلام إلى الوقت الحاضر، مثل بشار بن برد، والمتنبّي، وأبي نوّاس وغيرهم.

يقول الهروي: "ولكنّ فريقا من العلماء يرى صحّة الاستشهاد بشعر من يوثق به من شعراء هذه الطّبقة، وممّن يرى ذلك الواحدي (ت 468هـ)، والبطليوسي (ت 521هـ)، والزّمخشريّ (ت 538هـ)، وابن الشّجري (ت 542هـ)، وابن الخشّاب (ت 567هـ)، وابن يعيش (ت 643هـ)، وابن مالك (ت 672هـ)، وابن هشام (ت 761هـ)، واستشهد هؤلاء بأبيات من شعر أبي تمّام والبحتري، والمتنبّي، وأبي نوّاس، وبشّار، وأبي فراس، وغيرهم"[1].

– العلوم التي يُحتَجُّ لها في العربيّة

الشّواهد المعجميّة أو اللّغويّة: وهي ما استشهد به العلماء ممّا ورد عن العرب في استعمال لفظة ما من حيث علاقة اللّفظ باللّفظ وما يتعلّق به من مقارنات، وعلاقة اللّفظ بالمعنى وهي ما عني بها أصحاب معاجم المعاني، وعلاقة اللّفظ بالاستعمال وحولها دارت مباحث النّادر والمهمل والمعرّب والدّخيل.

الشّواهد النّحويّة: وهي ما استشهد به النّحويّون في بيان تركيب أو بنية، لبيان قاعدة أو تأكيدها، أو إيراد ما استثني وخرج منها، أو توجيه ما جاء مخالفاً لها، ويلحق بها ما يتّصل بمباحث الصّرف.

الشّواهد البلاغيّة: وهي كل ما يستشهد به البلاغيّون من آيات قرآنيّة وأحاديث نبويّة وأقوال شعريّة أو نثريّة لتوضيح وبيان قاعدة بلاغيّة. ولحق بها ما جاء من شواهد في النّقد والعروض.

وبهذا يظهر أنّ العلوم التي يُحتجّ لها في العربيّة: اللّغة، والنّحو، والصّرف، والبلاغة، والنّقد.

1 – الهروي: إسفار الفصيح، 241/1.

المحاضرة السّادسة

العنوان:

التّحري في جمع اللّغة

التّحري في جمع اللّغة من أهمّ الميزات التي ميّزت علماء العربيّة الأوائل عندما أرادوا جمع اللّغة من أفواه العرب الخلّص، قصد تدوينها وحفظها من اللّحن والدّخيل، والتّقعيد منها لوضع الضّوابط الكفيلة بصيانتها واستقراء المعايير التي تخلّدها ويبني النّاس عليها كلامهم، وقد بذلوا في ذلك جهدا كبيرا ومن خلاله قدّموا عملا جليلا ما تزال آثارهم تدلّ عليه وإلى اليوم.

والقارئ المتابع لحركة جمع اللّغة يلحظ أنّ هؤلاء العلماء أيقنوا وهم يضعون علوم اللّغة ضرورة المشافهة للأعراب الفصحاء من غير واسطة، فوجدناهم يذهبون للبوادي ويمكثون بين القبائل الموغلة في البداوة بالسّنين ذوات العدد ليسمعوا اللّغة منهم وهم يتخاطبون بها بينهم، كما أنّهم يشافهون الأعراب الذين كانوا يفِدون إلى بلاد الدَّرْس كالبصرة والكوفة وبغداد وغيرها، وكذلك رأيناهم يَخِفُّون فيجوبون البوادي والقفار بحثًا عن صواب اللّغة؛ فقد ذُكر أنّ الكسائيّ (المتوفّى 189هـ) لمّا لقي الخليل (المتوفّى 175هـ) في البصرة بهرته غزارة علمه، فسأله عن مصدره، فقال الخليل: "من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائيّ ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنّينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ. فلم يكن له همّ غير البصرة والخليل، فوجد الخليل قد مات، وقد جلس موضعه يونس النّحويّ، فمرّت بينهم مسائل أقرّ له يونس فيها موضعه وصدّره[1]، وظلّ يشتغل باللّغة والنّحو حتّى صار إمام الكوفة فيها، وواحدًا من أصحاب القراءات السّبع للقرآن الكريم!

وقد قيل: إنّه دخل الكوفة، فجاء إلى مسجد السّبيع- وكان حمزة بن حبيب الزّيات يقرئ فيه - فتقدّم الكسائيّ مع أذان الفجر؛ فجلس وهو ملتفّ بكساء من البرّكان الأسود، فلمّا صلّى حمزة قال: من تقدّم في الوقت يقرأ؟ قيل له: الكسائيّ أوّل من تقدّم- يعنون صاحب الكساء- فرمقه القوم بأبصارهم، وقالوا: إن كان حائكا فسيقرأ «سورة يوسف»، وإن كان ملّاحا فسيقرأ «سورة طه»، فسمعهم فابتدأ بسورة يوسف، فلمّا بلغ إلى قصّة الذّئب، قرأ: (فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ) بغير همز، فقال له حمزة الزيّات: [الذّئب] بالهمز، فقال له الكسائيّ: وكذلك أهمز الحوت (فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ) قال: لا. قال: فلم همزت «الذّئب» ولم تهمز «الحوت» وهذا (فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ) وهذا (فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ)؟ فرفع حمزة بصره إلى خلّاد الأحول - وكان أجمل غلمانه - فتقدّم إليه في جماعة من

1 - شهاب الدّين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرّوميّ الحموي (المتوفّى: 626هـ): معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المحقّق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1414هـ - 1993م، 1739/4. وجمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف القفطيّ (المتوفّى: 646هـ): إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ - القاهرة، ومؤسّسة الكتب الثّقافيّة - بيروت، الطّبعة: الأولى، 1406 هـ - 1982م، 258/2.

أهل المجلس فناظروه، فلم يصنعوا شيئا. فقالوا: أفدنا- رحمك الله! فقال لهم الكسائيّ: تفهّموا عن الحائك؛ تقول إذا نسبت الرّجل إلى الذّئب: قد استذأب الرّجل، ولو قلت: قد استذاب - بغير همز- لكنت إنّما نسبته إلى الهزال، تقول: قد استذاب الرّجل إذا استذاب شحمه (بغير همز)، فإذا نسبته إلى الحوت تقول: قد استحات الرّجل أي كثر أكله، لأنّ الحوت يأكل كثيرا، ولا يجوز فيه الهمز. فلهذه العلّة همز الذّئب، ولم يهمز الحوت. وفيه معنى آخر: لا يسقط الهمز من مفرده ولا من جمعه، وأنشدهم:

أيّها الذّئب وابنه وأبوه ... أنت عندي من أذؤب ضاريّات

قيل: فسمّي الكسائيّ من ذلك اليوم"[1].

قال أبو العباس ثعلب: دخل أبو عمرو إسحاق بن مرار الشّيبانيّ(المتوفّى 206هـ) البادية، ومعه دستيجان (إناءان) حبرا، فما خرج حتّى أفناهما بكتب سماعه عن العرب، وقد كان نبيلا فاضلا عالما بكلام العرب، حافظا للغاتها، عمل كتاب شعراء ربيعة ومضر واليمن إلى ابن هرمة، وسمع من الحديث سماعا واسعا، وعمّر عمرا طويلا أناف على التّسعين، وهو عند الخاصّة من أهل العلم والرّواية مشهور معروف[2].

لهذا كان الارتحال إلى مصادر اللّغة الفصيحة منهجًا عامًّا اعترف به علماء اللّغة العربيّة منذ بداية عهدهم بالدّرس اللّغويّ، وقد وجدناهم وهم يطبّقونه يحدّدون قبائل وبيئات معيّنة، وكان معيارهم في اختيار البيئات اللّغويّة الموثوق في فصاحة لغتها. يعتمد على مدى توغّل أبنائها في البداوة وانصرافهم عن مداومة الاختلاط بغيرهم من الأمم الأخرى اختلاطًا يؤثّر في لغتهم، يقول أبو نصر الفارابيّ: "وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قطّ، ولا عن سكّان البَرَاري ممّن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم؛ فإنّه لم يؤخذ لا مِنْ لَخْم ولا من جذَام لِمُجاوَرتهم أهل مصر والقِبْط ولا من قُضاعة وغَسَّان وإيّاد لمجاورتهم أهل الشّام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانيّة، ولا من تغلب واليمن؛ فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان؛ لأنّهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهِند والفُرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطّائف لمخالطتهم تجّار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الذين نقلوا اللّغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغةَ العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت أَلسِنتهم،

1 - القفطيّ: إنباه الرّواة، 258/2.

2 - القفطيّ: إنباه الرّواة، 259/2.

والذي نقل اللّغةَ واللّسانَ العربيَّ عن هؤلاء وأَثْبَتها في كتاب فصيَّرها عِلْماً وصناعة هم أهلُ البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب"[1].

والرّوايات في مجال اهتمام علماء العربيّة القدماء بالسّماع ودقّتهم في الأخذ من أفواه العرب كثيرة، سواء في الذّهاب إلى مصادر اللّغة في أماكنها في قلب الجزيرة العربيّة، أو بوفود أهل اللّغة من البدو إليهم بالبصرة أو الكوفة أو بغداد، يأخذون عنهم، ويحتكمون إليهم، ومن مظاهر اهتمامهم بالسّماع وهم يجمعون اللّغة هذه الرّوايات التي نقرؤها في كتب الأخبار واللّغة، فهي توضّح حرصهم الشّديد على التّأكد من صحّة ما يسمعونه، والتّثبّت من صحّة نطقه.

جاء عن أبي عمرو بن العلاء(المتوفّى: 154هـ) أنّه لم يكن متأكّدًا من حركة الفاء في كلمة "فرجة" أهي بالفتح أم بالضّم؛ فقد ذُكر أنّ الحجّاج بن يوسف قد توعّده بالقتل فَفَرَّ منه إلى الصّحراء، وبينما كان على هذا الحال سمع مُنْشِدًا ينشدها بالفتح، وذلك في قوله:

ربّما تَجْزَعُ النُفُوسُ من الأمْـ *** رِ لهُ فَرْجةٌ كَحَلِّ العقالِ

ثمّ أردف قائلاً: مات والله الحجّاج. فما أدري بأيّهما كنت أفرح. يعني: موت الحجّاج، أو قوله: فَرجةً[2].

والفرق بين فُرجة وفَرجة أنّ الأولى اسم والثّانية مصدر، جاء في تهذيب اللّغة: يقال فُرْجَةْ وفَرْجَةٌ فُرْجَةٌ اسم، وفَرْجَةٌ مصدر، وفروج الأرض نواحيها[3]. والمعنى بينهما يختلف فالفُرْجة: الخَصَاصَةُ بين الشّيئين. والفَرْجة، بفتح الفاء: الرّاحة من حزن أو مرض[4].

وكذلك ما جاء في المزهر للسّيوطيّ قوله: قد أخبرنا محمّد بن يزيد عن المازني والزّيّاديّ والرّياشيّ عن أبي زيد الأنصاريّ (المتوفّى: 215هـ)، وأخبرنا به أيضا أبو سعيد الحسن بن الحسين السّكريّ عنهم وعن أبي حاتم وأخبرنا به الكسرويّ عن ابن مهدي عن أبي حاتم عن أبي زيد أنّه قال: "طُفْتُ في عُلْيا قيس وتميم مدّة طويلة أسألُ عن هذا الباب صغيرَهم وكبيرَهم

1 – السّيوطيّ: المزهر، 167/1.

2 – ينظر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس أبو جعفر النَّحَّاس المرادي النّحويّ (المتوفّى: 338هـ): عمدة الكتاب، المحقّق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – الجفان والجابي للطّباعة والنّشر، الطّبعة: الأولى 1425هـ – 2004م، ص: 54.

3 – محمّد بن أحمد بن الأزهري الهرويّ، أبو منصور (المتوفّى: 370هـ): تهذيب اللّغة، المحقّق: محمّد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت، الطّبعة: الأولى، 2001م، 33/11.

4 – محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي أبو بكر (المتوفّى: 321هـ): جمهرة اللّغة، المحقّق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1987م، 463/1.

لأعرف ما كان منه بالضّم أولى وما كان منه بالكسر أولى – يعني عين المضارع من الماضي الثّلاثي – فلم أجدْ لذلك قيّاسا، وإنّما يتكلّم به كلُّ أمرئ منهم على ما يَسْتَحْسِن ويستخفُّ لا على غير ذلك"[1].

وممّا يدخل في مجال الدّقة في السّماع وتحري الصّواب فيه أنّ علماء العربيّة وخاصّة في أواخر ما أسمّوه بعصر الاحتجاج، لم يسلّموا لهؤلاء البدو في كلّ ما يسمعونه منهم؛ فقد كانوا حريصين على التّأكد من مصداقية فصاحة صاحبه، لذا فقد وجدناهم يوثّقون ما يسمعونه من لغة أو شعر أو حديث نبويّ شريف على طريقهم في السّند؛ لفتًا إلى أهميّة السّماع ووجوب التّوثّق من صحّة المصدر.

ومن مظاهر هذا الحرص أنّهم كانوا يختبرون الأعراب القادمين إليهم من البادية؛ لأنّ منهم من اتّخذ اللّغة حرفة يعتاش منها، فوجدنا عالم اللّغة ابن جني يحذّر جمهور العلماء من الثّقة بكلّ المسموع، فيقول:" فإيّاك أن تخلد إلى كلّ ما تسمعه، بل تأمّل حال مورده، وكيف موقعه من الفصاحة، فاحكم عليه وله"[2].

ويضرب لذلك مثلاً بأحد مُدَّعي الفصاحة، وكيف كان القياس وسيلته إلى كشفه، فيقول: "وقد كان طرأ علينا أحد من يدَّعي الفصاحة البدوية ويتباعد عن الضَّعْفَةِ الحضريّة فتلقيّنا أكثر كلامه بالقبول له، وميّزناه تمييزًا حَسُنَ في النّفوس موقعه، إلى أن أنشدني يومًا شعرًا لنفسه، يقول في بعض قوافيه: أشئؤها[3]، وادأؤها[4] "بوزن أشععها وأدععها" فجمع بين الهمزتين كما ترى، واستأنف من ذلك ما لا أصل له ولا قياس يسوغه. نعم وأبدل إلى الهمز حرفًا لا حظَّ في الهمز له بضد ما يجب؛ لأنّه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما، فكيف أن يقلب إلى الهمز قلبًا ساذجًا عن غير صنعة ما لا حظّ له في الهمز، ثم يحقق الهمزتين جميعًا! هذا ما لا يتيحه قياس ولا ورد بمثله سماع"[5].

فمذّ شاع في البدو اضطراب الألسنة وخبالها، أصبح العلماء يتوجّسون خيفة من الذين يدّعون الفصاحة، فلا ينخدعون بالبدوي فيحكموا له بالفصاحة إذا آنسوها منه في وضوح نطقه

---

1 – السّيوطيّ: المزهر، 164/1.

2 – ابن جني: الخصائص، 12/2.

3 – أشئؤها: هو مضارع شأى القوم: سبقهم، وصوابه: أشآها.

4 – أدأؤها: بالذال المهملة في معظم الأصول، وفي نسخة: "أذاؤها"، والأول من دأرت للصيد إذا ختلته، وكأنّه حذف التّيار، والثّاني من ذأوت الإبل: طردّتها وسقتها سوقًا شديدًا وصوابه، أدآها، وأذآها.

5 – ابن جنّي: الخصائص، 7/2.

ورشاقة لفظه فقط، وما كان للبيان وحده أن يكون مقياس الفصاحة، إن لم يرتد إلى أصل ينمّ عليه، أو قياس يسوغه، وهل تظنّ ادعاء الفصاحة البدويّة والتّباعد عن الضّعفة الحضريّة، أمرين عسيرين على رجل يقضي معظم وقته في البادية، ولا يأتي الحاضرة إلّا لمامًا؟ فلم يكن العلماء – مع ذلك – لينخدعوا بمثل هذا البدوي، أو يظلّوا عاكفين على كلامه يتلقّونه بالقبول، فما أسرع ما كان يفجؤهم منه ما ينال من فصاحته، ويغضّ من بيانه ويقدح فيه، فإذا هم يرفضون لغته ويمتنعون من التلقّي عنه[1].

وكذلك كان من مظاهر حرصهم في أخذ رواية اللّغة ودقّتهم في التّحري أيضًا ما يمكن تسميته بمنهج "القياس الخاطئ" الذي اعتمدوه في فَحْص سلامة لغة الرّاوية؛ فقد كانوا يصنعون له قياسًا خاطئًا ويسألونه عنه، فإن وقع لسانه فيه امتنعوا عن الأخذ عنه، وكان من ذا ما جاء عن ابن جنّي في سؤاله لأبي عبد الله الشّجري قال: "كيف تجمع دكانًا؟ فقال: دكاكين، قلت: فَسِرْحَانًا؟ قال: سراحين، قلت: فَقُرْطَانًا؟ قال: قَراطين، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون ، فقلت له: هلا قلت أيضاً عَثامين؟ قال: أيش عثامين! أرأيت إنساناً يتكلّم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدًا؟!"[2].

ويقول ابن جنّي أيضا: "وسألت يومًا أبا عبد الله محمّد بن العساف العقيلي الجوثيّ التّميميّ، فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال: أقول: ضربت أخاك. فأدرته على الرّفع فأبى، وقال: لا أقول: أخوك أبدًا. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك فرفع. فقلت: ألست زعمت أنّك لا تقول: أخوك أبدًا، فقال: أيش هذا! اختلفت جهتا الكلام"[3].

ثمّ يعقّب ابن جنّي على ذلك بقوله: "فهل هذا إلّا أدلّ شيء على تأمّلهم مواقع الكلام وإعطائهم إيّاه في كلّ موضع حقّه، وحصّته من الإعراب، عن ميزة وعلى بصيرة، وأنّه ليس استرسالًا ولا ترجيمًا. ولو كان كما توهّمه هذا السائل لكثر اختلافه وانتشرت جهاته ولم تنقد مقاييسه"[4].

ومن هذا أيضا ما حكاه عن أبي عمرو ابن العلاء. لما سأل أبا خيرة نهشل بن زيد عن قولهم: استأصل الله عِرقاتِهم، فنصب أبو خيرة التّاء من "عِرقاتَهم"، فقال له أبو عمرو: هيهات

1 – صبحي إبراهيم: دراسات في فقه اللّغة، ص: 114.

2 – ابن جنّي: الخصائص، 243/1.

3 – ابن جنّي: الخصائص، 77/1.

4 – ابن جنّي: الخصائص، 77/1.

أبا خيرة لان جلدك. وذلك أنّ أبا عمرو استضعف النّصب بعد ما كان سمعها منه بالجرّ، قال: ثمّ رواها فيما بعد أبو عمرو بالنّصب والجرّ، فإمّا أن يكون سمع النّصب من غير أبي خيرة ممّن يرضى عربيته، وإمّا أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها. ويجوز أيضًا أن يكون قد أقام الضّعف في نفسه فحكى النّصب على اعتقاده ضعفه، وذلك أنّ الأعرابيّ قد ينطق بالكلمة يعتقد أنّ غيرها أقوى في نفسه منها، ألا ترى أنّ أبا العبّاس حكى عن عمارة أنّه كان يقرأ: ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ بالنّصب، قال أبو العباس: فقلت له ما أردت؟ فقال: سابقٌ النّهارَ، فقلت له فهلا قلته، فقال: لو قلته لكان أوزن أي أقوى.

فهكذا كان حال اللّغويين في تحرّيهم للّغة وباختبارهم لروّاتها، صحّة وغلطًا، صدقًا وكذبًا، فإن لمسوا فيهم ما يشين سلائقهم بهرجوه وصدّوا عن الأخذ عنهم، ووصموهم بما ينبّئ عن هذا الضّعف السَّليقيّ.

المحاضرة السّابعة

العنوان:

مراحل جمع اللّغة

مرّت اللّغة في جمعها وتدوينها وتقعيدها بخمس مراحل تُسْلِمُ كلٌّ مرحلة منها إلى ما يليها، مع وجود شيء من التّداخل بينها:

المرحلة الأولى: مرحلة التّفسير الشّفويّ

تُؤرَّخُ هذه المرحلة ببدء نزول القرآن الكريم، الذي يعدّ الأساس لأكثر علوم العربيّة، ومنها علم البلاغة والمعاجم العربيّة وغيرهما، فقد أثار القرآن الكريم كوامن الفكر العربيّ، وأيقظ النّشاط فيه، ولمّا كانت الكتابة غير شائعة بين العرب، اعتمدوا – في نشاطهم الجديد – على المشافهة والحفظ في الصّدور.

وتتمثّل نواة المعجم العربيّ في تفسير الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم – وصحابته الكرام – رضوان الله عليهم – القرآنَ الكريم، ثمّ الحديث النّبوي الشّريف. وقد كان النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – يفسرّ غريب القرآن لصحابته؛ لا سيّما ما لم يكن مألوفاً من الألفاظ أو المعاني؛ كسؤال عديّ ابن حاتم – رضي الله عنه – رسولَ الله – صلّى الله عليه وسلّم – عن معنى (الخيطِ الأبيض والخيط الأسود) في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾[1]. وغير ذلك كثير.

وقد أُثِر عن بعض الصّحابة – رضي الله عنهم – تفسيرهم غريب القرآن، وكان لعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه – قدمٌ راسخةٌ في ذلك. وابن عبّاس – رضي الله عنهما – يُعَدُّ الأساس– في تلك المرحلة – لنشأة المعجم العربيّ؛ فقد اختصَّ بتفسير غريب القرآن؛ حتّى سمّي بـ (ترجمان القرآن). وتُعَدُّ تساؤلات نافع بن الأزرق التي أجاب عنها ابن عَبَّاس مستدلاً بشعر العرب نواةَ المعجم العربيّ وطليعته.

فلابن عبّاس – رضي الله عنهما – اعتناء كثير بالشّعر في تفسير القرآن، نُقِلت عنه ثروة كبيرة في ذلك في مصادر التّفسير، وأجمع ما روي عنه في ذلك مسائل نافع بن الأزرق زعيم الأزارقة من الخوارج، أخرج بعضها ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء، والطّبرانيّ في المعجم الكبير، وساقها السّيوطيّ بتمامها في كتاب الإتقان.

قال السّيوطيّ: "قلت: قد روينا عن ابن عبّاس كثيرا من ذلك وأوعب ما رويناه عنه مسائل نافع بن الأزرق وقد أخرج بعضها ابن الأنباري في كتاب الوقف والطّبرانيّ في معجمه الكبير وقد رأيت أن أسوقها هنا بتمامها لتستفاد:

1 – البقرة: 187.

أخبرني أبو عبد الله محمّد بن علي الصّالحي ... عن حميد الأعرج وعبد الله بن أبي بكر بن محمّد عن أبيه قال: بينا عبد الله بن عبّاس جالس بفناء الكعبة قد اكتنفه النّاس يسألونه عن تفسير القرآن، فقال: نافع بن الأزرق لنجدة بن عويمر: قم بنا إلى هذا الذي يجترئ على تفسير القرآن بما لا علم له به: فقاما إليه فقالا: إنّا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسّرها لنا وتأتينا بمصادقة من كلام العرب، فإنّ الله تعالى إنّما أنزل القرآن بلسان عربيّ مبين، فقال ابن عبّاس: سلاني عمّا بدا لكما، فقال نافع: أخبرني عن قول الله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾، قال العزون: الحلق الرّقاق، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم أما سمعت عبيد بن الأبرص وهو يقول:

فجاؤا يهرعون إليه حتّى*** يكونوا حول منبره عزينا

قال: أخبرني عن قوله: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾، قال: الوسيلة الحاجة، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم أما سمعت عنترة وهو يقول:

إنّ الرّجال لهم إليك **وسيلَةٌ*****إن يأخذوك تكحّلي وتخضّبي

قال: أخبرني عن قوله: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾، قال: الشّرعة: الدّين، والمنهاج: الطّريق. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت أبا سفيان ابن الحارث بن عبد المطلب وهو يقول:

لقد نطق المأمون بالصّدق والهدى*** وبيّن للإسلام دين ومنهاجا

قال: أخبرني عن قوله: ﴿إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾، قال: نضجه وبلاغه، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:

إذا ما مشت وسط النّساء تأوّدت***كما اهتزّ غصن ناعم النّبت يانع

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَرِيشًا﴾، قال: الرّيش المال، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت الشّاعر يقول:

فَرِشني بخير طالما ما قد بريتني*** وخير الموالي من يريش ولا يبري

قال أخبرني: عن قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾، قال: في اعتدال واستقامة، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت لبيد بن بيعة وهو يقول:

يا عين هلّا بكيت أربَدَ إذ*** قمنا وقام الخصوم في كبد

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾، قال: السّنا الضّوء، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت أبا سفيان بن الحارث يقول:

يدعو إلى الحقّ لا يبغي به بدلا***يجلو بضوء سناه داجي الظّلم

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَحَفَدَةً﴾، قال: ولد الولد وهم الأعوان، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم أما سمعت الشّاعر يقول:

حفد الولائد حولهن وأسلمت*** بأكفّهن أزمة الأجمال

قال أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا﴾، قال: رحمة من عندنا، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم أما سمعت طرفة بن العبد يقول:

أبا منذر! أفنيت فاستبْقِ بعضنا***حنانيك! بعض الشّرّ أهون من بعض

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، قال: أفلم يعلم بلغة بني مالك، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم أما سمعت مالك ابن عوف يقول:

لقد يئس الأقوام أنّي أنا ابنه***وإن كنت عن أرض العشيرة نائبا

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مَثْبُورًا﴾، قال: ملعونا محبوسا من الخير، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم أما سمعت عبد الله بن الزّبعريّ يقول:

إذ أتاني الشّيطان في سنة النّوم*** ومن مال ميله مثبورا

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾، قال: ألجأها، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت حسان بن ثابت يقول:

إذ شددنا شدّة صادقة***فأجأناكم إلى سفح الجبل

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿نَدِيًّا﴾، قال: النادي المجلس، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت الشّاعر يقول:

يومان يوم مقامات وأندية***ويوم سير إلى الأعداء تأويب

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾، قال: الأثاث المتاع، والرّئي من الشّراب. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت الشاعر يقول:

كأن على الحمول غداة ولوا***من الرئي الكريم من الأثاث

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا﴾، قال: القاع الأملس، والصّفصف المستوي، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت الشاعر يقول:

بملمومة شهباء لو قذفوا بها***شماريخ من رضّوى إذن صفصفا

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾، قال: لا تعرق فيها من شدّة حرّ الشّمس، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت الشّاعر يقول:

رأت رجلا أما إذا الشّمس عارضت***فيضحى وأمّا بالعَشيِّ فيخصر

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَهُ خُوَارٌ﴾، قال: له صياح، قال: وهل تعرف العرب ذلك: قال: نعم، أما سمعت قول الشّاعر:

كأنّ بني معاوية بن بكر***إلى الإسلام صائحة تخور

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾، قال: لا تضعفا عن أمري، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم أما سمعت قول الشّاعر:

إنّي وَجَدِّكَ ما ونيت ولم أزل***أبغي الفكاك له بكلّ سبيل

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾، قال: القانع الذي يقنع بما أعطي والمعتر الذي يعترض الأبواب، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم أما سمعت قول الشّاعر:

على مكثريهم حقٌّ من يعتريهمُ***وعند المقلّين السّماحةُ والبذلُ

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾، قال: مشيد بالجص والآخر، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت عدي بن زيد يقول:

شادَهُ مرمرا وجلّله كلسا***فللطّير في ذراه وكور[1]

وغيرها من الأسئلة في الحكاية – وما تزال طويلة – ومن أراد تمامها فليراجع الإتقان.

وعلى العموم فإنّ لابن عباس – رضي الله عنهما – من الآثار التي وصل علمنا إليها ونُسِبَت إليه؛ ممّا يمكن إدراجه ضمن الرّسائل المعجميّة الصّغيرة الخاصّة: (لغات القرآن) و(غريب القرآن).

المرحلة الثّانية: مرحلة الجمع العامّ

وهو جمع اللّغة بشكل غير منظّم، أو جمعها في سياقاتها المختلفة. وتؤرّخ هذه المرحلة بأواخر القرن الأوّل وأوائل القرن الثّاني، وفيها ظهر الاعتماد على الكتابة، إلى جانب المشافهة القائمة على الحفظ.

وعُرِفَتْ – في هذه المرحلة – رواية اللّغة، ومن أشهر رواتها[2]:

1 – عبد الرّزاق بن فراج الصّاعدي: تداخل الأصول اللّغويّة وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، 1422هـ/2002م، 56/1.

2 – فؤاد سزكين: تاريخ التّراث العربيّ (الشّعر إلى حوالي سنة 430هـ)، نقله إلى العربية: د محمود فهمي حجازي، راجعه: د عرفة مصطفى – د سعيد عبد الرحيم، أعاد صنع الفهارس: د عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام النشر: 1411هـ – 1991م، 54/4.

– أبو البَيْدَاء الرِّياحيّ اللّغويّ (المتوفّى: 238هـ)، هو أسعد بن عصمة، زوج أمّ أبي مالك **راويته**، وهو عمرو بن سليمان بن كِرْكِرَة، عاش في النّصف الآخر من القرن الثّاني للهجرة يعلم الصّبيان في البصرة بأجرة، وكان راوية جليلا لعدد من اللّغويّين المعروفين، من بينهم الأصمعي، وأنّه كان فصيحاً يؤخذ عنه العلم، وقيل: إنّه كان شاعرا حسنا، رثاه أبو نواس بقصيدة، ومن شعره[1]:

قال فيها البليغ ما قال*** ذو العيّ وكلّ بوصفها مِنْطِيق

وكذاك العدوّ لم يعد أن قال*** جميلا كما يقول الصّديق

– وأبو الدُّقَيْش، القنّانيّ الغنويّ، لم يعرف إلاّ بكنيته، وقد كان أعرابيّا من فصحاء الأعراب عارفا باللّغة، معاصرا للخليل بن أحمد؛ أخذ عنه أشياخ اللّغة الأوائل، كأبي عبيدة ويونس والأصمعي والخليل بن أحمد، وروى عنه النّضر بن شميل، وأبو زيد الأنصاري[2]، وغيرهم.

قال الخليل دخلنا على أبي الدّقيش الأعرابيّ نعوده فقلت له كيف تجدك؟ فقال أجد ما لا أشتهي، وأشتهي ما لا أجد، ولقد أصبحت في زمان سوء، قلت: وما زمان السّوء؟ قال: من جاد لم يجد، ومن وجد لم يجد، قلت فما الدّقيش؟ قال لا أدري، قلت فاكتنيت به ولا تدري ما هو؟ قال إنّما الأسماء والكنى علامات[3].

وقد فَنّد ابن دريد ما زعم أنّه لم يكن يدري معنى الدّقيش، فقال: "وهذا غلط على الخليل، وادّعاء على أبي الدّقيش، وكيف يَغبَى على أبي عبد الرّحمن الخليل بن أحمد نصر الله وجهه مثل هذا وقد سمع العرب سمَّت: دَقْشاً ودُقَيشا ودَنقْشَا، فجاءوا به مكبَّراَ ومحقّراً، ومعدولاً من بنات الثّلاثة إلى بنات الأربعة بالنّون الزائدة. والدَّقش معروف وسنذكره في جملة الأسماء التي عَمُوا عن معرفتها، ونُفرد لها باباً في آخر كتابنا هذا، وبالله العصمة من الزَّيغ، والتّوفيق للصّواب"[4].

وقد قيل أنّ الدُّقَيْش: دُوَيْبَّةٌ رقطاء أصغر من العَظَاءَةِ[5]. وقيل: هي دويبة رقشاء.

---

1 – الحمويّ: معجم الأدباء، 630/2. وفؤاد سزكين: تاريخ التّراث العربيّ، 54/4.

2 – فؤاد سزكين: تاريخ التّراث العربيّ، 46/1.

3 – الحمويّ: معجم الأدباء، 1292/3. وصلاح الدّين خليل بن أيبك بن عبد الله الصّفدي (المتوفّى: 764هـ): الوافي بالوفيات، المحقّق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التّراث – بيروت، عام النّشر:1420هـ- 2000م، 16/14.

4 – محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي أبو بكر (المتوفّى: 321هـ): الاشتقاق، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م، ص: 4.

5 – الحمويّ: معجم الأدباء، 1292/3.

وقيل: دُوَيْبَّةٌ رقطاء أصغر من القَطاةِ، أو طائرٌ أرْقَشُ[1]. أي أغبر أريقط. وتَصْغِيرُهُ الدُّقَيْشُ، وبهِ كَنَّوْا.

وقال ابن دريد: ودَنْقَشٌ، النّون فيها زائدة، وهو من الدَّقَش، وهو تطأطُؤ الرّأس ذُلاً وخُضوعاً[2].

– وأبو عُمَر بن كِرْكِرَة، الأعرابيّ من بني نمير صاحب كتاب النّوادر، وصنّف كتباً أخرى، منها: كتاب خلق الإنسان، كتاب الخيل، وغيرها، وهو ابن زوجة أبى البيداء الرِّياحيّ وهو مولى بني سعد، وكان راوية أبي البيداء. وهو من علماء القرنين الثّاني الهجريّ، وكان يعلم في البادية ويورّق في الحضر، بمعنى يشتغل بصناعة الوراقة أو التّوريق وهو الانتساخ والتّصحيح والضّبط[3]. قال ابن خلكان: وتوفّى سنة سبعين، وقيل: خمس وسبعين ومئة.

قال أبو سعيد السّكري: أبو مالكٍ هو عمرو بن سليمان بن كِرْكِرَة النّحويّ سمع من أبي عمرو بن العلاء وغيره من رجال البصريين[4]. وسمع منه الجاحظ.

ويقال إنّه كان يحفظ لغات العرب. وكان ابن مناذر يقول: "كان الأصمعيّ يجيب في ثلث اللّغة وأبو عبيدة في نصفها وأبو زيد في ثلثيها وأبو مالك فيها كلّها"[5]. وإنّما عن توسعهم في الرّواية والفتيا؛ لأنّ الأصمعيّ كان يضيّق ولا يجوّز إلّا أفصح اللّغات ولا يجيب في القرآن والحديث النّبي صلّى الله عليه وسلّم، فعلى هذا يزيد بعضهم على بعض[6].

– وأبو خَيْرَة العَدَوي، هو نهشل بن زيد أبو خيرة الأعرابيّ من علماء القرن الثّاني الهجريّ. بدوي من بني عدي دخل الحضرة وله تصنيف، وهو كتاب الحشرات، وهو عالم عارق باللّغة،

---

1 – مجد الدّين أبو طاهر محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفّى: 817هـ): القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، بإشراف: محمّد نعيم العرقسُوسي، : مؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثّامنة، 1426هـ – 2005م، ص: 594.

2 – ابن دريد: الاشتقاق، ص: 558.

3 – ينظر القفطيّ: إنباه الرّواة، 360/2. والحمويّ: معجم الأدباء، 2132/5. وعبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (المتوفّى: 911هـ): بغية الوعاة، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، النّاشر: المكتبة العصريّة – لبنان / صيدا، 232/2. والحسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافيّ، أبو سعيد (المتوفّى: 368هـ): أخبار النّحويّين البصريّين، المحقّق: طه محمّد الزّيني، ومحمّد عبد المنعم خفاجي، النّاشر: مصطفى البابي الحلبي، الطّبعة: 1373هـ – 1966م، ص: 42.

4 – الأنصاريّ أبو زيد: النّوادر في اللّغة، تحقيق ودراسة: الدّكتور محمّد عبد القادر أحمد، دار الشّروق، الطّبعة: الأولى، 1401هـ – 1981م، ص: 231.

5 – الأنصاريّ أبو زيد: النّوادر في اللّغة، تحقيق ودراسة: الدّكتور محمّد عبد القادر أحمد، دار الشّروق، الطّبعة: الأولى، 1401هـ – 1981م، ص: 231.

6 – ناصر الدّين الأسد: مصادر الشّعر الجاهليّ، دار المعارف بمصر، الطّبعة السّابعة 1988م، ص: 511.

وشاعر من الأعراب، كان معاصرا لأبي عمرو بن العلاء؛ ومن ثمّة لا بدّ أنّ وفاته كانت نحو سنة 150هـ، وقد نقل عنه الأزهري كثيرا في تهذيب اللّغة[1].

وغيرهم من روّاة اللّغة الأوائل، وقد كان الرّاوية منهم يشافه الأعرابَ في البادية؛ فيدوّن ما سَمِعَ من لغة عامّة؛ لا ينتظمها ترتيبٌ سوى ترتيب السّماع[2].

المرحلة الثّالثة: مرحلة تأليف الرّسائل الخاصّة

وفي هذه المرحلة بدأ تجريد اللّغة من سياقاتها المختلفة، وتدوينها وَفْقَ نُظُمٍ معيّنة؛ في إطار المعاني والموضوعات؛ فظهرت رسائلُ صغيرة في النّبات، والحشرات، واللّبا واللّبن، والطّير، والنّحل والعسل، وغير ذلك. وممّن ألّف في هذا الفنّ:

– أبو زيد الأنصاري (المتوفّى: 215هـ)، يقول ابن خلكان: "وأبو زيد المذكور له في الآداب مصنفات مفيدة: منها كتاب "القوس والتّرس" وكتاب: "الإبل" وكتاب "خلق الإنسان" وكتاب "المطر" وكتاب "الميّاه" وكتاب "اللّغات" وكتاب "النّوادر" وكتاب "الجمع والتّثنية" وكتاب "اللّبن" وكتاب "بيوتات العرب" وكتاب "تخفيف الهمزة" وكتاب "القضيب" وكتاب "الوحوش" وكتاب "الفرق" وكتاب "فعلت وأفعلت" وكتاب "غريب الأسماء" وكتاب "الهمزة" وكتاب "المصادر" وغير ذلك، ولقد رأيت له في النّبات كتاباً حسناً جمع فيه أشياء غريبة"[3].

– والأصمعيّ (المتوفّى: 215هـ) جمع الشّعر المبعثر في دواوين ومجموعات، ومنها "الأصّمعيّات "المشهورة، كما عمل دواوين امرئ القيس، والنّابغة، والحطيئة، ولبيد، والأعشى، وبشر بن أبي خازم، والمهلهل، والمسيب بن علس، والمتلمّس.

يقول ابن خلكان: "وللأصمعيّ من التّصانيف كتاب "خلق الإنسان" وكتاب "الأجناس" وكتاب "الأنواء" وكتاب "الهمز" وكتاب "المقصور والمدود" وكتاب "الفرق" وكتاب "الصّفات" وكتاب "الأبواب" وكتاب "الميسر والقداح" وكتاب "خلق الفرس" وكتاب "الخيل" وكتاب "الإبل" وكتاب "الشّاء" وكتاب "الأخبية" وكتاب "الوحوش" وكتاب "فعل وأفعل" وكتاب "الأمثال" وكتاب "الأضداد" وكتاب "الألفاظ" وكتاب "السّلاح" وكتاب "اللّغات" وكتاب "مياه العرب" وكتاب "النوادر"

---

1 – فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربيّ، 43/1. والصّفدي: الوافي بالوفيات، 105/27.

2 – عبد الله بن عبد العزيز بن محمّد البكري الأندلسي أبو عبيد (المتوفّى: 487هـ): سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 32/2.

3 – شمس الدّين أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي أبو العباس (المتوفّى: 681هـ): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، المحقّق: إحسان عباس، النّاشر: دار صادر – بيروت، الطّبعة: 1900، 379/2.

وكتاب "أصول الكلام" وكتاب "القلب والإبدال" وكتاب "جزيرة العرب" وكتاب "الاشتقاق" وكتاب "معاني الشّعر" وكتاب "المصادر" وكتاب "الأراجيز" وكتاب "النّخلة" وكتاب "النّبات" وكتاب "ما اتّفق لفظه واختلف معناه" وكتاب "غريب الحديث" وكتاب "نوادر الاعراب" وغير ذلك[1].

– وابن الأعرابيّ (المتوفّى: 231هـ)، يقول ابن خلكان: "ومن تصانيفه كتاب "النّوادر" وهو كبير، وكتاب "الأنواء" وكتاب "صفة النّخل" وكتاب "صفة الزّرع" وكتاب "النّبات" وكتاب "الخيل" وكتاب "تاريخ القبائل" وكتاب "معاني الشّعر" وكتاب "تفسير الأمثال" وكتاب "الألفاظ" وكتاب "نسب الخيل" وكتاب "نوادر الزّبيريّن" وكتاب "نوادر بني فقعس" وكتاب "الذّباب" وغير ذلك، وأخباره ونوادره وأماليه كثيرة"[2].

– والنَّضر بن شُمَيل (المتوفّى: 241هـ)، يقول ابن خلكان: "وله تصانيف كثيرة، فمن ذلك: كتاب في الأجناس على مثال "الغريب" وسمّاه: "كتاب الصّفات". قال علي بن الكوفي: الجزء الأوّل منه يحتوي على خلق الإنسان والجود والكرم وصفات النّساء. والجزء الثّاني يحتوي الأخبية والبيوت وصفة الجبال والشّعاب. والجزء الثّالث يحتوي على الإبل فقط والجزء الرّابع يحتوي على الغنم والطّير والشّمس والقمر واللّيل والنّهار والألبان والكمأة والآبار والحياض والأرشية والدّلاء وصفة الخمر. والجزء الخامس يحتوي على الزّرع والكرم والعنب وأسماء البقول والأشجار والرّياح والسّحاب والأمطار. وله كتاب "السّلاح"، وكتاب "خلق الفرس" وكتب "الأنواء" وكتاب "المعاني" وكتاب "غريب الحديث" وكتاب "المصادر" وكتاب "المدخل إلى كتاب العين للخليل بن أحمد"، وغير من التّصانيف"[3].

وهناك غيرهم وما ذكرناه هو نماذج فقط.

المرحلة الرّابعة: مرحلة معاجم المعاني والموضوعات العامّة

وقامت هذه المرحلة على ما أُلِّف في المرحلة السّابقة من رسائل لغويّة، فقد عَكَفَ بعض العلماء على جميع تلك الرّسائل؛ وتصنيفها في معاجم مُطوّلة؛ بحسب المعاني والموضوعات؛ كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلاَّم (المتوفّى: 224هـ) في كتابه (الغريب المصَنَّف أو مُصَنَّفُ الغَرِيبِ) وابن السِّكِّيت (المتوفّى: 244هـ) في كتابه (الألفاظ) وهو أقدم معجم في المعاني. وكُراعٌ (المتوفّى: 310هـ)، وهو أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النّمل في

1 – ابن خلكان: وفيات الأعيان، 176/3.

2 – ابن خلكان: وفيات الأعيان، 308/4.

3 – ابن خلكان: وفيات الأعيان، 403/5.

كتابه (المُنتخب من غريب كلام العرب). واستمرّت هذه المرحلة مواكبة للمرحلة التّالية، فألَّف فيها علماءُ في القرن الخامس؛ كالثّعالبي (المتوفّى: 429هـ) في كتابه (فقه اللّغة) وابن سَيَّده (المتوفّى: 458هـ) في كتابه (المخصّص).

المرحلة الخامسة: مرحلة معاجم الألفاظ

وهي مرحلة المعاجم الكبرى المجنّسة المطوّلة، وتُعدُّ امتداداً طبعيّاً لما قبلها؛ فقد نهض جماعة من العلماء بعبءِ تصنيف ما وقفوا عليه من رسائلَ لغويّة، ومعاجم مطوّلة في المعاني والموضوعات؛ ليسهل على القارئ الرّجوع لمبتغاه فيها. على أنّ ما يعكِّرُ صفو هذا التّسلسل المطّرد أنّ رائد المعجم العربي – بعامّة – ومعاجم الألفاظ – بخاصّة – الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفّى: 175هـ) قد سبق مرحلته؛ بل سبق المرحلة التي قبلها.

ويمكن توجيه ذلك بأنّ عمل الخليل كان طَفْرَةً في التّفكير المعجمي؛ سبقت زمنها؛ بدليل الفجوة الزَّمنيّة بينه وبين صُنَّاع معاجم الألفاظ؛ كابن دُريد (المتوفّى: 321هـ) في معجمه (جمهرة اللّغة) والقالي (المتوفّى: 358هـ) في معجمه (البارع) والأزهري (المتوفّى: 370هـ) في معجمه (تهذيب اللّغة) والصّاحب بن عباد (المتوفّى: 385هـ) في معجمه (المحيط) والجوهري (المتوفّى: 393هـ) في معجمه (الصّحاح) وابن فارس (المتوفّى: 395هـ) في معجمه (مجمل اللّغة) و(مقاييس اللّغة) وابن سَيَّده (المتوفّى: 458هـ) في معجمه (المُحكم) . وهي طَفْرَة تناسب عقلية الخليل وخَيَاله الخَصب.

وسوف نتناول في المحاضرة القادمة التّأليف المعجميّ إن شاء الله تعالى.

المحاضرة الثّامنة

العنوان:

التّأليف المعجميّ ومدارسه

لقد نشأ المعجمُ العربيُّ معتمدًا على مفهوم الفصاحة، ومؤسّسًا على معاييرَ ومبادئ محدَّدة، ومصادر متنوِّعة؛ حيث برزتِ المدارسُ المُعْجَميّة في التّصنيف والتّأليف لتحقّق الفوائد والثّمرات التي يجنيها مستعمل المعجَم على مرِّ العصور التي قطعها مجال التّأليف المعجمي.

المعجم في اللّغة والاصطلاح:

المعجم في اللّغة من مادّة (ع ج م)، ففي مقاييس اللّغة لابن فارس: العين والجيم والميم ثلاثة أصول: أحدها يدلّ على سكوت وصمت، والآخر على صلابة وشدّة، والآخر على عضّ ومذاقة. فالأوّل الرّجل الذي لا يفصح، هو أعجم، والمرأة عجماء بيّنة العجمة... ويقال عجم الرّجل، إذ صار أعجم، مثل سمر وأدم. ويقال للصّبيّ ما دام لا يتكلّم لا يفصح: صبيّ أعجم. ويقال: صلاة النّهار عجماء، إنّما أراد أنّه لا يجهر فيها بالقراءة. وقولهم: العجم الذين ليسوا من العرب، فهذا من هذا القياس كأنّهم لمّا لم يفهموا عنهم سمّوهم عَجَمًا، ويقال لهم عُجْمٌ أيضا[1].

ولهذا فإنّ لفظ عجم يأتي في كلام العرب بمعنى الإبهام والإخفاء واللّبس، أي ضدّ البيان والإفصاح. ومع ذلك فإنّه بدخول همزة السّلب عليها (أعجم) يزول الإبهام، ومنها قولهم أعجم الحرفَ أو الكتابَ: عجَمه؛ أزال إبهامه بالنَّقط أو بالشَّكل[2]. ثمّ اشتُقّ من الإعجام اسم مفعول أو مصدر مِيميٌّ؛ فصار (مُعْجَم) الذي دلّ معناه على الوضوح وإزالة العجمة والغموض. ومن هذا اصطلح العلماء كلمة (مُعْجَم) الذي يدور معناه حول البيان والإيضاح.

وأمّا في الاصطلاح فقد عرَّفه إميل يعقوب بقوله: "هو كتاب يضمُّ أكبر عدد من مفردات اللُّغة، مقرونة بشرحها وتفسير معانيها، على أن تكون الموادُّ مرتَّبةً ترتيباً خاصًّا، إمَّا على حروف الهجاء، أو الموضوع، والمعجم الكامل هو الذى يضمُّ كلّ كلمة في اللُّغة مصحوبةً بشرح المعنى والاشتقاق وطريقة النّطق وشواهد تبيّن مواضع استعمالها"[3].

والمعاجم اليوم على عدّة أنواع، منها، معاجم الألفاظ، ومعاجم المعاني (الموضوعات)، ومعاجم المُعرَب والدّخيل، ومعاجم المصطلحات، والمعاجم المتخصّصة؛ كالمعاجم النّحويّة، والمعاجم البلاغيّة، والمعاجم الفقهيّة، والمعاجم الطّبيّة، والمعاجم الاقتصاديّة، ومعاجم التّعريفات، وغيرها من المعاجم، وما يهمّنا منها في مجال مادّتنا ما يلي:

---

1 – أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرّازي، أبو الحسين (المتوفّى: 395هـ): مقاييس اللّغة، المحقّق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، عام النّشر: 1399هـ – 1979م، 239/4.

2 – أحمد مختار: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، 1462/2.

3 – إميل يعقوب: المعاجم اللّغويّة العربيّة، بداءتها وتطوّرها دار العلم للملايين، بيروت، الطّبعة الثّانية 1985، ص: 9.

أوّلا – معاجم الموضوعات

وهي تلك المعاجم التي كانت الرّسائل اللّغويّة الأولي نواة نشأتها، أخذت في التّطوّر شيئا فشيئا حتّى تشكّلّ منها هذا النّوع من المعاجم، ويطلق عليها كذلك معاجم المعاني، والمقصود بها الكتب التي تشتمل على مفردات موضوعاتٍ عديدةٍ، فالمعجم الواحد كأنّما يجمع عدداً من الرّسائل اللّغويّة التي سبق ذكرها، ككتاب "خلق الإنسان" وكتاب "الخيل" وكتاب "المطر" وغيرها، وهي تتفاوت في السّعة والضّيق، فمنها ما يشمل أغلب مفردات اللّغة، ومنها ما يحوي مفردات عددٍ من الموضوعات، ومن هذه المعاجم ما يلي:

كتاب المخصّص في اللّغة – ابن سَيِّدة (المتوفّى: 458هـ) ويضمّ بداخله سبعة عشر سفرا استوعبت هذه الأسفار ما كان في تلك الرّسائل الصّغيرة التي سبقته.

كتاب الخيل – لأبي عُبيدة مَعْمَر بن المثنَّى (المتوفّى: 210هـ)..

كتاب خلق الإنسان؛ كتاب الإبل؛ كتاب السّلاح – للأصمعيّ(المتوفّى: 215هـ).

كتاب غريب المصنّف لأبي عبيد القاسم بن سلّام (المتوفّى: 244هـ)

كتاب الألفاظ لابن السِّكِّيت (المتوفّى: 244هـ)

كتاب الألفاظ الكتابية لعبد الرّحمن الهمذاني (المتوفّى: 320هـ)

كتاب مُتخيّر الألفاظ لابن فارس (المتوفّى: 395هـ)

كتاب مبادئ اللّغة للإسكافي (المتوفّى: 421هـ).

كتاب فقه اللّغة وسرّ العربية لأبي منصور الثّعالبي (المتوفّى: 429هـ)

كتاب كفاية المتحفّظ ونهاية المتلفّظ لابن الأجدابي (المتوفّى قبل 600هـ)

ويهدف هذا النّوع من المعجمات إلى جمع الألفاظ الموضوعة لمختلف المعاني، ويرغب في معرفة اللّفظ الموضوع له، ويُطلق على هذا النّوع معاجم المعاني أو معاجم الموضوعات.

ثانيا – معاجم الألفاظ ومدارسها

هذه المعاجم – أي معاجم الألفاظ – هي معاجم تشتمل على كلّ كلمات اللّغة، مرتّبة ترتيبًا معيّنًا، مع تفسير معنى كلٍّ منها وذكر معلومات عنها، وتكون الكلمة مادّتها الرّئيسة، وهكذا هو أمر المعاجم اللُّغويّة قوامُها ألفاظ اللّغة، فتشرحها وتُظهِر كيفيّة ورودها في الاستعمال، وبالتّالي تفيد الباحثَ الذي يتوفّر على اللّفظ دون المعنى، فلمّا يبحث فيها تهديه للمعاني المستعملة لذلك اللّفظ الذي يبحث عنه.

وقد سلك المعجميّون مسالك متعدّدة في ترتيب ألفاظ معاجمهم، بحيث أصبحت طرقاً معروفةً لمن يريد جمع ألفاظ اللّغة وترتيبها، فيختار أحدها ويبني عليها معجمه، وهذا النّوع من المعاجم يعتني بترتيب الألفاظ وِفقاً لحروفها، وقد تشكّلت بذلك عدّة مدارس، نذكرها فيما يلي:

1 – مدرسة التّرتيب الصّوتي[1]:

أو هي مدرسة العين، أو المدرسة الخليليّة التي ابتكرها الخليل بن أحمد الفراهيدي، فهذه المدرسة تتّبع التّرتيب بحسبِ الحروف الحَلْقية مع تقلّبات الكلمة حسب مادّتها الصّوتيّة المشكّلة منها؛ ولهذا كان أوّل معجم فيها هو:

أ – معجم العين:

للخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفّى: 170هـ)، فقد اختطّ الخليل طريقةً في ترتيب ألفاظ اللّغة لم يُسبق إليها، وهي تدلّ – مع صعوبتها – على عبقريةٍ فذّةٍ، فترتيب الألفاظ لم يسلك فيه التّرتيب المعروف في وقته وهو التّرتيب الألفبائي، وإنّما جعل مخارج الحروف عِماده فيه، وهذا التّرتيب هو الأساس الأوّل للمعجم، حيث قسّمه إلى كتبٍ وجعل كلّ حرفٍ كتاباً، ثمّ قسّم كلّ كتابٍ (حرفٍ) إلى أقسامٍ بحسب أبنية الكلمات وهو الأساس الثّاني، ثمّ قلّب الكلمات التي ذكرها تحت كلّ بناء على الصّور المستعملة عند العرب، وهو الأساس الثّالث.

يقول ابن كَيْسان: "سمعتُ مَنْ يذكر عن الخليل أنّه قال: لم أبْدَأْ بالهمزة لأنّها يلحقها النّقصُ والتّغييرُ والحذفُ ولا بالألف؛ لأنّها لا تكون في ابتداءِ كلمة ولا في اسم ولا فعل إلّا زائدة أو مُبْدَلَةً، ولا بالهاءِ؛ لأنّها مهموسة خفيَّة لا صوتَ لها فنزلتُ إلى الحيِّز الثّاني وفيه العين والحاء فوجَدْت العين أنْصَعَ الحرفين فابتدأت به ليكون أحسنَ في التّأليف، وليس العلْمُ بتقدم شيءٍ على شيء؛ لأنّه كلَّه مما يُحتاج إلى معرفته، فبأي بدأت كان حَسناً وأولاها بالتّقديم أكثرُها تصرُّفاً[2].

فيفهم من هذا الكلام أمران: أوّلهما: أنّ الخليل لم يفكّر بادئ ذي بدء في أن يرتّب معجمه وفقا للتّرتيب الأبجدي المعروف؛ لأنّه عندما أجال النّظر في هذه الحروف نظر إليها من النّاحية الصّوتيّة، أي من ناحية مخارجها من الحلق، كما رفض أيضا التّرتيب على أساس الأشباه والنّظائر، أو ما يسمّى التّرتيب الألفبائي الذي وضعه نصر بن عاصم (المتوفّى: 90هـ)، وصنع

1 – ينظر حسين نصّار: المعجم العربيّ نشأته وتطوّره، دار مصر للطّباعة، الطّبعة الرّابعة: 1988م – 1408هـ، ص: 174. وما بعدها. وإميل يعقوب: المعاجم اللّغويّة، ص: 37.

2 – السّيوطيّ: المزهر،70/1.

سُلّمه اللّغويّ، واختار أن يصعد فيه من أسلفه لا أن يهبط من أعلاه فرتّب معجمه على الحروف بحسب مخارجها ويبدأ بالصّعود تدريجيّا حتّى تنتهي إلى الشّفتين، وجعل ترتيب الحروف هكذا: ع، ح، ه، خ، غ/ ق، ك/ ج، ش، ض/ص، س، ز/ ط، د، ت/ ظ، ذ، ث/ ر، ل، ن/ ف، ب، م/ و، أ، ي، ء.

ولمّا استقام له الأمر على هذا النّحو جعل لكلّ حرف كتابا، فكتاب في العين، وكتب في الحاء، وكتاب في الهاء، وهكذا، ثمّ سمّي كتابه "العين" لأنّه الحرف الذي بدأ به، وكان على الخليل بعد ذلك أن يستقصي الأبنية، ولم يجد مشقّة في ذلك، حيث إنّ الصّرفيّين كانوا قد حصروها من قبل، فقد تتبّعها الخليل تتبّعا علميّا دقيقا وحصرها بين الثّنائيّ، والخماسيّ، وفصل الألفاظ المعتلّة، جاعلا الهمزة من حروف العلّة مفردا لها بابا بعد أبواب الثّلاثيّ ذكر فيه. الثّنائيّ المضاعف المعتل، الثّلاثيّ الصّحيح، الثّلاثيّ المعتل، (مثال، أجوف، ناقص) اللّفيف، الرّباعيّ، الخماسيّ، وجعل الأخيرين في باب واحد لقلّة الألفاظ للواردة فيهما، وأشار إلى المستعمل والمهمل في أبنية الثّنائيّ والثّلاثيّ، أمّا الرّباعيّ والخماسيّ فأغفل الإشارة إلى المهمل منهما؛ لأنّه فوق الحصر.

وهداه إلى فكرة حصر المستعمل والمهمل طريقة التّقليب، التي تقوم على ذكر الكلمة وقَلْبِها على كلّ وجه، بحيث يتألّف من مقلوباتها كلمات، ويذكرها جميعا في موضع واحد، فكلمة "الضّرم" ذكرها في حرف الضّاد. وقلّبها حتّى تولّدت منها هذه الكلمات: ضمر، مرض، مضر، رضم، رمض، فإذا جاء إلى كتاب الرّاء والميم أغفل رضم، رمض، مضر، مرض، لأنّه ذكرها في كتاب الضّاد، وزاد على ذلك أنّه يذكر كلّ نوع من الصّحيح والمضاعف والمهموز والمعتل على حدة ليميّز كلّ نوع من غيره.

وقد سلك منهج الخليل من جاء بعده من أصحاب المعاجم نذكر منهم:

ب – البارع في اللّغة:

لأبي إسماعيل بن القاسم القالي البغداديّ (المتوفّى: 356هـ). بنى المعجم على مخارج الحروف، ولكنّه لم يسر على ترتيب الخليل في نوع الصّوت؛ فبدأ بالهمزة ثمّ الهاء ثمّ العين، وخالف الخليل في الأبنية وترتيبها، فهي عنده ستّة: الثّنائيّ المضاعف، ويسمّيه الثّنائيّ في الخطّ والثّلاثيّ في الحقيقة، وأبواب الثّلاثيّ الصّحيح، وأبواب الثّلاثيّ المعتل، وأبواب الحواشي، وأبواب الرّباعيّ وأبواب الخماسيّ، واتّبع الخليل في ذكر الكلمة ومقلوبها، وعزا كلّ كلمة من الغريب إلى من نقلها عنه من العلماء، واختصر الإسناد عنهم، وما كان عمل القالي سوى تهذيب معجم

العين حين حاول التّفريق بين بعض الأبنية المختلفة التي جعلها الخليل في باب واحد، وحاول أن ينظّم الصّيغ المختلفة في داخل هذا الباب، وملأ أبوابه التّقاليب على نمط الخليل دون أدنى تغيير، وميّز كلّ تقليب بتصديره بكلمة "مقلوبه".

ت – تهذيب اللّغة: للإمام أبي منصور محمّد بن أحمد الأزهري (المتوفّى: 370هـ) وهو مرتّب على مخارج الحروف مثل العين، وسمّى كلّ حرف بابا، وكلّ بناء كتابا، وجعل الأبنية ستّة، هي:

– أبواب المضاعف، تبدأ بالحرف الأوّل على الطّريقة الصّوتيّة، وهو العين وما يليها في التّرتيب كالعين مع الحاء ثمّ العين مع الهاء وهكذا إلى آخر الحروف مع الأخذ بنظر الاعتبار التّقاليب وما ينتج عن كلّ مادّة، وهو كالخليل لا يعيد شرح الكلمة التي وردت في تقاليب كلمة أخرى، وهذا تفاديا للتّكرار.

– أبواب الثّلاثيّ الصّحيح: وتبدأ بحرف العين مع الخاء والحرف الثّالث الذي يليهما، وهذا طبقا وفق التّرتيب الصّوتيّ للحرف.

– أبواب الثّلاثيّ المعتل وتسير مثل الأبواب السّابقة مع إلحاق المهموز بالمعتل الألف.

– أبواب اللّفيف.

– أبواب الرّباعيّ، وهي تبدأ كسابقتها بحرف العين.

– الخماسيّ وهو بدون أبواب لندرة المادّة فيه وأكثرها من الغريب النّادر.

ث – المحيط في اللّغة؛

للإمام الصّاحب إسماعيل بن عباد الطّالقانيّ (المتوفّى: 385هـ) اتّبع الصّاحب ترتيب الخليل للحروف، غير أنّه يختلف كثيرا عن الموسوعات اللّغويّة التي ظهرت في هذا القرن؛ فهو يعتمد على تفسير واحد للّفظ لا يتعداه. ولا يحاول أن يأتي في كلّ لفظ بالأقوال الكثيرة المتّفقة والمختلفة التي أدلى بها اللّغويّون بشأنه، وانفرد هذا المعجم بألفاظ ممّا جعله يتضخّم ويكبر حجمه، ويبدو أنّ معظم هذه الزّيادات كانت من عنده، ومن الظّواهر الهامّة في هذا الكتاب – أيضا – عنايته الكبيرة بالعبارات المجازيّة إذا أضفت المميّزات الأخرى، وهي الاختصار والانفراد بكثير من الألفاظ والمعاني، وذكره الألفاظ المترادفة أحيانا، وكذلك لم يكن يشير إلى الذين أخذ عنهم اللّغة إلّا في القليل النّادر زيادة على عدم ذكر الشّواهد إلّا في مواضع نادرة، ويمكن أن نلاحظ كذلك أنّه كان يستشهد كثيرا بأستاذه أبي حامد أحمد بن محمّد البشتيّ الخارزنجيّ (المتوفّى: 348هـ) أديب خراسان وعالمها اللّغويّ، إضافة إلى شيوخ آخرين مثل السّيرافي، وابن

فارس وابن العميد، وابن مقسم، ولكن نجد أنّ الأزهري شكّك كثيرا في دقّة البشتيّ وصحّة ما يرويه؛ لأنّه لم يكن صاحب سماع، ومن ثمّ انعكس الأمر على ابن عبّاد، فكثر التّصحيف عنده وبشكل لافت.

ج – المحكم والمحيط الأعظم:

للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سَيِّدَه الأندلسي (المتوفّى: 458هـ) حيث سار فيه صاحبه على نهج الخليل بن أحمد في العين معتمدا في ذلك المختصر الذي ألّفه أبو بكر الزّبيديّ على العين محاولا تصحيح بعض التّصحيفات التي وردت فيه، وقصد ابن سَيِّدَه في محكمه إلى هدف يختلف عن هدف الخليل والأزهريّ، إذ رمى إلى جمع المشتت من المواد اللّغويّة في الكتب والرّسائل في كتاب واحد يغني عنها جميعها، إلى دقّة التّعبير عن معانيها، وتصحيح ما فيها من آراء نحويّة خاطئة، ولكنّه يبدو أنّه اتّفق مع الأزهريّ في ربطه اللّغة بالقرآن والحديث، يقول عن معجمه: "إنّ كتابنا هذا مشفوع المثل بِالْمثلِ، مقترن الشكل بالشكل، لا يفصل بينهما غريب، ولا أجنبي بعيد ولا قريب، مهذّب الفصول، مرتّب الفروع بعد الأصول، وَمن شافه علما من علم الضَّرُورَة، لم يأل فِي التّحفظ بِتَقْدِيم الْمَادَّة على الصُّورَة. هذا إلى ما تحلَّى به من التّهذيب، والتّقريب، والإشباع، والاتّساع، والإيجاز والاختصار، مع السّلامة من التّكرار، والمحافظة على جميع المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة"[1].

وقد قسّم ابن سَيِّدَه كتابه إلى الأبواب التّالية:

. الثّنائيّ المضاعف الصّحيح.

. الثّلاثيّ الصّحيح.

. الثّنائيّ المضاعف المعتل.

. الثّلاثيّ المعتل.

. الثّلاثيّ اللّفيف.

. الرّباعيّ.

. الخماسيّ.

1 – علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ أبو الحسن (المتوفّى: 458هـ): المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبّعة: الأولى، 1421هـ – 2000م، 37/1.

2 – مدرسة التّرتيب الهجائيّ[1]:

ويمكن تسميّتها بمدرسة الجمهرة، وهي تخالف المدرسة الصّوتيّة الخليليّة في ترتيب المعجم، حيث تعتمد التّرتيب الهجائيّ، ويمثّلها المعاجم التّالية:

أ – جمهرة اللّغة:

لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دُرَيد الأزديّ (المتوفّى: 321هـ)، نظرا لصعوبة طريقة العين في ترتيب الحروف فإنّ بعض اللّغويّين حاول تيسير تلك الطّريقة لتكون أسهل للمطّلعين على المعجم، ومن أشهر مَنْ جدّد في طريقة العين ابن دُرَيد في معجمه، ولذا فهو يُعدّ صاحب طريقةٍ جديدةٍ. فقد أدخل ابن دُرَيد على منهج العين تغييراتٍ عديدة محاولة منه تيسير طريقته المعقّدة، وجاءت تغييراته على النّحو التّالي:

الأساس الأوّل: تقسيم المعجم إلى الأبنية، حيث قسّم الكتاب إلى الأبنية التّالية بالنّظر إلى حروفها الأصول: الثّنائيّ المضاعف وما يلحق به. الثّلاثيّ وما يلحق به. الرّباعيّ وما يلحق به. الخماسيّ وما يلحق به. واتّبع هذه الأبواب أبواباً للّفيف والنوادر.

أي أنّ ابن دُرَيد جعل تقسيم الأبنية هو الأساس الأوّل في معجمه، وليس كما جاء في العين، ففي العين قسّم كتابه إلى حروف، وكلّ حرف قسّمه إلى أبنية، أمّا ابن دُرَيد فقد عكس ما في العين، ولذا ففي كلّ معجمه بناء واحد للثّنائيّ المضاعف، وواحد للثّلاثيّ.. وهكذا، وتحت كلّ بناء جميع الحروف العربيّة.

الأساس الثّانيّ: تقسيم كلّ بناء إلى حروف، حيث قسّم كلّ بناء إلى أبوابٍ طبقاً للحروف على التّرتيب الألفبائيّ، فبدأ بحرف الهمزة، ثمّ حرف الباء ثمّ التاء وهكذا بقية الحروف. فبدأ كلّ بابٍ بالحرف المعقود له مع ما يليه في التّرتيب الألفبائيّ، فمثلاً في باب (التّاء) بدأ بها مع الثّاء، ثمّ بها مع الجيم، وبعد نهاية الحروف تأتي التّاء مع الهمزة، ثمّ التّاء مع الباء. وهنا يختلف الجمهرة عن العين لكونه رتّب الحروف على التّرتيب الألفبائيّ وليس التّرتيب الصّوتيّ، وهذا من مواطن التّجديد في الجمهرة.

الأساس الثّالث: تقليب الكلمات، حيث قلّب الألفاظ التي تقع تحت كلّ حرف على الصّور المستعملة في العربيّة.

1 – ينظر حسين نصّار: المعجم العربيّ، ص: 316. وإميل يعقوب: المعاجم اللّغويّة، ص: 75.

ب – مقاييس اللّغة:

لأحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرّازيّ، أبو الحسين (المتوفّى: 395هـ) حيث يُعدّ هذا المعجم قريباً من الجمهرة في المنهج مع بعض الاختلاف:

– قسّم كتابه إلى الحروف مرتّبةً ترتيباً ألفبائيّاً، فهو كمعجم العين في تقسيم الكتاب إلى الحروف، ولكنّه اختلف عنه في أن ترتيبه للحروف ترتيب ألفبائيّ.

– قسّم كلّ حرفٍ إلى الأبنية كطريقة العين، ولكنّه اختلف عنه في أنّ الأبنية ثلاثة (الثّنائيّ المضاعف، الثّلاثيّ، ما زاد على الثّلاثيّ المجرد).

– لم يقلّب الكلمات على طريقة الجمهرة؛ وإنّما ذكر التّقليبات المختلفة لكلّ كلمة في موضعها، فمثلاً ذكر كلمة (لعب) في الثّلاثيّ من حرف اللّام ثمّ العين، وذكر كلمة (علب) في الثّلاثيّ من حرف العين ثمّ اللّام، وكذا كلمة (بلع) ذكرها في الثّلاثيّ من حرف الباء ثمّ اللّام، وهكذا بقيّة التّقليبات.

ت – مجمل اللّغة:

لأحمد بن فارس أيضا، وقد ألّفه قبل تأليفه معجم المقاييس، وكان الهدف من تأليفه تدوين الواضح والمشهور والصّحيح من كلام العرب واختصاره وإجماله، ولكنّ المقاييس اشتهر أكثر منه، ومنهجه في المجمل فكمنهجه في مقاييس اللّغة. وهو كتاب مختصر، يحوي قرابة خمسة آلاف مادّة تقريبًا، رام مؤلّفه من تأليفه الجمع والتّرتيب، وسهولة الوصول للمفردات، مع الاختصار وتحرِّي الدّقة في صحّة المعاني.

3 – مدرسة التّقفية[1]:

كان التطوّر في التّأليف المعجميّ العربيّ يتّجه إلى التّسهيل على مستعمل المعجم من العرب، وقد لاحظنا ذلك في محاولة ابن دُرَيْد في الجمهرة لتيسير طريقة العين، فترك ترتيب الحروف ترتيباً صوتيّاً إلى ترتيبها ترتيباً ألفبائيّاً، وكذا ابن فارس كان من أبرز التّغييرات التي سلكها أنْ تركَ تقليب الكلمات، فذكر كلّ كلمة في موضعها.

وحدثَ التّغيير الكبير في تأليف المعجم العربيّ حينما تُركت كلّ الأسس الثّلاثة التي بُني عليها معجم العين والمعاجم التي تبعته، وكان هذا التّغيير في طريقةٍ جديدةٍ في المعجم وهي ترتيب المعجم ترتيباً ألفبائيّاً على الحرف الأخير باباً والأوّل فصلاً، ففي هذه المدرسة تُرك

1 – ينظر حسين نصّار: المعجم العربيّ، ص: 380. وإميل يعقوب: المعاجم اللّغويّة، ص: 97.

التّرتيب الصّوتيّ للحروف، وهو الأساس الأوّل لمعجم العين، وتقسيم الكلمات على الأبنية وهو الأساس الثّانيّ، وتقليب الكلمات على الأوجه المستعملة وهو الأساس الثّالث.

يتّضح أنّ التّغيير الذي أصاب المعجم في هذه المدرسة تغييرٌ كبيرٌ، لكونه قفزةً في تصنيف المعجم اتّجهت إلى التّيسير على المطالعين، بسلوكها طريقاً سهلاً خلّص المعجم من مواطن الصّعوبة التي اتّسم بها.

وعُرفت هذه المدرسة بمدرسة التَّقْفِيَة، لكون ترتيب ألفاظها اعتمد على قافية الكلمة وهي آخرها، فجاءت هذه المدرسة تيسيراً على العربيّ وتسهيلاً لاستخدام المعجم العربيّ، وقد سلك العديد من المعاجم العربيّة هذه الطّريقة لمدّة زمنية طويلة قبل أن تأتي الطّريقة الأخيرة، وهي طريقة التّرتيب الألفبائيّ على الحرف الأوّل فالثّانيّ.

ومن المعاجم التي سلكت هذه الطّريقة ما يلي:

أ – الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة:

ويسمّى الصّحاح، وهو للإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ الفارابيّ (المتوفّى: 393هـ) ويعدُّ مِن أجود المعاجم وأنفعها، وقد شمِل أربعين ألف مادّة لُغَويّة. نلاحظ ابتداء أنّ الجوهريّ تخلّى عن الكثير ممّا ألزم به اللّغويّون قبله أنفسهم، مثل التّرتيب الصّوتيّ، ومبدأ التّقاليب (الاشتقاق الكبير) عند الخليل ومن تبعه، وهذا طبعا هروبا من الصّعوبات التي اعترضت ذلك المنهج، ولهذا نلاحظ أنّ الجوهريّ التزم في ترتيبه لمعجمه على أساس ترتيب حروف الهجاء، فكانت أبوابه مقسّمة بعددها؛ ولكن الانطلاق ليس من الصّورة التي توجد عليها الكلمة، وإنّما من المادّة المجرّدة، أي أنّه لا بدّ أن تجرّد الكلمة أوّلا من الحروف الزّوائد ثمّ ينظر إلى الحرف الأخير من المادّة الأصليّة، ثمّ قسّم كلّ باب إلى فصول بعدد حروف الهجاء أيضا وذلك بحسب الحرف الأوّل من المادّة الأصليّة دون اعتبار لعدد حروف المادّة، ويلاحظ هنا أنّه قدّم فصل الواو وجعله بين الهاء والنّون والتزم بذلك أيضا في التّرتيب الدّاخليّ للمواد ، ويلاحظ كذلك أنّه قد ارتبط عدد فصول كلّ باب بوجود المواد المستعملة فيه أو عدم وجودها، وقد بلغ عدد المواد اللّغويّة فيه ما يقارب أربعين ألف مادّة، ولا بدّ هنا من الإشارة إلى سرّ لجوئه إلى الاعتماد على الحرف الأخير من الكلمة، ويتمثّل في خصائص الكلمة العربيّة نفسها التي تتّسم في طبيعتها بميزة الاشتقاق والحرف الأخير من اللّفظ، وبخاصّة لام الفعل يبدو أكثر ثباتا وتمكّنا من سائر حروفه، ولعلّ مردّ ذلك أيضا إلى أنّ أكثر الألفاظ التي تحتاج إلى شرح إنّما توجد في

قوافي القصائد التي ينتهي رويّها بحرف واحد، والشّعر مصدر أساسيّ من مصادر اللّغة والمعاجم.

ب – لسان العرب:

لمحمّد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدّين ابن منظور الأنصاريّ الرّويفعىّ الإفريقىّ (المتوفّى: 711هـ) لا يختلف في طبيعة منهجه عن منهج "الصّحاح" فهو ينقسم أيضا إلى أبواب عددها ثمانية وعشرون بابا، كما ينقسم كلّ من هذه الأبواب إلى فصول يبلغ أقصاها ثمانية وعشرون فصلا ولا تختلف هذه الأبواب والفصول عن نظائرها في الصّحاح إلّا في ضخامتها وشدّة تقصّيها وكثرة الشّواهد فيها، ومن هنا يصحّ القول في اللّسان أنّه أقرب شيء إلى كونه موسوعة شاملة في اللّغة والأدب، ونشير هنا إلى أنّ ابن منظور اختلف مع الجوهريّ في تقديم فصل الهاء على الواو... واعتمد المؤلف طريقة وضع المادّة المجرّدة في أبسط صورها، أوّلا مبتدئا بالفعل، ومنه ينتقل إلى باقي التّصريفات، فهو يجمع تصريفات الكلمة واشتقاقاتها في أداء معنى ما حتّى يستنفدها فينتقل إلى سواها، وقد يكرّر صيغا بعينها إذا كانت تؤدّي معنى جديدا.

ت – القاموس المحيط:

لمجد الدّين أبو طاهر محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي (المتوفّى: 817هـ) وقد سار الفيروز آبادي في ترتيب مواد القاموس على النّهج الذي ارتضاه من قبل الجوهريّ في صحاح العربيّة وابن منظور في لسان العرب وإن لم يعتمد على هذا الأخير كثيرا – فقسّم معجمه إلى ثمانية وعشرين بابا حسب ترتيب الهجاء لأواخر الكلمات مدمجا بابي الواو والياء في باب واحد ثمّ قسّم كلّ باب إلى ثمانية وعشرين فصلا، ثمّ رتّب مواد كلّ فصل حسب الحرف الثّانيّ إن كانت ثلاثيّة فالثّالث، فالرّابع إن كانت رباعيّة أو خماسيّة.

ث – تاج العروس من جواهر القاموس:

محمّد بن محمّد بن عبد الرّزّاق الحسينيّ، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيديّ (المتوفّى: 1205هـ) فقد سار الزَّبيديّ في معجمه هذا وفق نظام القاموس، أي نظام الأصول أو الباب والفصل، دون أدنى تغيير، اللّهم إلّا ما كان يصدّر به كلّ باب من إضافات محدودة وهي عبارة موجزة تدور حول الوصف الصّوتيّ للحرف المعقود له الباب، وقد التزم في كلّ معجمه الفصل بين المتن؛ وهو نصّ القاموس المحيط وشرحه، فوضع عبارة الفيروز آبادي بين قوسين، وأورد

بعدها النّصوص الشّارحة لها التي جمعها من مصادر مختلفة مجتهدا في إيجاد المناسبة بين المتن والشّروح المختلفة.

4 – مدرسة التّرتيب الألفبائيّ[1]:

جاء التّطوير الأخير في المعجم العربيّ ليكون خاتمة المدارس المعجميّة، حيث وصل التّيسير في المعجم العربيّ إلى أسهل الطّرق، وهي الطّريقة الأقرب إلى التّفكير الأوليّ عند النّظرة الأولى إلى الكلمة، فالكلمة تُقرأ من الحرف الأوّل ثمّ الثّانيّ وهكذا، وهذه المدرسة رتّبت الكلمات بمراعات الحرف الأوّل ثمّ الثّانيّ وهكذا، دون النّظر إلى البناء الصّرفيّ الذي تعود إليه الكلمة.

وقد بدأ التّصنيف على هذه الطّريقة في الوقت الذي كان بعض المعجميّين يُصنّف على طريقة التّقفية، ومن أقدم من صنّف عليها الزّمخشريّ في القرنين الخامس والسّادس الهجريّين، واستمرّ أكثر المعجميّين بعده يصنّفون عليها حتّى أصبحت في العصور المتأخّرة هي الطّريقة الوحيدة المتّبعة.

والمعاجم التي تبعت هذه الطّريقة كثيرة، منها قديم ومنها حديث، نعرض أهمّها فيما يلي:

أوّلا – المعاجم القديمة

أ – أساس البلاغة:

لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزّمخشريّ جار الله (المتوفّى: 538هـ) وهو معجم مختصر، اعتنى فيه الزّمخشريّ بإيراد المعاني البلاغيّة للكلمة لا سيّما المجاز، والاستشهاد عليها. وقد قسّمه إلى أبواب وفقا لحروف الهجاء (الألف باء) فالأوّل باب الهمزة، ثمّ باب الباء، فالتّاء، فالثّاء... إلى باب الياء، مع تقديم الواو على الهاء، والباب يحتوي على الألفاظ التي أوّلها الحرف المعقود له، فباب الهمزة للألفاظ المبدوءة بالهمزة، وباب الباء للمبدوءة بالباء... وهكذا.

والأبواب تنقسم إلى فصول بحسب الحرف الثّانيّ من حروف اللّفظ الأصلية، فيشمل باب الهمزة مثلا على الفصول التّالية بترتيبها في المعجم الهمزة مع الباء، فالهمزة مع التّاء، فالهمزة مع الجيم... إلى آخر الحروف، ولم يسمّ المؤلف هذه الفصول فصولا، وإنّما اكتفى بذكر العنوان وحده، مثل الهمزة مع الباء أو الهمزة مع التّاء... وهكذا.

وينقسم كلّ فصل إلى مواد مرتّبة بحسب الحرف الثّالث منها إن كانت ثلاثيّة أو الثّالث والرّابع إن كانت رباعيّة أو... وهو لا يفرّق بين الأبنية، إذ يوردها مجتمعة، فنرى في فصل

1 – ينظر حسين نصّار: المعجم العربيّ، ص: 551 . وإميل يعقوب: المعاجم اللّغويّة، ص: 133.

الهمزة مع الباء مثلا المواد التّالية: (أ، ب، ب)، (أ، ب، د)، (أ، ب، س) ومن المآخذ التي يؤاخذ عليها إيراده الآيات القرآنيّة والأحاديث النّبويّة دون الإشارة بالنّسبة إلى سورها وآياتها وإلى سندها وراويها، وكذلك كان يفعل مع الأمثال والأقوال التي كان ينقلها عن البلغاء والحكماء، ومن المآخذ كذلك اضطراب التّرتيب وظهر هذا عندما وضع المضاعف الثّنائيّ من الهمزة مع الياء، أي في مقدمة الفصل، وحقّه أن يؤخّره بحسب منهجه الذي سار عليه.

ب – مختار الصّحاح:

لزين الدّين أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفيّ الرّازيّ (المتوفّى: 666هـ) فقد انتخب في معجمه ما لا بدّ منه في الاستعمال. وسار فيه على منوال صاحب الأصل إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، فاتّبع التّرتيب المعجميّ وفق نظام القافية مع ترتيب القوافي على النّظام الألفبائيّ، حيث اعتبر الحرف الأخير (القافية) من حروف المادّة الاصلية بابا، لذا قسّم معجمه على سبعة وعشرين بابا، أي عدد حروف الهجاء. ثمّ أدمج مواد الواو والياء في باب واحد، متّبعا إيّاها بالباب الثّامن والعشرين، الذي خصّه أيضا بالمواد المنتهية بالألف اللّينة، غير المنقلبة عن واو أو ياء. ثمّ جعل الحرف الأوّل من المادّة الأصلية فصلا.

وإذا كانت علاقة التّلخيص هي العلاقة الأبرز بين معجميّ (الصّحاح) ومختصره (مختار الصّحاح)، فيمكننا الوقوف على علاقة أخرى تتداخل مع التّلخيص كالاختيار، حيث أوضح الرّازيّ في مقدّمته أنّ غرضه خدمة فئة معيّنة من القراء، وهم: الفقهاء والمحدّثين والأدباء، ولذا كان معيار الاختصار اختيار ما اتّسم بكثرة الاستعمال والجريان على ألسنتهم، خصوصا ألفاظ القرآن الكريم والأحاديث النّبويّة، فيقول: "هذا مختصر في علم اللّغة جمعته من كتاب الصّحاح للإمام العالم العلاّمة أبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ رحمه الله تعالى، لمّا رأيته أحسن أصول اللّغة ترتيبا وأوفرها تهذيبا وأسهلها تناولا وأكثرها تداولا، وسميّته (مختار الصّحاح) واقتصرت فيه على ما لا بدّ لكلّ عالم فقيه، أو حافظ، أو محدّث، أو أديب من معرفته وحفظه: لكثرة استعماله وجريانه على الألسن ممّا هو الأهمّ فالأهمّ خصوصا ألفاظ القرآن العزيز والأحاديث النّبويّة؛ واجتنبت فيه عويص اللّغة وغريبها طلبا للاختصار وتسهيلا للحفظ. وضممت إليه فوائد كثيرة من تهذيب الأزهريّ، وغيره من أصول اللّغة الموثوق بها وممّا فتح الله تعالى به عليّ، فكلّ موضع مكتوب فيه (قلت) فإنّه من الفوائد التي زدّتها على الأصل"[1].

1 – زين الدّين أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفيّ الرّازيّ (المتوفّى: 666هـ): مختار الصّحاح، المحقّق: يوسف الشّيخ محمّد، المكتبة العصريّة – الدّار النّموذجيّة، بيروت – صيدا، الطّبعة: الخامسة، 1420هـ/1999م، ص: 7.

وتجد كذلك الاختيارات التي أدمجها مع النّص، حيث لم يكتف الرّازي بالاختصار، وإنّما مزج النّص بنصوص أخرى من (تهذيب اللّغة) للأزهريّ (ت370هـ) وغيره من أصول اللّغة الموثوق بها. وعلاقة الاستدراك ليست بغائبة هنا، فقد أوضح الرازي بقول: "وكلّ ما أهمله الجوهريّ من أوزان مصادر الأفعال الثّلاثيّة التي ذكر أفعالها ومن أوزان الأفعال الثّلاثيّة التي ذكر مصادرها فإنّي ذكرته؛ إمّا بالنّص على حركاته أو بردّه إلى واحد من الموازين العشرين التي أذكرها الآن إنّ شاء الله تعالى، إلّا ما لم أجده من هذين النّوعين في أصول اللّغة الموثوق بها والمعتمد عليها، فإنّي قفوت أثره رحمه الله تعالى في ذكره مهملا لئلا أكون زائدا على الأصل شيئا بطريق القياس، بل كلّ ما زدته فيه نقلته من أصول اللّغة الموثوق بها"[1].

ت – المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير:

لأحمد بن محمّد بن علي الفيوميّ ثمّ الحمويّ، أبو العباس (المتوفّى: نحو 770هـ) هذا الكتاب من كتب المعاجم الفقهيّة التي تهتمّ بالمصطلحات الفقهيةّ أكثر من غيرها، وهو يشرح لغة هؤلاء الفقهاء و يبسط معانيها على الوفق المراد عندهم. رتّبه المؤلف على حروف المعجم، وشرح فيه ألفاظ الفقه على المذهب الشّافعي الواردة في كتاب: «الشّرح الكبير» للرّافعيّ، وقد أكثر فيه من الاستشهاد بالأحاديث النّبويّة، وأبرز المعاني الفقهيّة إلى جانب المعاني اللّغويّة، وأحيانًا يتوسّع في المشتقّات، والتزم الإشارة إلى أبواب الأفعال، وأكثر من ذكر جموع الأسماء والصّفات، وفصّل كثيرًا من المسائل اللّغويّة والصّرفيّة والنّحويّة، واهتمّ بضبط حروف الكلمة ضبطًا دقيقًا. ولذا تمثّل منهجه في الآتي:

– تجريد الكلمة من الزّوائد مراعيًا الأصول.

– ردّ الحروف المنقلبة إلى أصلها.

– ردّ الحروف المحذوفة كما في أبّ.

– اتّبع ترتيب المواد حسب ترتيب الحرف الأوّل ثمّ الثّانيّ وفق التّرتيب الهجائيّ للحروف العربيّة فكلمة (بصرة) تبدأ بحرف الباء ثمّ الصّاد ثمّ الرّاء.

– اهتمّ بضبط الكلمات ولا سيّما بذكر الألفاظ المشهورة، مثل كلمة بصرة: وزن: تمرة.

– اهتمّ بذكر المصادر، مثل: كتب. مصدرها: الكتابة.

– إذا كان ثاني الكلمة ألفًا مجهولة الأصل جعله واوًا كما في: صاح وعاج.

ثانيّا – المعاجم الحديثة

1 – الرّازيّ: مختار الصّحاح، ص: 7.

تعدّدت المعاجم العربيّة الحديثة وكثُرت وتفاوتت بين مجيدٍ ومقصّرٍ، وسلك بعضها مسلك المعاجم القديمة، وحاول بعضها التّجديد في مادّتها بإدخال بعض الألفاظ التي لم تدخل في المعاجم القديمة، ومن تلك المعاجم:

– محيط المحيط لبطرس البستانيّ فرغ من تأليفه عام 1286هـ – 1869م.

– المنجد للأب لويس المعلوف أخرجه سنة 1908م.

– أقرب الموارد في فصح العربيّة والشّوارد لسعيد الخوريّ الشّرتونيّ ألفه عام 1307هـ – 1889م.

– متن اللّغة لأحمد رضا العاملي، ألفه 1958م.

– المعجم الوسيط من إصدار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة. وشارك في تأليفه مجموعةٌ من أعضاء المجمع اللُّغويّ، وطُبع طبعته الأولى في مجلدين سنة 1380هـ ثمّ صدر في طبعة منقَّحة عام 1392هـ.

– المعجم اللّغويّ التاريخيّ للمستشرق الألمانيّ فيشر.

– معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، لأحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفّى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، صدرت طبعته الأولى، 1429هـ – 2008م، عدد الأجزاء: 4، 3 للمعجم، ومجلد للفهارس.

– المعجم الكبير من إصدار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، هو أضخم مشروع يتبناه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، أكبَّ على إخراجه على غرار "معجم أكسفورد الكبير"، وحشد له جهود لجنته الخاصّة وجهود الخبراء والمحرّرين المختصّين في العمل المعجميّ، فصدرت منه حتّى الآن، على فترات متتالية، ثمانية مجلدات كاملة – ولم يكتمل بعد، فقد صدرت منه في الفترة من 1970 حتّى 2023 ستّ عشرة مجلدة تغطّي من حرف الهمزة حتّى حرف الضّاد – والعمل مستمر في هذا المعجم بنشاط ملحوظ في الأجزاء التّالية. وبالمعجم لغة وأدب ونحو وصرف وبلاغة، وفيه أيضًا المصطلحات الشّائعة في التّاريخ والجغرافيا، وعلم النّفس، والفلسفة، والمعارف الإنسانيّة، وعلوم الحياة والحضارة، ومصطلحات علميّة وتقنيّة، ومصطلحات العلوم اللّغويّة والإنسانيّة، والعلوم الحديثة والمستحدثة، لتُضفي عليه طابعه الموسوعيّ.

المحاضرة التّاسعة

العنوان:

مصادر لغات العرب ولهجاتها

لقد أصبح علم اللّغات واللّهجات علما مستقلا منفصلا عن باقي علوم اللّغة نظرا لأهمّيّته، فهو علم يتناول الظّواهر اللّغويّة، التي تحدث في لغة من اللّغات بسبب اختلاف اللّهجات، أو التي يكون اختلاف اللّهجات سببًا رئيسًا فيها، وذلك كالإبدال في اللّغة العربيّة، والفكّ الإدغام، والهمز والتّسهيل، وقضايا المشترك والمتضاد والمترادف...إلخ.

كما يتناول علم اللّهجات انقسام لغة ما إلى عدّة لهجات، مرتبطة بها، قلّت أو كثرت، والأسباب التي تؤدّي إلى ذلك، والصّلة بين اللّغة الأمّ وبين ما تفرّع عنها من لهجات فرادى ومجتمعه، وبين كلّ لهجة وشقيقتها، وخصائص كلّ هذه اللّهجات في مستويات التّحليل اللّغويّة، ومن أصوات، وبنية، تركيب، ودلالة، ما يعرض لهذه اللّهجات في صراعها وتفاعلها من قوّة أو ضعف، وانزواء أو انتشار، وموت وحياء، وما يكون من سيادة إحداها على سائرها كما حدث للهجة قريش- مثلا - وبيان أسباب تلك السّيادة، وقد تتحوّل إحدى اللّهجات إلى لغة، عندئذ يتناول علم اللّهجات أسباب ذلك، كما يدرس آثار كلّ لهجة في صاحبتها، ومدي تأثرها بها، ثمّ استنباط القوانين التي سارت عليها اللّغة في ذلك كلّه.

وللعلم فإنّ علماء العربيّة القدامى لم يتركوا مؤلّفا مستقلاً يختصّ باللّهجات العربيّة، أي لم يتوجّهوا بالتّأليف للّهجات العربيّة القبليّة المختلفة، ولا يعني ذلك أنّهم لم يتكلّموا فيها بالكليّة، فقد ألف كثير منهم كتبًا أطلقوا عليها اسم «اللّغات» وذكروا فيها ما يتعلّق بذلك، ومن هؤلاء: الفرّاء (المتوفّى: 207ه)، وأبو عبيدة (المتوفّى: 210ه)، والأصمعي (المتوفّى: 212ه)، وأبو يزيد الأنصاري (المتوفّى: 215ه)، ويونس بن حبيب (المتوفّى: 283ه)، وغيرهم.

كما ألفوا في «لغات القرآن» من ذلك «اللّغات في القرآن» رواية ابن حسنون المقرئ المصريّ بإسناده إلى ابن عباس- رضي الله عنهما-، وكتابه: «ما ورد في القرآن الكريم من لغات القبائل» لأبي عبيد القاسم بن سلّام. وقد وردت إشارات كثيرة في كتب التّراث على اختلاف اهتماماتها، إلى اللّهجات العربيّة.

كما وردت موضوعات خاصّة باللّهجات العربيّة في كتب الأقدمين تتحدّث عن بعض مسائلها، ففي «الخصائص» ابن جني (المتوفّى: 392ه)، تجد أبوابا في ذلك، منها:

- «باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا»[1].
- و«باب في تركيب اللّغات»[2].

1 - ابن جني: الخصائص، 371/1.

2 - ابن جني: الخصائص، 376/1.

– و«باب اختلاف اللّغات وكلّها حجّة»[1].

– و«باب في العربيّ يسمع لغة غيره أيراعيها ويعتمدها، أم يلغيها ويطّرح حكمها»[2].

وفي «الصّاحبي» لأحمد بن فارس (المتوفّى: 395هـ)، نجد مثل ذلك، منها:

– «باب القول في اختلاف لغات العرب»[3].

– و«باب اللّغات المذمومة»[4].

– و«باب انتهاء الخلاف في اللّغات»[5].

وفي «المزهر في علوم اللّغة وأنواعها» للسّيوطيّ، نجده قد خصّص النّوع العاشر لمعرفة الضّعيف والمنكر والمتروك من اللّغات[6]، والنّوع الحادي عشر لمعرفة الرّديء المذموم من اللّغات[7]، والسّادس عشر لمعرفة مختلف اللّغة[8]، والسّابع عشر لمعرفة تداخل اللّغة[9].

ولا بدّ لنا من التّنبيه على أنّ الرّواة والعلماء لم يدوّنوا اللّهجات على مناطق العرب قبل تهذيب قريش للّغة، ولكنّهم تناقلوا من ذلك أشياء كانت لعهد الإسلام، وأشياء أصابوها في أشعار العرب ممّا صحّت روايته قبيل ذلك، أمّا سواد ما كتبوه، فقد شافهوا به العرب في بواديها وسمعوه منهم، وهم بلا ريب من بقايا اللّهجات الأولي التي كانت لعهد الجاهليّة.

وفي العصر الحديث نمت دراسة اللّهجات العربيّة وازدهرت، على الرّغم من صعوبتها، فكانت أوّل دراسة للّهجات؛ الرّسالة التي ألّفها المرحوم: حفني ناصف بعنوان «مميّزات لغات العرب، تخريج ما يمكن من اللّغات العاميّة عليها، وفائدة علم التّاريخ من ذلك» وقد ألقاها في مؤتمر المستشرقين الذي انعقد في فينا سنة 1886م.

ثمّ جاءت بعد ذلك دراسة الدّكتور: إبراهيم أنيس تحت عنوان «في اللّهجات العربيّة» وتعدّ هذه الدّراسة مصدرًا مهمّا لكلّ من كتب عن اللّهجات في العصر الحديث.

---

1 – ابن جني: الخصائص، 12/2.

2 – ابن جني: الخصائص، 16/2.

3 – ابن فارس: الصّاحبي، ص: 25.

4 – ابن فارس: الصّاحبي، ص: 29.

5 – ابن فارس: الصّاحبي، ص: 39.

6 – السّيوطيّ: المزهر، 169/1.

7 – السّيوطيّ: المزهر، 175/1.

8 – السّيوطيّ: المزهر، 202/1.

9 – السّيوطيّ: المزهر، 207/1.

كما أُلّفت رسائل جامعيّة خاصّة في اللّهجات العربيّة، وأهمّها جميعًا «اللّهجات العربيّة كما تصوّرها كتب النّحو واللّغة» للدّكتور: أحمد علم الدّين الجندي- دكتوراه سنة 1965م، وقد طبعت تحت عنوان: «اللّهجات العربيّة في التّراث».

وقد خصصّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة للدّراسات اللّهجيّة لجانًا خاصّة، تضمّ عددًا كبيرًا من المتخصّصين في هذا الشّأن، وما ذلك إلّا لأهميّة هذا النّوع من الدّراسات. وقد خصّصت لها العديد من المخابر اللّغويّة والجامعات دراسات خاصّة.

أهميّة علم اللّهجات العربيّة:

1- نحتاج في عصرنا إلى الوقوف على مراحل تطوّر اللّغة العربيّة، ومعالم كلّ مرحلة في تاريخها المديد، في الأصوات، والمفردات، صيغة ودلالة، وفي الجمل والتّراكيب.

2- اللّهجات العربيّة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقراءات القرآنيّة، التي تمثّل اللّهجات جانبا كبيرا منها، ودراسة اللّهجات دراسة واعية تفيد كثيرا في عزو هذه القراءات اللّهجيّة إلى أصحابها، وهي خدمة جليلة للقرآن الكريم الذي قامت الدّراسات العربيّة له وبه.

3- دراسة اللّهجات تقدّم تحليلا علميًّا للتّكوين اللّغويّ للّغة العربيّة، حيث إنّها تُثبت أنّ الفصحى عبارة عن خليط من لهجات شتّي، أسهمت كلّ قبيلة في صنعه بقدر قد يزيد أو ينقص، بحسب ظروف كلّ قبيلة ومكانتها.

4- الدّراسة المكتملة للّهجات قديمها وحديثها تمكّنها من اكتشاف القوانين التي سارت عليها العربيّة في تطوّرها، والعوامل التي وجّهت هذا التّطوّر وأثّرت فيه، وارتباط كلّ ظاهرة بمسبّباتها في المكان أو الزّمان.

5- دراسة اللّهجات في عصرنا الحاضر- خصوصا- لها فوائد عمليّة، كما في المجال العسكريّ، وفي أعمال التّجسّس، وبثّ الشّائعات، والدّعايات المختلفة والحرب النّفسيّة، وكذلك في الجوانب الأمنيّة، كما أنّها ضروريّة في مجال الإذاعات الموجّهة.

6- تكشف لنا دراسة اللّهجات العربيّة الحديثة عن احتفاظها بعناصر لغويّة كثيرة من اللّهجات القديمة، مثل كسر أحرف المضارعة كما في نشرب، وتخفيف الهمزة في مواطن عدّة من الكلمات العربيّة وغير ذلك.

7- تفيد دراسة اللّهجات الحديثة في تحديد الأماكن التي استقرّت فيها القبائل العربيّة بعد الفتوح الإسلاميّة، حيث إنّ كلّ منطقة نطقت العربيّة بلهجة من نزل بها من العرب.

8- دراسة اللّهجات تمكّننا من نسبة أقوام متفرّقين في أماكن مختلفة إلى أصل واحد.

وفي الأخير يمكن إعطاء بعض المصادر والمراجع التي يستفاد منها في الكلام عن لهجات العرب.

- الخصائص لعثمان ابن جني.
- الصّاحبي في فقه اللّغة لأحمد ابن فارس.
- المزهر في علوم اللّغة العربيّة لأبي بكر السّيوطيّ.
- في اللّهجات العربيّة لإبراهيم أنيس.
- اللّهجات العربيّة في التّراث لأحمد علم الدّين الجندي.
- اللّهجات العربيّة نشأة وتطورا لعبد الغفار حامد هلال.
- في اللّهجات العربيّة القديمة لإبراهيم السّامرائيّ.
- دراسات في اللهجات العربية لفتحي الدّابوليّ.
- مميّزات لغات العرب، لحفني ناصف.
- في اللّهجات العربيّة لمحمّد أحمد خاطر.
- مقدّمة في اللّهجات العربيّة للموافي الرّفاعيّ البيليّ.
- القراءات واللّهجات لعبد الوهاب حمودة.
- اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة لعبده الرّاجحي.
- أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربيّ لعبد الصّبور شاهين.
- القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث، للخانجيّ وعبد الصّبور شاهين.
- لهجة هذيل لعبد الجواد الطّيب.
- لهجة تميم دراسة وصفيّة تاريخيّة لضاحي عبد الباقي.

المحاضرة العاشرة

العنوان:

شواهد علوم اللّغة

ألمحنا من قبل لقضيّة الشّواهد في اللّغة كجزء من محاضرة تتعلّق بعموم مصدر كلام العرب من الشّعر والنّثر، وفي هذه المحاضرة نخصّها بالحديث كمصدر من مصادر الاحتجاج اللّغويّ.

الشّواهد في اللّغة والاصطلاح:

الشّواهد جمع مفردها شاهد، وهو اسم فاعل من الفعل شَهِدَ، و(شَهِدَ) أصلٌ يدلّ على حُضُورٍ وعِلْمٍ وإعلامٍ، جاء في مقاييس اللّغة لابن فارس: (شهد) الشّين والهاء والدّال أصل يدلّ على حضور وعلم وإعلام، لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه. من ذلك الشّهادة، يجمع الأصول التي ذكرناها من الحضور، والعلم، والإعلام. يقال شهد يشهد شهادة. والمشهد: محضر النّاس[1].

فالشّاهد في اللّغة يُطلق على معانٍ متعدّدة، منها الحاضر الذي يحضر الأمرَ ويشهده[2].

ومنها اللّسان، من قولهم: لفلان شاهدٌ حسنٌ، أي: عبارة جميلة[3].

ومنها الشّاهد عند القاضي والحاكم، وهو الذي يبيّن ما يعلمه ويشهد به أمام القاضي[4].

وغير ذلك من المعاني والتي منها الخبر القاطع والبرهان والدّليل والحجّة وهذه الأخيرة أقرب المعاني المرادة في موضوعنا.

وأمّا في الاصطلاح فالشّاهد عند أهل العربيّة، هو: "الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التّنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيّتهم"[5].

وهذا التّعريف نراه قيَّدَ وظيفةَ الشّاهد بإثبات القاعدة، ووظيفة الشّاهد عند علماء العربيّة تتجاوز إثبات القاعدة وتأكيدها، إلى الحكم بصحّة اللّفظة، والتّركيب، وبيان ما قد يعتري القاعدة من الشّذوذ وعدم الاطّراد، كما أنّه قد يُفْهَمُ من عبارة الجزئيّ أنّ المقصود هو موضع الشّاهد

1 – ابن فارس: مقاييس اللّغة، 221/3.

2 – ابن منظور: لسان العرب 222/7.

3 – ابن منظور: لسان العرب 226/7.

4 – ابن فارس: مقاييس اللّغة، 221/3.

5 – محمّد بن علي ابن القاضي محمّد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التّهانوي (المتوفّى: بعد 1158هـ): كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النّصّ الفارسيّ إلى العربيّة: د. عبد الله الخالدي، التّرجمة الأجنبيّة: د. جورج زيناني مكتبة، لبنان ناشرون – بيروت، الطّبعة: الأولى – 1996م، 1002/1.

فحسب لا الجملة المشتملة على ذلك الشّاهد، سواء أكانت شاهدًا شعريًا أم نثريًا، في حين أنّ المقصود بالشّاهد هو جملة الشّاهد كلّها.

وقد تكلّمنا سابقا أنّ الشّاهد إذا أطلق عند علماء اللّغة فإنّه ينصرف مباشرة للشّاهد الشّعريّ، وفي هذا يقول أبو هلال العسكريّ تحت عنوان: الفصل الحادي والثّلاثون في الاستشهاد والاحتجاج، معناه (أي الاستشهاد): "وهذا الجنس كثير في كلام القدماء والمحدثين، وهو أحسن ما يتعاطى من أجناس صنعة الشّعر، ومجراه مجرى التّذييل لتوليد المعنى، وهو أن تأتى بمعنى ثمّ تؤكّده بمعنى آخر يجرى مجرى الاستشهاد على الأوّل، والحجّة على صحّته"[1].

وعليه فالمقصود بالشّاهد الشّعريّ اصطلاحًا هو الشّعر الذي يُستشهدُ به في إثبات صحّة قاعدة، أو استعمال كلمة، أو تركيب، لكونه من شِعْرِ العرب الموثوق بعربيتهم.

ولهذا فإنَّ أئمةَ اللّغة لا يستشهدون ولا يحتجّون على اللّغة والنّحو والصّرف إلّا بالشّواهد الموثوق بفصاحتها، وإيراد النّحويّين للشّواهد الشّعريّة للمُولَّدين من باب التّمثيل والاستئناس وتوضيح القاعدة ليس إلّا، ولا تتّخذ الشّواهد الشّعريّة للمولَّدين حجّةً تقعَّدُ بناء عليها قواعد نحويّة عند جمهور النّحويّين.

أهمّيّة الشّواهد عند علماء اللّغة:

وبما أنّ الشّاهد هو الحجّة في إثبات صحّة القضايا أو خطئها، كان الرّواة يحفظون الشّواهد، فهذا أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباري النّحويّ اللّغويّ (المتوفّى: 172هـ) كان من أعلم النّاس بالنّحو، والأدب، وأكثرهم حفظًا، يحفظ ثلاثمائة ألف بيت من الشّعر شاهدة في القرآن، وكان يملي من حفظه لا من كتاب[2].

وكان عبد الوهاب بن أحمد أبو مِسْحَل الأعرابيّ قد حضر من البادية إلى بغداد، وأخذ النّحو والقرآن عن الكسائيّ، وروى عن علي بن المبارك أربعين ألف بيت شاهد على النّحو[3]، وتدلّ هذه الرّوايات – رغم المبالغة – على اهتمام العلماء بالشّواهد خاصّة الشّعريّة منها.

وإذا عدنا إلى كتاب سيبويه الذي يعتبر دستور النّحو العربيّ، والذي جمع فيه أفكار أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيديّ واجتهاداته هو، فإنّنا نجده قد ضمّنه من الشّواهد القرآنيّة والشّعريّة

1 – أبو هلال العسكريّ: الصّناعتين، ص: 416.

2 – عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (المتوفّى: 911هـ): طبقات الحفّاظ، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1403هـ، ص: 351. والسّيوطيّ: بغية الوعاة، 212/1. وإميل بديع يعقوب: المعجم المفصّل في شواهد العربيّة، دار الكتب العلميّة، الطّبعة: الأولى، 1417هـ – 1996م، 12/1.

3 – السّيوطيّ: بغية الوعاة، 123/2. والصّفدي: الوافي بالوفيات، 194/19.

والنّثريّة وبعضا من الأحاديث النّبويّة الشّيء الكثير، فقد بلغ عدد الشّواهد القرآنيّة فيه سبعمائة وأربعا وأربعين آية، وبلغ عدد الأبيات الشّعريّة ألفا وخمسمائة بيت من الشّعر.

وكانت الشّواهد البلاغيّة قد نالت اهتماماً مبكّرا فقد ألفّ إبراهيم بن محمّد بن أحمد بن أبي عون ابن هلال أبي النّجم الكاتب أبو إسحاق (المتوفّى: 322هـ) كتاب التّشبيهات[1] عرض فيه لجملة من تشبيهات العرب في موضوعات مختلفة... والكتاب ليس دراسة، وإنّما هو شواهد فيها تشبيهات اختارها من عدّة شعراء اهتمّوا بالتّشبيهات، ولا سيّما شعراء العصر العباسيّ.

ووضع أبو عبد الله محمّد بن الكتّاني الطّبيب (المتوفّى: 420هـ) كتاب التّشبيهات من أشعار أهل الأندلس[2]، ذكر فيه تشبيهات مختلفة. أُخِذتُ صورها من الطّبيعة والحياة، وألّف علي بن ظافر بن الحسين الأزديّ، المصريّ، المالكيّ جمال الدّين، أبو الحسن (المتوفّى: 613هـ) كتاب غرائب التّنبيهات على عجائب التّشبيهات[3]، وهو ككتاب الكتّانيّ مختارات شعريّة تتضمّن تشبيهات في كثير من الأغراض.

وقد شارك المفسّرون والمصنّفون في الدّراسات القرآنيّة مشاركة فاعلة في العناية بالشّواهد الشّعرية اللّغويّة، يستشهدون بها لتوضيح لفظة غريبة، أو لبيان أصلها الاشتقاقيّ، أو لبيان ما طرأ عليها من تطوّر دلاليّ، أو لمعرفة استعمالاتها في السّياق، أو نحو ذلك من مسائل تتعلّق بالمفردات القرآنيّة. وقد حفلت كتب التّفسير بهذا النّوع من الشّاهد الشّعريّ، وكتب غريب القرآن كذلك، بل إنّ كتب التّفسير والغريب والمعاني قد تنفرد ببعض الشّواهد اللّغويّة التي لا توجد في معاجم اللّغة.

والأمثلة على هذا النّوع كثيرة، حيث عُنِي العلماء بها في فترة مبكّرة، نظرا لأهميّتها والحاجة إليه في الاستشهاد، فقد كان ابن عباس – رضي الله عنه – يرجع في فهم معاني الألفاظ الغريبة التي وردت في القرآن إلى الشّعر الجاهليّ، وكان غيره من الصّحابة يسلك هذا الطّريق في فهم غريب القرآن ويحضّ على الرّجوع إلى الشّعر العربيّ ليستعان به على فهم معاني الألفاظ القرآنيّة الغريبة. من ذلك ما رُويَ عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أنّه قرأ على المنبر قوله

1 – الحمويّ: معجم الأدباء، 106/1.

2 – خير الدّين بن محمود بن محمّد بن علي بن فارس، الزّركلي الدّمشقي (المتوفّى: 1396هـ): الأعلام للزّركلي، دار العلم للملايين، الطّبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو 2002م، 83/6.

3 – عمر رضا كحالة: معجم المؤلّفين، مكتبة المثنّى – بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ بيروت، 113/7.

تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[1]. فسأَلَ عن التّخوفِ حيث لم يجده في لغته، لغة قريش.

فقام رجلٌ من قبيلةِ هُذيلٍ وقال: التّخوفُ عندنا التّنقصُ، ثمّ أنشدهُ[2]:

تَخَوَّفَ السَّيْرُ مِنها تَامِكًا قَرِدًا ... كَمَا تَخَوَّفَ عُوْدَ النّبْعةِ السَّفِنُ[3]

وقد اهتم المعاصرون اهتماما واضحا بدراسة الشّواهد اللّغويّة؛ فقد ألفّ الأستاذ عبد السّلام محمّد هارون معجم شواهد العربيّة، وصنّف الدّكتور علي القاسميّ معجم الاستشهادات ضمّنه شواهد مختلفة ورتّبه ترتيبا ألفبائيّا، وضعه ليكون معينا للكتّاب والشّعراء، ووضع الدّكتور أحمد مطلوب معجم شواهد البلاغة الشّعريّة رتّبه ترتيبا ألفبائيّا، قدّمه ليكون "هدية للباحثين والدّارسين"، ولمن يريد التّمتع بالشّعر.

والشّاهد يأخذ صفته من الحقل الذي يستخدم فيه، فيكون الشّاهد النّحويّ، والشّاهد البلاغيّ، والشّاهد العروضيّ، والشّاهد النّقديّ، والشّاهد المعجميّ، وهكذا. كما أنّها تتنوّع حسب مصدرها، فمنها الشّواهد القُرآنيّة، ومنها شواهد الحديث النّبويّ الشّريف، وشواهد الشّعر والرّجز، وشواهد أخرى كالأمثال، وخطب العرب، وأقوالها ولهجاتها... الخ.

ومن وظائف الشّواهد الاستفادة من النّصوص اللّغويّة في مجال الاحتجاج، وفي ذات الوقت تساعد على تناقل الأفكار وتداولها من جيل إلى جيل ومن مكان إلى آخر. ويمكن في الأخير أن نعطي بعض المصادر في الشّواهد، والتي منها:

- الشّواهد الكبرى للعينيّ.
- المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة للعينيّ.
- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي.
- شرح أبيات مغني اللّبيب لعبد القادر البغدادي.
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحاس.
- شرح أبيات سيبويه للسّيرافي.
- شرح شواهد الإيضاح لابن بري.

---

1 – النّحل: 47.

2 – أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثّعلبيّ، أبو إسحاق (المتوفّى: 427هـ): الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمّد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير السّاعدي، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1422هـ – 2002م، 18/6.

3 – قال الصّاغانيّ: وعزاه الأزهريّ لابن مقبل وهو لعبد الله بن عجلان النّهديّ، وفي الأغاني نسبه لابن مزاحم الثّماليّ.

- شرح شواهد القطر للشّربينيّ.
- شرح أبيات المفصّل للشّريف الجرجانيّ.
- تكميل المرام في شرح شواهد ابن هشام للفاسيّ.
- شرح شواهد شذور الذّهب لمحمّد علي الفيّوميّ الشّافعيّ.
- شرح شواهد المفصّل لفخر الدّين الخوارزميّ.
- معالم الاهتداء شرح شواهد قطر النّدى لعثمان بن المكيّ الزّبيديّ.
- شرح الشّواهد الشّعريّة في أمات الكتب النّحويّة «لأربعة آلاف شاهد شعريّ» لمحمّد بن محمّد حسن شراب.
- الدّرر اللّوامع لأحمد بن الأمين وهو شرح لشواهد همع الهوامع للسّيوطيّ.
- الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي.
- شرح شواهد المغني للسّيوطيّ.
- شرح الجرجاوي لشواهد ابن عقيل.
- معجم شواهد النّحو الشّعريّة لحنّا جميل حدّاد.
- الرّواية والاستشهاد باللّغة لمحمّد عيد.
- معجم شواهد البلاغة الشّعريّة لأحمد مطلوب
- معجم الاستشهادات لعلي القاسمي.

المحاضرة الحادية عشرة

العنوان:

عادات العرب في الكلام

العرب هم أهل اللّغة وعليهم يعوّل في أخذها، ومع ذلك تختلف عاداتهم في الكلام، فإن كانوا يتّفقون أو يشتركون في معظم اللّغة إلّا أنّهم يختلفون في بعضها الآخر، بحكم موروثهم اللّغويّ وتأثر بعضهم بعض، ولكونهم أميّين لا يكتبون بقيت اللّغة متعلّقة على الألسنة، تتغير ما دام يتكلّم بها وما دامت ألسنتهم متصرّفة بالسّليقيّة أو ما هو في حكمها، كالتّقليد الطّبيعي الذي يأخذ به العربي للخفّة وانحراف لسانه إليه طبيعة؛ لأنّه يركّب منه قياس نفسه كأنّه من منطقة الموروث.

ولذا لا جرم فقد كانت اللّغات كثيرة؛ لكلّ قبيلة خصائصها وطبيعتها في النّطق، وذلك باختلاف عادات العرب في الكلام، فالعرب قبائل، وتحت كلّ قبيلة بطون متعدّدة، ثمّ الأفخاذ، ثمّ العشائر، ثمّ الفصائل؛ ولا بدّ أن يكون ناموس الاختلاف قد عمّ هذه الأقسام كلّها، إن لم يكن في أصل اللّغة ففي الفروع واللّهجات.

وقد نقل صاحب "المخصّص" في موضع من كتابه أنّ أبا عبيد روى عن الكسائيّ النّحويّ (المتوفّى: 182هـ) أنّ المضارع من "نمى" إنّما هو "ينمي" بالياء، وقال الكسّائيّ: لم أسمع "ينمو" بالواو إلّا من أخوين من بني سُلَيْم، ثمّ سألت عنه جماعة من بني سُلَيْم فلم يعرفوه بالواو[1].

هذا على انتشار اللّغة يومئذ بالقرآن والشّعر في جمهور العرب، ولزومها على الغالب طريقة واحدة وحدا معروفًا، ومع ذلك بقي الاختلاف حتّى في الفصيلة الواحدة؛ لأنّ هذين الأخوين أهل بيت واحد امتازا بهذه اللّغة عن العشيرة كلّها.

ولا بدّ من التّنبيه على أنّ الرّواة والعلماء لم يدوّنوا اللّهجات على مناطق العرب قبل تهذيب قريش للّغة، ولكنّهم تناقلوا من ذلك أشياء كانت لعهد الإسلام، وأشياء أصابوها في أشعار العرب ممّا صحّت روايته قبيل ذلك؛ أمّا سواد ما كتبوه فقد شافهوا به العرب في بواديها وسمعوه منهم، وهو بلا ريب من بقايا اللّهجات الأولى التي كانت لعهد الجاهلية.

على أنّهم لم يدوّنوا من كلّ ذلك إلّا كفاية الحاجة القليلة في تصاريف الكلام، أو ما تنهض به أدلّة الاختلاف بين العلماء المتناظرين: كالبصريّين والكوفيّين؛ أمّا تدوين اللّهجات على أنّها أصل من أصول الدّلالة التّاريخيّة في اللّغة فهذا لم يتنبه له أحد تقريبا؛ لأنّ أكبر غرضهم من

1 – – علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ أبو الحسن (المتوفّى: 458هـ): المخصّص، المحقّق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1417هـ 1996م، 210/4. وابن جنّي: الخصائص، 382/1.

جمع اللّغة وتدوينها يرجع إلى علوم القرآن والحديث، ولغتهما قرشيّة؛ وهذه يقلّ الاختلاف فيها؛ لأنّها حضريّة مهذّبة، والتّحضر شيء ثابت فكأنّها في حكم المدوّنة.

وهذا الاختلاف في اللّغات عند العرب يرجع في كلّ وجوهه إلى ثلاثة معان[1]:

1 – ما يكون من تباين اللّهجات وتنوّع المنطق؛ وهذا رأس الأنواع؛ لأنّه يشمل اختلافهم في إبدال الحروف وحركات البناء والإعراب واختلاف بناء الكلمة في اللّغتين والتّقديم والتّأخير والحذف والزّيادة ونحوها ممّا يرجع في جملته إلى صيغة الكلمة أو كيفية النّطق بها.

والعرب أنفسهم يعدّون مثل ذلك في اللّغات الأصليّة التي تمثّل نوعًا من أنواع الاختلاف الطّبيعيّ فيهم؛ وقد رووا أنّ رجلًا قال لعمر بن الخطاب: ما ترى برجل ظحّى بظبي؟ فعجب عمر ومن حضر، وقال: ما عليك لو قلت: ضحّى بظبي؟ فقال الرّجل: يا أمير المؤمنين، إنّها لغة! فكان عجبهم من هذه أشدّ.

وقد ذكر المبرّد في "الكامل" أنّ بني سعد بن زيد بن مناة، ولخم من قاربها، يبدّلون الحاء هاء لقرب المخرج، فيقولون في مدحته: مدهْتُه؛ وعليه قول رؤبة:

لله در الغانيات المدَّه... سبحن واسترجعن من تألهي

المدّه. أي: المدح[2]. أي اللّاتي يُمْتَدَحْن بالجمال. واسترجعن: قلن: "إنّا لله وإنّا إليه راجعون".

وفي لغة بَلْحَرِث وخثعم وكنانة يقلبون الياء بعد الفتحة ألفًا، فيقولون في إليك وعليك ولديه: "إلاك، وعلاك، ولداه"، ومنه قول الشّاعر: طاروا علاهن فطر علاها. بمعنى عليهن، عليها[3].

في لغة قُقيم: يبدّلون الياء جيما، ولغتهم في ذلك أعمّ من لغة قضاعة، لأنّها غير مقيّدة، فيقولون في بختي وعلي: بختجّ وعلجّ، ومنه قول الحماسي:

خالي عُوَيف وأبو عَلِجّ ... المطعمان اللّحم بالعشّج

أي: بالعشيّ، وأنشد أبو زيد لبعضهم:

يا رب إنّ كنت قبلت حجتّج ... فلا يزال ساجح يأتيك بج

يريد: حجتّي، ويأتيك بي؛ والسّاجح: السّريع من الدّواب[4].

---

1 – الرّافعيّ: تاريخ آداب العرب، 90/1.

2 – الرّافعيّ: تاريخ آداب العرب، 99/1.

3 – الرّافعيّ: تاريخ آداب العرب، 99/1.

4 – الرّافعيّ: تاريخ آداب العرب، 96/1.

2 – ما يكون من اختلاف الدّلالة للفظ الواحد باختلاف اللّغات التي تنطق به؛ ومن هذا النّوع المترادف والأضداد وغيرهما... ورووا أنّ أبا هريرة لمّا قدم من دَوْس عام خيبر، لقي النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – وقد وقعت من يده السّكين، فقال له: "ناولني السّكين"! فالتفت أبو هريرة يمنة ويسرة ولم يفهم ما المراد بهذا اللّفظ، فكرّر له القول ثانية وثالثة، وهو يفعل كذلك، ثمّ قال: آلمدية تريد؟ وأشار إليها، فقيل له: "نعم"! فقال: أوتسمّى عندكم سكينًا؟ ثمّ قال: والله لم أكن سمعتها إلّا يومئذ، ودَوْس بطن من الأزد.

وذكر الجاحظ في البيان والتّبيين أنّ أهل مكّة قالوا لمحمّد بن المناذر الشّاعر: ليست لكم معاشر أهل البصرة لغة فصيحة، إنّما الفصاحة لنا أهل مكّة. فقال ابن المناذر: أمّا ألفاظنا فأحكى الألفاظ للقرآن، وأكثرها له موافقة، فضعوا القرآن بعد هذا حيث شئتم. أنتم تسمّون القدر برمة وتجمعون البرمة على برام، ونحن نقول قدر ونجمعها على قدور، وقال الله عز وجل: ﴿وَجِفانٍ كَالْجَوابِ وَقُدُورٍ راسِياتٍ﴾[1]. وأنتم تسمّون البيت إذا كان فوق البيت عليّة، وتجمعون هذا الاسم على علالي، ونحن نسمّيه غرفة ونجمعها على غرفات وغرف. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿غُرَفٌ مِنْ فَوْقِها غُرَفٌ مَبْنِيَّةٌ﴾[2]. وقال: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفاتِ آمِنُونَ﴾[3]. وأنتم تسمّون الطّلع الكافور وإلّا غريض ونحن نسمّيه الطّلع. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَنَخْلٍ طَلْعُها هَضِيمٌ﴾[4]. فعد عشر كلمات لم أحفظ أنا منها إلّا هذا[5].

3 – ما يكون قد انفرد به عربيّ مع إطباق العرب على النّطق بخلافه؛ وهذا أقلّ الأنواع. وإنّما يعد من اختلاف اللّغات، لجواز أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة طال عهدها وعفا رسمها؛ وقد رووا عن أبي حاتم أنّه سأل أم الهيثم الأعرابيّة عن نوع من الحبّ يسمّى "اسفيوش": ما اسمه بالعربيّة؟ فقالت: أرني منه حبّات! فأراها، فأفكرت ساعة ثمّ قالت: هذا البحدق! ولم يسمع ذلك من غيرها[6].

ولذا فإنّ لغات القبائل في اختلافها إنّما هي درجات تاريخيّة في سلّم النّشوء والارتقاء يستقرى فيها سير التّاريخ اللّغويّ من طبقة إلى طبقة؛ لأنّ هذه اللّغات جرت من أوّل عهدها

1 – سبأ: 13.

2 – الزّمر: 20.

3 – سبأ: 37.

4 – الشّعراء: 148.

5 – الجاحظ: البيان والتّبيين، 40/1.

6 – السّيوطيّ: المزهر، 199/1.

على اندماج النّوع الأدنى منها في النّوع الأرقى، واستمرّ ذلك بين العرب، فكلّما انتشرت لغة أو لغات لقوم دون قوم تعاورها كلّ، وبهذا جعلت القبائل تدرج في سبيل الوحدة اللّغويّة العامّة التي تقضي بها سنّة الحياة، واعتبر هذا بما حصل آخرًا، فإنّه لم يبق بين اللّغات كلّها إلّا فروق جنسيّة، ثمّ لمّا ذهب عصر العرب وفسدت السّلائق واختبل الكلام وأصبح اللّسان تعليمًا، لم يبق من اللّغة إلّا اللّغة، وأودعت تلك الفروق الجنسيّة في معرض التّاريخ؛ على أنّ العلماء أنفسهم قد أضرحوا لهذه الفروق قبل أن تموت؛ وذلك لمكان القرآن من الوحدة اللّغويّة، فلم يكونوا يسمّونها لغات إلّا للدّلالة على أنّها مخالفة لما أطبق عليه أكثر العرب، وهو المعنى الاصطلاحيّ القديم منذ دوّنت اللّغة.

روى أبو بكر الزّبيريّ الأندلسيّ في "طبقات النّحويين": قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء (المتوفّى: 154هـ): أخبرني عمّا وضعت ممّا سمّيت عربيّة، أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ قال: أحمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني: لغات[1].

يقول السّيوطيّ: والمفهومُ من كلام ثعلب أنّ مَدار الفصاحةِ في الكلمة على كَثْرَة استعمالِ العرب لها فإنّه قال في أوّل فصيحة: هذا كتاب اختيار الفصيح ممّا يجري في كلام النّاس وكتبهم، فمنه ما فيه لغةٌ واحدة والنّاس على خلافها فأخبرْنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثُرنا واستُعْمِلتا فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فأخبرنا بهما[2].

والعلماء إنّما يريدون بلغات العرب ما كان باقيًا لعهدهم في ألسنة من أخذوا عنهم من القبائل، وهم أقوام يمكن حصرهم والإحاطة بلهجاتهم؛ ولذا ترى سيبويه يقول في مواضع من كتابه: "هذا عربيّ كثير في جميع لغات العربّ، "وهذا عربيّ كثير في كلامهم"، "وذلك قول العرب سمعناه منهم"؛ ونحو هذا ممّا يحقّق أنّهم يريدون باللّغات ما بيّناه؛ وكذا جاء عن صاحب "المخصّص" في بعض المواضع أنّهم يعتبرون لغة الحجازيّين الأصل عند اختلاف اللّغات؛ لأنّ أصل العربيّة إسماعيل عليه السّلام؛ وهذا المعنى قد كشفه سيبويه في باب الإدغام من كتابه حين ذكر أنّ أهل الحجاز دعاهم سكون الآخر في المثلين أن يبيّنوا في الجزم، فقالوا: اردُدْ ولا تَرْدُد، بخلاف بني تميم فهم يدغمون، قال: "وهي اللّغة العربيّة القديمة الجيّدة. ولكنّ بني تميم

1 – السّيوطيّ: المزهر،146/1.

2 – السّيوطيّ: المزهر،146/1.

أدغموا ولم يشبهوها برددت؛ لأنّه يدركها التّثنية، والنّون الخفيفة والثّقيلة، والألف واللاّم وألف الوصل، فتحرك لهن"[1].

وبقيت اللّغات مسمّاة منسوبة إلى أصحابها من العرب عند الرّواة والعلماء إلى آخر القرن الثّالث على أضعف الظّن، لكثرة الرّواة يومئذ وتشعّب فنون الرّواية، وإن كان الجوهريّ صاحب "الصّحاح" وهو في أواخر القرن الرّابع قد ذكر أنّه شافه بهذه اللّغة العرب العاربة في باديتها.

وممّا يروونه: أنّ الخليفة الواثق (المتوفّى: 232هـ) لمّا قدم عليه أبو عثمان المازنيّ سأله: ممّن الرّجل؟ فقال: من بني مازن. قال: أمِن مازن تميمٍ، أم من مازن قيسٍ، أم مِن مازن ربيعةَ، أم من مازن اليمن؟ قال: قلت: من مازن ربيعةَ. قال لي: باسمُك؟ يريد: ما اسمُك؟ – وهي لغة في قومنا– لأنّهم يقلبون الميم باء والباء ميمًا، قال المازنيّ: فكرهت أن أجيبه على لغة قومي كيلا أواجهه بالمكر – لأنّ اسمه بكر– فقلت: بكر يا أمير المؤمنين! فأعجبه ذلك وقال لي: اجلس فاطبئن، يريد: اطمئن. وفي رواية فقلت على القياس: مَكْر، يا أمير المؤمنين، أي بكر. فضحك وقال: اجلس واطمئن. فجلستُ[2].

وبديه أنّ مثل هذا الاختلاف لا يتدارس ويجعل من رياضة اللّسان ما لم يكن أهله في شباب أمرهم؛ لأنّ هرم لغة من اللّغات لا يكون إلّا بوشك انقراض أهلها أو تغيّر تاريخهم بما يشبه الانقراض، إذا تفقد أكثر مميّزاتهم الاجتماعية الأولى فكأنّهم غير ما كانوا[3].

1 – سيبويه: الكتاب، 473/4.

2 – محمّد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزّبيديّ الأندلسيّ الإشبيليّ، أبو بكر (المتوفّى: 379هـ): طبقات النّحويّين واللّغويّين، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة: الثّانيّة، دار المعارف، ص: 92. والصّفدي: الوافي بالوفيات، 134/10.

3 – الرّافعيّ: تاريخ آداب العرب، 91/1.

المحاضرة الثّانية عشرة

العنوان:

مصادر لغويّة مختلفة

أوّلا – (كتب النّظائر، الفرائد اللّغويّة، الأمالي، الأضداد)

ما ذكرناه من الاختلاف في عادات العرب في الكلام أثمر مخزونا كبيرا في اللّغة العربيّة ما دفع بالعلماء لجمعه والتّأليف فيه مبكّرا قصد جمع اللّغة وحصر أوجهها المختلفة باختلاف عادات العرب في الكلام، ولذا سنذكر بعض المصادر في بعض فنون اللّغة والتي منها:

1 – كتب النّظائر

النّظائر: جمع نظير، وهو المماثل والشّبيه، يقال: فلان نظير فلان إذا كان مثله وشبيهه والجمع نظراء، وفي تاج العروس للزّبيديّ: "النّظائر: الأفاضل والأماثل[1] لاشتباه بعضهم ببعض في الأخلاق والأفعال والأقوال[2]. ونظائر القرآن: سور المفصّل سمّيت لاشتباه بعضها بعضًا في الطّول.

قال الزّركشيّ: النّظائر كالألفاظ المتواطئة[3].

والألفاظ المتواطئة هي: أن يوجد اللّفظ له معنى واحد، وهذا المعنى له أفراد كثيرون، ومثال ذلك من القرآن الكريم لفظه (قرية) حيث تكرّرت في القرآن في أكثر من خمسين موضعاً، وفي كلّ هذه المواضع معنى القرية واحد فقط، لكن المراد منها يختلف، فمثلا في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنهْا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً﴾[4] القرية هنا: أريحا، أو القدس.

وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالم أَهْلُهَا﴾[5] القرية هنا: مكّة. وفي قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾[6] القرية هنا: مصر. فمعنى القرية في كلّ هذه المواضع واحد، لكن المراد منها يختلف في كلّ موضع عن الآخر.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبَائِثَ﴾[7] قال قتادة عن القرية: كان بأرض العراق، فأنجاه الله إلى الشّام.

---

1 – الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ص: 484.

2 – الزّبيديّ: تاج العروس، 252/14.

3 – بدر الدين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشيّ أبو عبد الله (المتوفّى: 794هـ): البرهان في علوم القرآن، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة: الأولى، 1376هـ – 1957م، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابى الحلبي وشركائه،102/1.

4 – البقرة: 58.

5 – النّساء: 75.

6 – يوسف: 62.

7 – الأنبياء: 74.

ويبدو من خلال استعراض المعاني اللّغويّة للنّظائر أنّ اللّغويّين جعلوا اللّفظين بمعنى واحد وهو المثل، فجاء الاقتران بين اللّفظين الأشباه والنّظائر. وقد عرّف أحمد الحمويّ الأشباه والنّظائر بقوله: "والمراد بها المسائل التي تشبه بعضها بعضا مع اختلافها في الحكم"[1].

ولأهميّة الأشباه والنّظائر فقد اعتنى العلماء المتخصّصون في مجال اللّغة وعلوم القرآن الكريم بهذا الجانب عناية خاصّة، وذلك لأهميّته وخطره، إذ به تتّسع قاعدة المفاهيم اللّغويّة والشّرعيّة، وتصل إلى البعيد والقريب، والعالي والدّاني.. ومن تلك المؤلفات ما يلي:

- الوجوه والنّظائر في القرآن العظيم لمقاتل بن سليمان.
- الوجوه والنّظائر في القرآن لهارون بن موسى القارئ.
- التّصاريف لتفسير القرآن مما اشتبهت أسمائه وتصرفت معانيه ليحيى بن سلّام.
- تحصيل نظائر القرآن للحكيم التّرمذيّ.
- وجوه القرآن لإسماعيل الحيريّ النّيسابوريّ.
- الوجوه والنّظائر لأبي هلال العسكريّ.
- ما اتّفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، للمبرّد.
- نزهة الأعين النّواظر في علم الوجوه والنّظائر لابن الجوزيّ.
- منتخب قرّة العيون النّواظر في الوجوه والنّظائر في القرآن الكريم، لابن الجوزيّ.
- الأشباه والنّظائر للسّيوطيّ.
- الأشباه والنّظائر، للثّعالبيّ.
- الوجوه والنّظائر لألفاظ كتاب الله العزيز، للدّامغانيّ.
- كشف السّرائر في معنى الوجوه والأشباه والنّظائر في القرآن الكريم لمحمّد البلبيسي.
- كشف السّرائر في معنى الوجوه والأشباه والنّظائر، لابن العماد.
- الوجوه والنّظائر في القرآن الكريم لسليمان بن صالح القرعاوي.
- الوجوه والنّظائر في القران الكريم لسلوى محمّد العوا.
- الوجوه والنّظائر في القرآن الكريم، لهارون بن موسى.

وهناك غيرها من كتب الأشباه والنّظائر وما ذكرناه فيه غنيّة، والهدف أن يعلم الطّالب هذا النّوع من مصادر اللّغة العربيّة.

---

1 – أحمد بن محمّد مكّي، أبو العباس، شهاب الدّين الحسيني الحموي الحنفي (المتوفّى: 1098هـ): غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنّظائر، دار الكتب العلمية، الطّبعة: الأولى، 1405هـ – 1985م، 38/1.

2 – الفرائد اللّغويّة

الفرائد: في اللّغة جمع فريد وفريدة، والفريد هو: الفرد الذي لا نظير له، فالفرائد في اللّغة: الدّرّ إذا نُظِم وفصل بغيره. والفريدة الجوهرة النّفيسة[1]. ففي اللّغة يراد بالفرائد الألفاظ التي لا نظير لها، فهي متوحّدة فيما تدلّ عليه من معنى. بعكس الألفاظ ذات المعاني المتعدّدة الوجوه.

وأمّا في اصطلاح علماء البديع: "الإتيان بلفظة تتنزّل منزلة الفريدة من العقد تدلّ على عظم فصاحة الكلام وجزالة منطقه وأصالة عربيّته بحيث لو أسقطت من الكلام عزّت على الفصحاء"[2].

ولهذا فإنّ الفرائد عند البلغاء مختصّة بالفصاحة دون البلاغة لأنّها تدلّ على عظم فصاحة الكلام وقوّته وجزالة منطقه وأصالة عربيّته، بحيث لو أسقطت من الكلام عزّت على الفصحاء وأوّل من أورد مصطلح الفرائد ابن أبي الإصبع المصري (ت654هـ) في كتابه تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر، تحت عنوان: باب الفرائد. حيث يعرّفها بقوله: "إتيان المتكلّم بلفظة تتنزّل من كلامه منزلة الفريدة من حبّ العقد تدلّ على عظم فصاحته وقوّة عارضته وشدّة عربيّته؛ حتّى إنّ هذه اللّفظة لو سقطت من الكلام لعزّ على الفصحاء غرامتها"[3].

ثمّ استشهد على ذلك بفرائد من شعر أبي نوّاس وأبى تمام والبحتريّ، فمن ذلك قول أبي نواس:

وكأنّ سُعدي إذ تودّعنا*** وقد اشرأبَّ الدّمع أن يكِفا

فلفظة اشرأبّ من الفرائد التي لا نظير لها في فصيح الكلام، ولا يقع مثلها إلّا على سبيل النّدور، وكذلك قول أبي تمام:

وقِدْماً كُنْتُ مَعْسُولَ الأماني*** ومأدوم القوافي بالسَّدادِ

فلفظة مأدوم من الفرائد التي لا يقدر على نظيرها، ولا يعثر على شبيهها.

---

1 – زين الدّين محمّد المدعو بعبد الرّؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثمّ المناويّ القاهريّ (المتوفّى: 1031هـ): التّوقيف على مهمّات التّعاريف، عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت–القاهرة، الطّبعة: الأولى، 1410هـ–1990م، ص: 258.

2 – أيوب بن موسى الحسيني الكفوميّ أبو البقاء: كتاب الكليات، تحقيق: عدنان درويش – محمّد المصريّ، دار النّشر: مؤسّسة الرّسالة – بيروت – 1419هـ – 1998م، ص: 1105. والتّهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1265/2.

3 – عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثمّ المصري (المتوفّى: 654هـ): تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر، تقديم وتحقيق: الدّكتور حفني محمّد شرف، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة – المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة – لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، ص: 576.

وقد جاء في الكتاب العزيز من ذلك غرائب يعزّ حصرها، منها قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾[1]. فألفاظ هذه الجملة كلّها فرائد معدومة النّظائر، ومنه لفظ حصحص في قوله تعالى: ﴿الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾[2]. والرّفث في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إِلى نِسائِكُمْ﴾[3]. ولفظ فزّع في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾[4]. فانظر إلى لفظة "فزّع" وغرابة فصاحتها، تعلم أنّ الفكر لا يكاد يقع على مثلها.

وكقوله تبارك وتعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾[5]. فهذه الفريدة في هذه الآية أعجب من كلّ ما تقدّم، فإن لفظة "خائنة" سهلة مستعملة، كثيرة الجريان على ألسن النّاس، لكن على انفرادها، فلمّا أضيفت إلى "الأعين" حصل لها من غرابة التّركيب ما جعل لها في النّفوس هذا الموقع العظيم، بحيث لا يستطاع الإتيان بمثلها، ولا يكاد يقع في شيء من فصيح الكلام شبهها.

وأشباه ذلك في الكتاب العزيز لا يدخل تحت الحصر، وقد ورد في السّنّة النّبويّة على صاحبها الصّلاة والسّلام مواضع شريفة، منها قوله عليه الصّلاة السّلام: «وَاسْتَذْكِرُوا القُرْآنَ، فَإِنَّهُ أَشَدُّ تَفَصِّيًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ»[6]. فالمح لفظتي استذكروا، وتفّصيّا لترى ما يذهل عقل السّامع فصاحة، ويروعه جزالة وحلاوة، وكذلك قوله عليه الصّلاة السّلام: «يَا أَهْلَ الخَنْدَقِ إِنَّ جَابِرًا قَدْ صَنَعَ سُؤْرًا، فَحَيَّ هَلًا بِكُمْ»[7]. فإنّ لفظة "حيّ، هلاً" من الفرائد العجيبة وفيها من الفصاحة ما يعجز عن مثله كلّ فصيح.

والآن نذكر بعض الكتب في الفرائد، والتي منها:

- الأفراد لأحمد بن فارس الرّازيّ.
- معجم الفرائد لإبراهيم السّامرائيّ.
- معجم الفرائد الحسان من قلائد اللّسان لإبراهيم بن ناصيف اليازجيّ.
- معجم الفرائد القرآنيّة لباسل سعيد البسومي.

---

1 – يوسف:80.

2 – يوسف:51.

3 – البقرة:187.

4 – سبأ:23.

5 – غافر: 19.

6 – البخاريّ: الصّحيح، باب استذكار القرآن وتعاهده، كتاب فضائل القرآن، رقم: 5032، 193/6.

7 – البخاريّ: الصّحيح، كتاب الجهاد والسّير، باب من تكلّم بالفارسيّة والرّطانة، رقم: 3070 ، 74/4.

- الفرائد الجديدة لجلال الدّين السّيوطيّ.
- الفرائد الجوهريّة في الطّرف النّحويّة لطنطاوي جوهريّ.
- مفاريد الألفاظ في القرآن الكريم، لمحمود عبد الله عبد المقصود يونس.

3 – كتب الأمالي

الأمالي من مادّة ملو، أو: ملا، والجمع أُملية، وهي كأحاجي: جمع أحجية، وأماسي: جمع أمسيّة. وقيل: الأمالي جمع إملاء – على غير قياس، ومنه الإِمْلاَلُ، وهو: إملاء الكتاب ليُكْتَبَ[1]. يقال أمليت الكتاب وأمللته إذا ألقيته على الكاتب ليكتب. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾[2]. بمعنى تقرأ عليه[3].

والإملاء عند أصحاب الحديث أن يلقي المحدث حديثا على أصحابه فيتكلّم فيه مبلغ علمه من الغريب والفقه وما يتعلّق بالإسناد وما يعلمه من النّوادر والنّكت. والإملاء أعمّ من أن يكون من حفظ أو كتاب ولهذا يقيّد ويقال إملاء من كتابه.

يقول ابن فارس: "(ملو) الميم واللّام والحرف المعتلّ أصل صحيح يدلّ على امتداد في شيء زمان أو غيره. وأمليت القيد للبعير إملاء، إذا وسّعته. وتمليّت عمري، إذا استمتعت به. والملوان: اللّيل والنّهار. والملاوة: ملاوة العيش، أي قد أملي له. ومن الباب إملاء الكتاب"[4].

أمّا في الاصطلاح: "وهو أن يقعد عالم، وحوله تلامذته بالمحابر، والقراطيس، فيتكلّم العالم بما فتح الله – سبحانه وتعالى – عليه من العلم، ويكتبه التّلامذة، فيصير كتابا، ويسمّونه: الإملاء، والأمالي"[5].

---

1 – إسماعيل بن عبّاد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطّالقانيّ الصّاحب الكافي أبو القاسم: المحيط في اللّغة، تحقيق: الشّيخ محمّد حسن آل ياسين، الطبّعة: الأولى، دار النّشر: عالم الكتب – بيروت / لبنان – 1414هـ –1994م، 319/10.

2 – الفرقان: 5.

3 – عبد النّبي بن عبد الرّسول الأحمد نكري القاضي (المتوفّى: ق 12هـ): دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت، الطّبعة: الأولى، 1421هـ – 2000م، 119/1.

4 – ابن فارس: مقاييس اللّغة، 352/5.

5 – مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطينيّ المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفّى: 1067هـ) : كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النّشر: 1941م، 160/1.

وللعلم فإنّ الحديث النّبويّ الشّريف كان أوّل ما أُملي، وطريقة الإملاء تمثّل أعلى وظائف الحفّاظ، حيث تشغل الأمالي حيّزًا كبيرًا من النّتاج العلمي لأهل الحديث، فقد صرفوا أوقاتًا طويلة، وجهودًا بالغةً، في الإعداد لها، وإملائها، وتدوينها، وقراءتها، وروايتها، ونسخها.

ولم تقتصر الأمالي على الحديث وحده بل شملت العديدة من العلوم، حيث تخصّصت بعض هذه الأمالي في التّفسير، وبعضها في الحديث، وبعضها الآخر في اللّغة والنّحو والأدب... ومن تلك الأمالي نذكر ما يلي:

مجالس ثعلب، ويطلق عليه أيضا أمالي ثعلب.

- أمالي اليزيدي.
- أمالي ابن دريد.
- الجوهرة لابن دريد الذي عدّه المؤرّخون واحدا من الأمالي المرموقة.
- أمالي الزّجاجي.
- أمالي جحظة البرمكي.
- أمالي أبي بكر بن الأنباري.
- أمالي القالي.
- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التّوحيدي.
- أمالي الشّريف المرتضى.
- أمالي هبة الله بن الشّجري.
- أمالي السّهيلي الأندلسي.
- أمالي ابن الحاجب.

4 – كتب الأضداد

حظي موضوع الأضداد باهتمام الباحثين قديماً وحديثاً وأفردوا له كتباً مستقلّة أو فصولاً في تضاعيف كتبهم أو بحوثاً أو مقالات، وقد ساهم في درس هذه الظّاهرة العرب والمستشرقون.

المتضاد نوع من المشترك[1]، ويقال له: الأضداد، والتّضاد. وهو من مادّة: ضَدَدَ: وضدّ الشّيء خلافه، والجمع أضداد، وقد ضادَّه فهما متضادّان، والتّضاد مصدر.

1 – السّيوطيّ: المزهر، 304/1.

وفي الاصطلاح، الأضداد هي: "الكلمات التي تؤدّي إلى معنيين متضادّين بلفظ واحد"[1]. بمعنى اللّفظ الواحد يطلق على معنيين متضادّين دلالة مستوية عند أهل اللّغة. ولا يُفهم المعنى المراد إلّا من خلال دلالة السّياق.

فكلمة جلّل تدلّ على الشّيء اليسير الحقير، وتدلّ على الشّيء العظيم. قال لبيد:

كُلُّ شيءٍ، مَا خَلَا اللَّهَ، جَلَل*** وَالْفَتَى يَسْعى ويُلْهِيه الأَمَل

فمن خلال سياق الكلام في هذا البيت نعلم أنّ المقصود بـ:(الجلّل) الأمر اليسير الحقير.

ومن الثّاني قول الحرث بن وَعْلَةَ:

قَوْمي هُمُ قَتَلوا أُمَيْمَ أَخِي*** فإذا رَمَيْتُ يُصِيبُني سَهْمي

فَلَئِنْ عَفَوْتُ لأَعْفُوَنْ جَلَلًا***وَلَئِنْ سَطَوْتُ لأُوهِنَنْ عَظْمي

فمن خلال السّياق في البيتين نعلم أنّ المقصود بقوله: (جللاً) أنّه الأمر العظيم؛ لأنّ الإنسان لا يفخر بصفحه عن ذنب حقير يسير وهكذا.

ونجد ابن الأنباريّ في الأضداد ينقل لنا تعليل بعض العلماء على وجود ظاهرة التّضاد في اللّغة، فيقول: "وقال آخرون: إذا وقع الحرف على معنيين متضادّين فمحال أن يكون العربيُّ أوقعَه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكنّ أحدَ المعنيين لحيٍّ من العرب والمعنى الآخر لحيٍّ غيره، ثمّ سَمِع بعضُهم لغةَ بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاءِ، وهؤلاء عن هؤلاء"[2].

ولعلّ من هذا النّوع لفظ القُرْء فهو من الأضداد، يقال: القُرْءُ للطّهر، وهو مذهب أَهل الحجاز، والقُرْءُ للحيض، وهو مذهب أَهل العراق، ويقال في جمعه: أَقراء وقروء[3].

ونقل عن قطرب قوله: "إنّما أَوقعت العرب اللّفظتين على المعنى الواحد ليدلّوا على اتّساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أَجزاء الشِّعْر، ليدلّوا على أَنَّ الكلام واسعٌ عندهم، وأَنَّ مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب"[4].

فمثلا كلمة الغابر: تطلق على الماضي وتطلق على الباقي.

---

1 – عبد الرّزاق بن فراج الصّاعديّ: أصول علم العربيّة في المدينة، مجلة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، الطبعة: السّنة الثّامنة والعشرون، العددان 105 –106، 1417هـ – 1418هـ /1987–1988م، ص: 379.

2 – محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباريّ أبو بكر، (المتوفّى: 328هـ): الأضداد، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت – لبنان، عام النّشر: 1407هـ – 1987م، ص: 11.

3 – ابن الأنباريّ: الأضداد، ص: 27.

4 – ابن الأنباريّ: الأضداد، ص: 8.

وكلمة ظنّ، كقولنا ظَنَنْتُ الشّيء ظنّا: تيقَّنته وأيضا شككتُ فيه، فهي من الأضداد.

وأشجذَ المطرُ: أقلع ودام، من الأضداد.

المجانيق: الإبل الضّمر ويقال: هي السّمان.

أقْنَع: رفع رأسه وأقْنعَ أيضا: نكس رأسه.

الجَوْن يطلق على الأبيض وعلى الأسود.

أورق الغازي: أخفق وغنم.

ومنها "بان" بمعنى فارق وانقطع "وبان" بمعنى ظهر واتّضح؛ فهي بهذا الاعتبار متضاد؛ لأنّها دلّت على معنيين متضادّين.

وممّن ألّف في الأضداد – كما ذَكر السيوطيُّ – قطربٌ، والتّوزيُّ، وأبو البركات ابن الأنباريّ، وابن الدّهان، والصّغانيّ. هذا عدا الفصول التي وردت في كتاب الجمهرة لابن دريد، والغريب المصنّف لأبي عبيد، والصّاحبي لابن فارس، والمخصّص لابن سَيِّدة، وفقه اللّغة وسرّ العربيّة للثّعالبيّ، والغريب المصنّف لأبي عبيد القاسم بن سلّام، وأدب الكاتب لابن قتيبة، وديوان الأدب للفارابيّ، والمزهر للسّيوطيّ، ومن تلك المؤلفات، ما يلي:

- المحاسن والأضداد للجاحظ.
- الأضداد لابن الأنباريّ.
- الأضداد للأصمعيّ.
- الأضداد لقطرب.
- الأضداد في كلام العرب لأبي الطّيب اللّغويّ.
- الأضداد في اللّغة لابن الدَّهَّان.
- الأضداد لابن السّكِّيت.
- الأضداد للسّجستانيّ.
- الأضداد في اللّغة لمحمّد حسين آل ياسين.
- فروق اللّغات لنور الدّين الجزائريّ.
- التّضاد في القرآن الكريم لمحمّد نور الدّين المنجد.
- المعجم المفصّل في المتضادّات في اللّغة العربيّة لمجيد طراد.

المحاضرة الثّالثة عشرة

العنوان:

مصادر لغويّة مختلفة

ثانيّا – (كتب المترادف، المعرّب، أسرار اللّغة، تاريخ الآداب)

5 – كتب المترادف

المترادف ويسمّى: المرادف –أيضاً– جاء في لسان العرب: الرِّدْفُ ما تبع الشّيءَ، وكلُّ شيء تبع شيئاً فهو ردفه...والتّرادف: التّتابع[1]، وقد لاحظ علماء اللّغة الأوائل توارد عدّة ألفاظ على معنى واحد فأسموا الظّاهرة بالتّرادف.

أمّا في الاصطلاح فقد قال الجرجاني: "التّرادف: عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة الدالّة على شيء واحد باعتبار واحد"[2].

وفي موطن آخر يقول: "المترادف ما كان معناه واحداً وأسماؤه كثيرة، وهو ضدّ المشترك". ثمّ يوضّح قائلا: "أخذاً من التّرادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر، كأن المعنى مركوب واللّفظان راكبان عليه، كاللّيث والأسد"[3].

فالتّرادف ألفاظ متّحدة المعنى وقابلة للتّبادل فيما بينها في أي سياق؛ وهذا هو تعدّد الألفاظ التي لها دلالة واحدة لشيء واحد باعتباره واحداً، وقد تنشأ ظروف في اللّغة تؤدّى إلى تعدّد الألفاظ لمعنى واحد، أو تعدّد المعاني للفظ واحد، ومن التّرادف ما هو لهجات لقبائل مختلفة أو تناسى الفروق الدّقيقة بين الكلمات.

والتّرادف عند اللّغويين المحدثين؛ منهم من سار على نهج اللّغويّين القدامى في تعريف التّرادف، فقال مثلا: هو ما اختلف لفظه واتّفق معناه، أو هو إطلاق عدّة كلمات على مدلول واحد. ومنهم من أوجد مصطلحا جديدا وهو التّرادف التّام، كما فعل رمضان عبد التّواب فالتّرادف عنده هو أن تتعدّد الألفاظ وتكثر والمعنى واحد، فالألفاظ وإن تعدّدت واختلفت إلاّ أنّها تدلّ على معنى واحد.

ولوقوع التّرادف أسباب وفوائد منها أن تكثر الوسائل والطّرق إلى الاخبار عمّا في النّفس، فإنّه ربّما نسي أحد اللّفظين أو عسر عليه النّطق به، كالألثغ لا ينطق بحرف الرّاء، ومنها: التّوسُّع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النّظم والنّثر، وقد يكون أحدُ المترادفين أجْلَى من الآخر، فيكون شرحاً للآخر الخفيِّ، وقد ينعكس الحالُ بالنّسبة الى قوم دون آخرين،

1 – ابن منظور: لسان العرب، 115/9.

2 – علي بن محمّد بن علي الزّين الشّريف الجرجانيّ (المتوفّى: 816هـ): التّعريفات المحقّق: ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلميّة بيروت –لبنان، الطّبعة: الأولى 1403هـ –1983م، ص: 56.

3 – الجرجانيّ: التّعريفات، ص: 199.

وزعم كثيرٌ من المتكلّمين أنّ التّحديدات كلّها كذلك، لأنّها تبديل اللّفظ الخفيِّ بلفظ أجلى منه، ولعلّ ذلك يصحّ في البسائط دون المركبات[1].

وللعلم فقد اختلف اللغويّون – قديماً وحديثاً – في إثبات التّرادف أو إنكاره، وذكر أسباب وجوده بالنّسبة للمثبّتين، وبيان أدلّتهم، وكذا المنكرين علّلوا إنكارهم وبرهنوا عليه، ومن المثبتين نذكر الرّماني صاحب كتاب "الألفاظ المترادفة"، وكراع النّمل صاحب كتاب "المنتخب" والفيروز آبادي الذي ألّف كتاباً أسماه "الرّوض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف". وأمّا من المنكرين لوجود التّرادف فنذكر منهم: ابن فارس في كتابه "الصّاحبي" وأبو هلال العسكريّ في **كتابه** "الفروق اللّغويّة"، وهي مسألة لا يتّسع المجال لمناقشتها هنا، فليس هذا هدفنا وغرضنا من طرحها، بل غرضنا معرفة التّرادف وأهمّ المصادر فيه.

وعلى كلّ فمسألة التّرادف في اللّغة بصفة عامّة وفي القرآن الكريم بصفة خاصّة كثر فيها القول والتّصنيف في القديم والحديث، من ذلك:

– ما اختلفت ألفاظه واتّفقت معانيه للأصمعيّ.

– جوهر الألفاظ لقدامة بن جعفر.

– الرّوض المَسْلُوف، فيما له اسمان الى ألوف، للفيروزآبادي.

– التّرادف في اللّغة العربيّة لوليد عبد المجيد إبراهيم.

– كنز اللّغة العربيّة، موسوعة في المترادفات والأضداد والتّعابير، لحنا غالب.

– المكنّز الكبير: معجم شامل للمجالات والمترادفات والمتضادات لأحمد مختار عمر.

– المكنز العربيّ المعاصر: معجم في المترادفات والمتجانسات للمؤلّفين والمترجمين والطّلاب، إعداد محمود إسماعيل صينى، وآخرون.

– السّراج الوجيز، معجم للمترادفات والعبارات الاصطلاحيّة والأضداد العربيّة، لوجدي رزق غالي.

– معجم المترادفات العربيّة الأصغر، لوجدي رزق غالي.

– معجم الجيب للمترادفات والأضداد، لأبي الرّجال.

– معجم المترادفات والأضداد لسعدي الضّناوي وجوزيف مالك.

– معجم المترادفات العربيّة، لغريد الشّيخ.

---

1 – محمّد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاريّ القِنَّوجيّ أبو الطّيب (المتوفّى: 1307هـ): البلغة الى أصول اللّغة، المحقّق: سهاد حمدان أحمد السّامرائيّ، رسالة جامعيّة – جامعة تكريت، ص: 119.

– المعجم المفصّل في المترادفات في اللّغة العربيّة لمجيد طراد.

– معجم المعاني للمترادف والمتوارد والنّقيض من أسماء وأفعال وأدوات وتعابير، لنجيب اسكندر.

– التّرادف في القرآن الكريم بين النّظريّة والتّطبيق لمحمّد نور الدّين المنجد.

– نجعة الرائّد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، لإبراهيم اليازجي.

– المنجد في المترادفات والمتجانسات، لرفائيل نخله.

– منجد الطّلاب والكتاب في المترادفات اللّغويّة، لنخبة من علماء اللّغة.

– قاموس الطّالب في المرادفات والأضداد إعداد وهيبة خالد، ديما سعد.

6 – كتب المعرّب

المعرّب لغة: اسم مفعول من الفعل عَرَّب، يعرِّب، والمصدر تعريباً، جاء في لسان العرب لابن منظور: تعرّب بمعنى تشبّه بالعرب، وتعرّب بعد هجرته، أي: صار أعرابيّا. وقيل : إنّ أعرب بمعنى عَرَب. وقال الأزهريّ: إنّ الإعراب والتّعريب معناهما واحد وهو الإبانة والإفصاح. يقال أعرب عن لسانه وعرب أي: إبان وأفصح[1].

ومعنى مادّة عرب في المعجم العربيّ كما يقول ابن فارس في مقاييس اللّغة: (عرب) العين والرّاء والباء أصول ثلاثة: أحدها الإنابة والإفصاح، والآخر النّشاط وطيب النّفس، والثّالث فساد في جسم أو عضو[2].

ومنه العرب المستعربة وهم الذين دخلوا بعد ما استعربوها وتعرّبوا وهذا يكون تحت الأصل الأوّل الإبانة والإفصاح. قال الجوهريّ: "وتعريب الاسم الأعجميِّ: أن تتفوَّه به العربُ على مِنهاجها"[3]. فقد غيّرت العرب في بعض الأحيان تلك الألفاظ الأعجميّة بحيث أصبحت تتناسب والمجتمع العربيّ مع أوزانها وأصواتها وبنيتها.

وأمّا المعرّب في اصطلاح اللّغويين فيرى السّيوطيّ أن المعرّب هو: "ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها"[4].

1 – ابن منظور: لسان العرب، 587/1 – 588.

2 – ابن فارس: مقاييس اللّغة، 299/4.

3 – إسماعيل بن حمّاد أبو نصر الجوهريّ الفارابيّ (المتوفّى: 393هـ): الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين – بيروت، الطّبعة: الرّابعة 1407هـ – 1987م، 179/1.

4 – السّيوطيّ: المزهر، 211/1.

وممّا تقدّم نرى أنّ المعنى اللّغويّ يقترب من المعنى الاصطلاحيّ فمن لفظة "أعرب" اشتقّت لفظة معرّب التي تعني اللّفظ الأعجميّ الذي استعمله العرب.

ومن هنا يطلق على مثل هذه الكلمات التي أخذتها العربيّة من اللّغات المجاورة – في عصر الاحتجاج – اسم الكلمات المعرّبة، كما يطلق على عمليّة الأخذ هذه، اسم التّعريب. ويعني هذا أنّ تلك الكلمات المستعارة في العربيّة لم تبق على حالها تماما، كما كانت في لغاتها، وإنّما حدث فيها أن طوّعها العرب لمنهج لغتهم، في أصواتها وبنيتها وما شاكل ذلك، وهذا هو معنى التّعريب.

والعرب تعرف الألفاظ التي من أصل لغتها من خلال الكلام اليوميّ المعتاد بحيث لا تتغيّر الكلمات إلّا عندما يذهبون إلى أمم أخرى أو تدخل إليهم أمم غير عربيّة فيأخذون من هذه الأمم وتأخذ منهم وبهذا تصبح هناك علاقة تبادل لغويّ متأثر أحدهما بالآخر.

فكلّ كلمة قال بها العرب من غير لغتهم قبل عصر الاحتجاج تكون معرّبة سواء أكانت الكلمة الأعجميّة قد غيّر فيها أم بقيت على بنيتها الأصليّة، وقد استعمل العرب في العصر الجاهليّ ألفاظا ليس لها وجود في اللّغة الجاهليّة، فهذا الأعشى ميمون بن قيس يكثر في شعره ذكر اليرندج واليابوذ وإستار والبستان والبنفسج، وغير ذلك، كما يشيع في شعر عديّ بن زيد ذكر الخوان والمرزبان والدّختار، واستعمل القرآن الكريم ألفاظاً غير عربية من مثل – قسطاس – قنطار – سندس – إبريق، وغيرها كثير.

ومن العلماء من أفرد هذا الموضوع بمؤلّف خاصّ، ومنهم من ضمّنه في تصنيف من تصانيفه، ومن الكتب المؤلّفة في هذا المجال، ما يلي:

- المُعَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي.
- في التّعريب والمُعَرَّب، وهو حاشية ابن برّي على كتاب المعرب لابن الجواليقي.
- المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب للسّيوطيّ.
- الْمُعْرِب في ترتيب المُعَرَّب لبرهان الدّين الخوارزميّ.
- المعرّب والدّخيل في كتاب تهذيب اللّغة للأزهريّ لصفاء صابر مجيد البياتي.
- في التّعريب لأحمد بن سليمان كمال باشا زاده.
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدَّخيل لشهاب الدِّين الخفاجي.
- قصد السّبيل فيما في اللّغة العربيّة من الدَّخيل لمحمّد الأمين المحبِّي.
- الطِّراز المذهَّب في الدَّخيل والمعرَّب لمحمّد نهاني.

- المعرَّب في القرآن الكريم لأحمد القوصي.
- الدَّليل إلى مُرادف العامِّي والدَّخيل لأدى شير الكلداني.
- التّقريب لأصول التّعريب لطاهر بن صالح الدّمشقيّ.
- التّهذيب في أُصول التعّريب لأحمد عيسى.
- التّعريب في التُراث اللُّغويّ مقاييسه وعلاماتُه لعبد العال سالم مكرم.
- أثر الدَّخيل على العربيّة الفصحى في عصر الاحتجاج لمسعود بوبو.
- المعرَّب في اللّغة لفارس السّيد حسن السّلطاني.
- هل في القرآن أعجمي لعلي خشيم.
- غرائب اللّغة العربيّة لرفائيل نخلة اليسوعي.
- الاشتقاق والتّعريب لمصطفى المغربي.
- المفصَّل في الألفاظ الفارسيّة المعرَّبة لصلاح الدّين المنجد.
- مُعجم المعرَّبات الفارسيّة في اللّغة العربيّة لمحمّد التّونجي.
- المعرَّب والدَّخيل في اللّغة العربيّة وآدابها لمحمّد التّونجي.
- المعجم المفصَّل في المعرَّب والدَّخيل لسعدي ضناوي.
- المعربَّ والدَّخيل في المعاجم العربيّة لجُهينة نصر علي.
- تفسير الألفاظ الدَّخيلة في اللُّغة العربيّة مع ذكر أصلها بحروفه لطوبيا العنيسي.

7 – كتب أسرار اللّغة العربيّة

كذلك من الكتب التي تعتبر من مصادر اللّغة؛ كتب أسرار اللّغة العربيّة، حيث يحاول أصحاب هذا الفنّ الكشف عن أسرار وخبايا اللّغة العربيّة التي تميّزها وتختصّ بها، كالوقوف على القوانين التي تسير عليها اللّغة في حياتها، ومعرفة سرّ تطوّرها، ودراسة ظواهرها المختلفة، وكيف تجلّت عبقريّة اللّغة العربيّة في مجموع آثارها التي ظهرت خلال العصور، وفي فنون أدبها وأساليبها البيانيّة، وفي طريقتها في نظم الكلام وتركيبه وربط أجزائه، وفي مفرداتها وألفاظها.. فهو فنّ يبحث في الخصائص التّركيبيّة المختلفة للّغة العربيّة، وعلاقاتها الدّاخليّة، وعبقريّتها في الصّياغة، وأسرار جمالها وكفاءتها.. الخ.

وقد تنبّه الكثير من الدّراسين – قديمًا وحديثًا – لذلك، فحاول كلٌّ منهم من جانبه أن يستعرض هذه النّواحي تحت عناوين مختلفة منها "الخصائص" و"أسرار العربيّة" و"أسرار اللّغة"

و"عبقريّة اللّغة العربيّة" و"فلسفة اللّغة العربيّة"، وذلك إلى جانب ما اشتملت عليه فصول كتب فقه اللّغة من دراسات في هذا الحقل تحت مسمّيات مختلفة، ومن تلك المؤلفات نذكر ما يلي:

- أسرار العربيّة لابن الأنباريّ.
- فقه اللّغة وسرّ العربيّة للثّعالبي.
- الخصائص لابن جنّي.
- أسرار البلاغة للجرجانيّ.
- الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز لحمزة العلوي.
- من أسرار اللّغة لإبراهيم أنيس.
- دقائق العربيّة، جامع أسرار اللّغة وخصائصها لأمين آل ناصر الدّين.
- أسرار العربيّة، معجم لغويّ نحويّ صرفيّ لأحمد تيمور.
- أسرار اللّغة العربيّة ونشأة الحضارة والتّاريخ لمحمّد رشيد ناصر ذوق.
- من أسرار اللّغة في الكتاب والسّنة لمحمود محمّد الطّناحي.
- أسرار النّحو لشمس الدّين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال الباشا.
- عبقرية اللّغة العربيّة لعمر فروخ.
- عبقرية اللّغة العربيّة لمحمّد عبد الشّافي القوصي.
- عبقرية اللّغة العربيّة وجمالياتها لخليل عبد العال خليل زايد.
- فلسفة اللّغة العربيّة لعثمان أمين.
- الفلسفة اللّغويّة والألفاظ العربيّة وتاريخ اللّغة العربيّة لجرجي زيدان.

8 – كتب تاريخ آداب العرب

ومن الكتب التي يحتاجها الدّارس اللّغويّ، وتعتبر مصدرا من مصادر دراسته، هي الكتب التي تبحث في تاريخ اللّغة وتوظيفها في المجال الأدبيّ، ونطلق عليها "كتب تاريخ الأدب العربي" فهي مصادر تبحث في تّأريخ اللّغة، ونشأة وتطوّر الأدب، وتعتني بالعصور التّاريخيّة التي ألمّت بالأدب العربيّ، وتتضمّن الحديث عن أهمّ أعلامه من الشّعراء والكتاب، كما تتناول الأغراض الأدبيّة، كالشّعر والقصّة والمسرحيّة والمقامة والمقال والظّواهر الأدبيّة، كالنّقائض والموشّحات وأسباب الهبوط والصّعود والاندثار.

فهي توثيق للمراحل التّاريخيّة التي مرّ فيها الأدب العربيّ، منذ نشأته حتّى العصر الحديث، حيث توضّح كافّة التّطورات، والتّغيرات التي طرأت عليه، وأهمّ المراحل الأدبيّة التي أثّرت على الأدب العربيّ.

وكُتّاب تاريخ الأدب ينحون مناحي متباينة في كتابتهم للتّاريخ، فمنهم من يتناول العصور التّاريخية عصرا عصر، ومنهم من يتناول الأنواع الأدبيّة، كالقصّة، والمسرحيّة، والمقامة، ومنهم من يتناول الظّواهر الأدبيّة، كالنقائض، والموشّحات، ومنهم من يتناول الشّعراء في عصر معيّن أو من طبقة معيّنة، حتّى إذا جاء العصر العباسيّ الثّانيّ أخذ الأدب يستقلّ عن النّحو واللّغة، ويُعني بالأخبار التي تتعلّق بالأدباء أنفسهم، وبالمأثور شرحا وتعليقا.

وفي العصر الحديث انبرى عدد كبير من الأدباء، والمؤلّفين، والدّارسين، فكتبوا تاريخ الأدب العربيّ في كتب تتفاوت في أحجامها ومناهجها، فجاء بعضها في كتاب، والبعض الأخر في مجلدات، وهذه أهمّ تلك الكتب.

- تاريخ الأدب العربيّ والمؤلف لكارل بروكلمان.
- تاريخ الأدب العربيّ لحنّا الفاخوري.
- تاريخ الآداب العربيّة للويس شيخو.
- تاريخ الأدب العربيّ لشوقي ضيف.
- تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرّافعيّ.
- تاريخ الأدب العربيّ لأحمد حسن الزّيّات.
- تاريخ الأدب العربيّ لعمر فرّوخ.
- تاريخ الأدب العربيّ للسّباعي بيومي.
- المجمل في تاريخ الأدب العربيّ لمجموعة من المؤلّفين.
- المجمل في تاريخ الأدب العربيّ لمحمّد بهجة الأثري.
- تاريخ آدابِ اللّغة العربيّة لجرجي زيدان.
- تاريخ الآداب العربيّة من الجاهليّة حتّى عصر بني أميّة لنالينو كارلو .
- تاريخ التّراث العربيّ (الشّعر إلى حوالي سنة 430 هـ) لفؤاد سزكين.
- تاريخ التّراث العربيّ (علم اللّغة إلى حوالي سنة 430 هـ) لفؤاد سزكين.
- تاريخ الأدب الأندلسي (عصر الطّوائف والمرابطين) لإحسان عبّاس.
- تاريخ الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة) لإحسان عبّاس.

– في تاريخ الأدب الجاهلي لعليّ الجنديّ.

– موسوعة تاريخ الأدب العربيّ لنخبة من الباحثين الغربيّين ترجمة عبد المقصود عبد الكريم.

– موسوعة تاريخ الأدب والنّقد والحكمة العربيّة لحسين عليّ الهنداوي.

وفي الأخير لا ضير أن نعرض ما جاء في كتاب الرّافعيّ من أبواب – بحكم أسبقيّته وقيمته في هذا الميدان – يتّضح من خلالها أهميّة هذا النّوع من المصادر، حيث يقول الرّافعيّ: "وقد جعلنا أبوابه اثني عشر بابًا تنطوي على جملة المأثور، ويدور عليها التّاريخ كما تدور السّنة على عدّة الشّهور، وهذه سياقتها بعد فصلين من التّمهيد في تأريخ الأدب، وأصل العرب:

"الباب الأوّل": في تاريخ اللّغة ونشأتها وتفرّعها وما يتّصل بذلك.

"الباب الثّانيّ": في تاريخ الرّواية ومشاهير الرّواة وما تقلّب من ذلك على الشّعر واللّغة.

"الباب الثّالث": في منزلة القرآن الكريم من اللّغة وإعجازه وتاريخه، وفي البلاغة النّبويّة ونسق الإعجاز فيها.

"الباب الرّابع": في تاريخ الخطابة والأمثال: جاهليّة وإسلامًا.

"الباب الخامس": في تاريخ الشّعر العربيّ ومذاهبه والفنون المستحدثة منه وما يلتحق بذلك.

"الباب السّادس": في حقيقة القصائد المعلّقات ودرس شعرائها.

"الباب السّابع": في أطوار الأدب العربيّ وتقلّب العصور به وتاريخ أدب الأندلس إلى سقوطها، ومصرع العربيّة فيها.

"الباب الثّامن": في تاريخ الكتابة وفنونها وأساليبها ورؤساء الكتاب وما يجري هذا المجرى.

"الباب التّاسع": في حركة العقل العربيّ وتاريخ العلوم وأصناف الآداب جاهليّة وإسلامًا "بالإيجاز" التّاريخيّ.

"الباب العاشر": في التّأليف وتاريخه عند العرب ونوادر الكتب العربيّة.

"الباب الحادي عشر": في الصّناعات اللّفظيّة التي أولع بها المتأخّرون في النّظم والنّثر وتاريخ أنواعها.

"الباب الثّاني عشر": في الطّبقات وشيء من الموازنات"[1].

وبهذا نختم وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه.

1 – الرّافعيّ: تاريخ آداب العرب،20/1.

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم برواية حفص، من برنامج المكتبة الشّاملة.
- أحمد رضا: معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة – بيروت، عام النّشر: 1377هـ – 1958م.
- أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفّى: 1424هـ): معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، عالم الكتب، الطّبعة: الأولى، 1429هـ – 2008م.
- أحمد مختار عبد الحميد عمر: البحث اللّغويّ عند العرب، عالم الكتب، الطّبعة: الثّامنة 2003م.
- أحمد شوقي عبد السّلام ضيف الشّهير بشوقي ضيف (المتوفى: 1426هـ): المدارس النّحويّة، دار المعارف.
- أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرّازي، أبو الحسين (المتوفّى: 395هـ): الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمّد علي بيضون، الطّبعة: الأولى 1418هـ–1997م.
- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرّازي، أبو الحسين (المتوفّى: 395هـ): مقاييس اللّغة، المحقّق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، عام النّشر: 1399هـ – 1979م.
- أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس أبو جعفر النَّحَّاس المرادي النّحويّ (المتوفّى: 338هـ): عمدة الكتاب، المحقّق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – الجفان والجابي للطّباعة والنّشر، الطّبعة: الأولى 1425هـ – 2004م.
- أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثّعلبيّ، أبو إسحاق (المتوفّى: 427هـ): الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمّد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير السّاعدي، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1422هـ – 2002م.
- أحمد بن محمّد مكّي، أبو العباس، شهاب الدّين الحسيني الحموي الحنفي (المتوفّى: 1098هـ): غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنّظائر، دار الكتب العلمية، الطّبعة: الأولى، 1405هـ – 1985م.
- أيوب بن موسى الحسيني الكفوميّ أبو البقاء: كتاب الكليات، تحقيق: عدنان درويش – محمّد المصريّ، دار النّشر: مؤسّسة الرّسالة – بيروت – 1419هـ – 1998م.

- إبراهيم بن موسى أبو إسحق الشّاطبيّ (المتوفّى:790هـ): شرح ألفية ابن مالك = المقاصد الشّافيّة، المحقّق: مجموعة محقّقين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى – مكّة المكرّمة الطبعة: الأولى، 1428هـ – 2007م.
- إسماعيل بن عبّاد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطّالقانيّ الصّاحب الكافي أبو القاسم: المحيط في اللّغة، تحقيق: الشّيخ محمّد حسن آل ياسين، الطبّعة: الأولى، دار النّشر: عالم الكتب – بيروت / لبنان – 1414هـ –1994م.
- إسماعيل بن حمّاد أبو نصر الجوهريّ الفارابيّ (المتوفّى: 393هـ): الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين – بيروت، الطّبعة: الرّابعة 1407هـ – 1987م.
- إميل يعقوب: المعاجم اللّغويّة العربيّة، بداءتها وطوّرها دار العلم للملايين، بيروت، الطّبعة الثّانية 1985.
- إميل بديع يعقوب: المعجم المفصّل في شواهد العربيّة، دار الكتب العلميّة، الطّبعة: الأولى، 1417هـ – 1996م.
- بدر الدين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشيّ أبو عبد الله (المتوفّى: 794هـ): البرهان في علوم القرآن، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة: الأولى، 1376هـ – 1957م، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابى الحلبي وشركائه.
- جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف القفطيّ (المتوفّى: 646هـ): إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ – القاهرة، ومؤسّسة الكتب الثّقافيّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1406 هـ – 1982م.
- جميل صليبا (المتوفّى: 1976م): المعجم الفلسفي، الشّركة العالمية للكتاب – بيروت، تاريخ الطّبع: 1414 هـ – 1994م.
- حسين نصّار: المعجم العربيّ نشأته وتطوّره، دار مصر للطّباعة، الطّبعة الرّابعة: 1988م – 1408هـ.
- الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري (المتوفى: نحو 395هـ): الصّناعتين: الكتابة والشّعر، المحقّق: علي محمّد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية – بيروت، عام النّشر: 1419هـ.

- الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري (المتوفى: نحو 395هـ): معجم الفروق اللغوية = الفروق اللغوية بترتيب وزيادة، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، الطبعة: الأولى، 1412هـ.
- الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي أبو على (المتوفّى: 463 هـ): العمدة في محاسن الشّعر وآدابه، المحقّق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، الطّبعة: الخامسة، 1401هـ - 1981م.
- الحسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافيّ، أبو سعيد (المتوفّى: 368هـ): أخبار النّحويّين البصريّين، المحقّق: طه محمّد الزّيني، ومحمّد عبد المنعم خفاجي، النّاشر: مصطفى البابي الحلبي، الطّبعة: 1373هـ - 1966م.
- حازم القرطاجنّي أبو الحسن (المتوفّى: 684هـ): منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمّد الحبيب ابن الخوجة، الطّبعة الثّالثة، دار الغرب الإسلاميّ.
- خير الدّين بن محمود بن محمّد بن علي بن فارس، الزّركلي الدّمشقي (المتوفّى: 1396هـ): الأعلام للزّركلي، دار العلم للملايين، الطّبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002م.
- داود بن سليمان الهويمل: المسائل النّحويّة في كتاب التّوضيح لشرح الجامع الصّحيح لابن المُلقِّن، رسالة مقدّمة لاستكمال متطلّبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الدّراسات اللّغويّة - كليّة اللّغة العربيّة والدّراسات الاجتماعيّة (قسم اللّغة العربيّة وآدابها)، جامعة القصيم - المملكة العربيّة السّعوديّة، إشراف: د. سليمان يوسف خاطر، العام الجامعيّ: 1437/ 1438هـ.
- سعيد بن محمّد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: 1417هـ): من تاريخ النّحو العربيّ، النّاشر: مكتبة الفلاح.
- شهاب الدّين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرّوميّ الحموي (المتوفّى: 626هـ): معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المحقّق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1414هـ - 1993م.
- شمس الدّين أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي أبو العباس (المتوفّى: 681هـ): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، المحقّق: إحسان عباس، النّاشر: دار صادر - بيروت، الطّبعة: 1900.

- زين الدّين أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفيّ الرّازيّ (المتوفّى: 666هـ): مختار الصّحاح، المحقّق: يوسف الشّيخ محمّد، المكتبة العصريّة – الدّار النّموذجيّة، بيروت – صيدا، الطّبعة: الخامسة، 1420هـ/1999م.
- زين الدّين محمّد المدعو بعبد الرّؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثمّ المناويّ القاهريّ (المتوفّى: 1031هـ): التّوقيف على مهمّات التّعاريف، عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت–القاهرة، الطّبعة: الأولى، 1410هـ–1990م.
- صبحي إبراهيم الصّالح (المتوفّى: 1407هـ): دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، الطّبعة الأولى 1379هـ – 1960م.
- صالح بلعيد: في أصول النّحو، الطّبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2005م.
- صلاح الدّين خليل بن أيبك بن عبد الله الصّفدي (المتوفّى: 764هـ): الوافي بالوفيات، المحقّق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التّراث – بيروت، عام النّشر:1420هـ– 2000م.
- عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (المتوفّى: 911هـ): الاقتراح في أصول النّحو، حقّقه وشرحه: د. محمود فجال، وسمّى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق، الطّبعة: الأولى، 1409 – 1989م.
- عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (المتوفّى: 911هـ): المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، المحقّق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1418هـ 1998م.
- عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (المتوفّى: 911هـ): بغية الوعاة، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، النّاشر: المكتبة العصريّة – لبنان / صيدا.
- عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (المتوفّى: 911هـ): طبقات الحفّاظ، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1403هـ.
- عبد الرّحمن بن محمّد بن محمّد، ابن خلدون أبو زيد، وليّ الدّين الحضرميّ الإشبيليّ (المتوفّى: 808هـ): تاريخ ابن خلدون، المحقّق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطّبعة: الثّانية، 1408هـ – 1988م.

- عبد الرّزاق بن فراج الصّاعدي: تداخل الأصول اللّغويّة وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، 1422هـ/2002م.
- عبد الرّزاق بن فراج الصّاعديّ: أصول علم العربيّة في المدينة، مجلة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، الطبعة: السّنة الثّامنة والعشرون، العددان 105 –106، 1417هـ – 1418هـ /1987–1988م.
- عبد الله بن عبد العزيز بن محمّد البكري الأندلسي أبو عبيد (المتوفّى: 487هـ): سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفّى: 1093هـ): خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة: الرّابعة، 1418هـ – 1997م.
- عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثمّ المصري (المتوفّى: 654هـ): تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر، تقديم وتحقيق: الدّكتور حفني محمّد شرف، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة – المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة – لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ.
- عثمان بن جنّي الموصلي أبو الفتح (المتوفّى: 392هـ): الخصائص، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، الطّبعة: الرّابعة.
- عبد النّبي بن عبد الرّسول الأحمد نكري القاضي (المتوفّى: ق 12هـ): دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت، الطّبعة: الأولى، 1421هـ – 2000م.
- علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ أبو الحسن (المتوفّى: 458هـ): المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبّعة: الأولى، 1421هـ – 2000م.
- علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ أبو الحسن (المتوفّى: 458هـ): المخصّص، المحقّق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1417هـ 1996م.

- علي بن محمّد بن علي الزّين الشّريف الجرجانيّ (المتوفّى: 816هـ): التّعريفات المحقّق: ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلميّة بيروت –لبنان، الطّبعة: الأولى 1403هـ –1983م.
- عمر رضا كحالة: معجم المؤلّفين، مكتبة المثنّى – بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ بيروت.
- عمرو بن بحر بن محبوب الكنانيّ بالولاء، اللّيثي، أبو عثمان، الشّهير بالجاحظ (المتوفّى: 255هـ): البيان والتّبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النّشر: 1423هـ.
- عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفّى: 180هـ): الكتاب، المحقّق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة: الثّالثة، 1408هـ – 1988م.
- فؤاد سزكين: تاريخ التّراث العربيّ (الشّعر إلى حوالي سنة 430هـ)، نقله إلى العربية: د محمود فهمي حجازي، راجعه: د عرفة مصطفى – د سعيد عبد الرحيم، أعاد صنع الفهارس: د عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام النشر: 1411هـ – 1991م.
- مجد الدّين أبو طاهر محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفّى: 817هـ): القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، بإشراف: محمّد نعيم العرقسُوسي، : مؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثّامنة، 1426هـ – 2005م.
- محمّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدّين ابن منظور الأنصاري الرّويفعيّ الإفريقيّ (المتوفّى: 711هـ): لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطّبعة: الثّالثة – 1414 هـ.
- محمّد بن علي بن محمّد، أبو سهل الهروي (المتوفّى: 433هـ): إسفار الفصيح، المحقّق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأوّلى، 1420هـ.
- محمّد بن الطّيب الفاسي: شرح كفاية المتحفّظ تحرير الرّواية في تقرير الكفاية، المحقّق: علي حسين البواب، دار العلوم للطّباعة والنّشر، الرّياض – المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، 1403هـ – 1983م.
- محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفّى: 285هـ): الفاضل، دار الكتب المصريّة، القاهرة، الطّبعة: الثّالثة، 1421هـ.

- محمّد بن يوسف محبّ الدّين الحلبي المعروف بناظر الجيش (المتوفّى: 778هـ): تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمّد فاخر وآخرون، دار السّلام للطبّاعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربيّة، الطّبعة: الأولى، 1428هـ.
- محمّد بن أحمد بن الأزهري الهرويّ، أبو منصور (المتوفّى: 370هـ): تهذيب اللّغة، المحقّق: محمّد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت، الطّبعة: الأولى، 2001م.
- محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي أبو بكر (المتوفّى: 321هـ): جمهرة اللّغة، المحقّق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1987م.
- محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي أبو بكر (المتوفّى: 321هـ): الاشتقاق، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م.
- محمّد بن علي ابن القاضي محمّد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التّهانوي (المتوفّى: بعد 1158هـ): كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النّصّ الفارسيّ إلى العربيّة: د. عبد الله الخالدي، التّرجمة الأجنبيّة: د. جورج زيناني مكتبة، لبنان ناشرون – بيروت، الطّبعة: الأولى - 1996م.
- محمّد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزّبيديّ الأندلسيّ الإشبيليّ، أبو بكر (المتوفّى: 379هـ): طبقات النّحويّين واللّغويّين، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة: الثّانيّة، دار المعارف.
- محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباريّ أبو بكر، (المتوفّى: 328هـ): الأضداد، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت – لبنان، عام النّشر: 1407هـ - 1987م.
- محمّد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاريّ القِنَّوجيّ أبو الطّيب (المتوفّى: 1307هـ): البلغة الى أصول اللّغة، المحقّق: سهاد حمدان أحمد السّامرائيّ، رسالة جامعيّة – جامعة تكريت.
- مجمع اللّغة العربيّة: مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، تحت عنوان: المعرّب والأعجمي، رجب 1353هـ - أكتوبر 1934م، طبعت بالطّبعة الأميريّة بالقاهرة سنة 1935م.
- مصطفى صادق بن عبد الرّزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرّافعي (المتوفّى: 1356هـ): تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربيّ.

- مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطينيّ المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفّى: 1067هـ) : كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النّشر: 1941م.
- الأنصاريّ أبو زيد: النّوادر في اللّغة، تحقيق ودراسة: الدّكتور محمّد عبد القادر أحمد، دار الشّروق، الطّبعة: الأولى، 1401هـ - 1981م.
- الأنصاريّ أبو زيد: النّوادر في اللّغة، تحقيق ودراسة: الدّكتور محمّد عبد القادر أحمد، دار الشّروق، الطّبعة: الأولى، 1401هـ - 1981م.
- ناصر الدّين الأسد: مصادر الشّعر الجاهليّ، دار المعارف بمصر، الطّبعة السّابعة 1988م.
- نشوان بن سعيد الحميريّ اليمنيّ (المتوفّى: 573هـ): شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المحقّق: حسين بن عبد الله العمري وآخرون، النّاشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سوريّة)، الطّبعة: الأولى، 1420هـ - 1999م.
- ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التّجديد النّحوي لدى مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة حتّى عام 1983، عالم الكتاب الحديث، إربد الأردن، جدارا للكتاب العالميّ، عمّان الأردن، الطّبعة الأولى: 1429هـ - 2008م.

فهرس الموضوعات

البرنامج المفصّل للمادّة.....0

المحاضرة الأولى التّمهيديّة

مقدّمة تعريفيّة بالمادّة.....2

المحاضرة الثّانية

الاحتجاج، تعريفه، شروطه وأطره.....7

المحاضرة الثّالثة

مصادر الاحتجاج بالتّراث اللّغويّ

أوّلا – مصدر القرآن الكريم.....21

المحاضرة الرّابعة

مصادر الاحتجاج بالتّراث اللّغويّ

ثانيّا – مصدر الحديث النّبويّ الشّريف.....27

المحاضرة الخامسة

مصادر الاحتجاج بالتّراث اللّغويّ

ثالثا – مصدر كلام العرب (النّثر والشّعر).....34

المحاضرة السّادسة

التّحري في جمع اللّغة.....43

المحاضرة السّابعة

مراحل جمع اللّغة.....50

المحاضرة الثّامنة

التّأليف المعجميّ ومدارسه.....60

المحاضرة التّاسعة

مصادر لغات العرب ولهجاتها.....75

المحاضرة العاشرة

شواهد علوم اللّغة.....80

المحاضرة الحادية عشرة

عادات العرب في الكلام.....86

المحاضرة الثّانية عشرة

مصادر لغويّة مختلفة

أوّلا – (كتب النّظائر، الفرائد اللّغويّة، الأمالي، الأضداد).....92

المحاضرة الثّالثة عشرة

مصادر لغويّة مختلفة

ثانيّا – (كتب المترادف، المعرّب، أسرار اللّغة، تاريخ الآداب).....101